كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

676

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 19 تشرين الاول 2014 ● اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

إلى الشعب السوري..
«بيان»
05

«طلاق» الأزمة
إلى ارتفاع
08

دير الزور بين
المأساة والفاشية
11

البنزين والمازوت
قيد التساؤلات
12

الافتتاحية

الليبرالية «المجنونة» و«عقلنة» الدعم..!

تحتل الأحداث الميدانية القتالية في سورية المساحة الأكبر ضمن اللوحة السياسية والإعلامية. ورغم أنّ لهذا الأمر ما يبرره جزئياً، إلّا أنّ جملة القرارات الاقتصادية التي «مررتها» الحكومة السورية خلسة وعلانية خلال الأشهر القليلة الماضية، في قلب الأزمة، من تجاوز «الخطوط الحمراء» لسعر الخبز وأسعار السكر والرز التموينيين، إلى رفع أسعار الماء والكهرباء، وصولاً إلى رفع أسعار المحروقات مؤخراً، لا تقل خطورة البتة عن الأحداث الميدانية، بل توازيها، وتتجاوزها في بعض الأحيان. وإن هذه القرارات تؤكد أن رفع الدعم يشكل هدفاً ثابتاً ومستمراً لدى الحكومات السورية وصولاً إلى إلغائه كلياً، كونها لا تستطيع تحمل تبعات رفعه دفعة واحدة.

إن القرارات الاقتصادية في جميع الأحوال هي قرارات سياسية في عمقها ونتائجها، الأمر الذي يترتب عليه مجموعة من النتائج:

أولاً، إنّ استمرار الحكومة السورية «القديمة- الجديدة» بنهجها الليبرالي في ظل تفاقم وتعقد الأزمة الوطنية الشاملة التي تعيشها البلاد، سيزيد من عمق تلك الأزمة وسيرفع تكاليف الخروج منها. هذا ما أثبتته الحياة، وتعيد إثباته مع كل يوم جديد بعذابات السوريين وآلامهم.

ثانياً، إنّ إلغاء الدعم عن منتجات الطاقة وغيرها، وهو النهج الواضح لدى الحكومة، يهدف في نهاية المطاف إلى خصخصة قطاع توزيع المحروقات لاحقاً، وهو المحتكر اليوم شكلياً من الدولة. إلا أن مافيات الفساد تريد اليوم زيادة مراكمة الثروات الضخمة التي سرقتها من سوء توزيعه، ومن بيعه بأسعار خيالية للمواطن غير القادر على الشراء، ولكل من يستطيع الدفع أضعافاً عن السعر الرسمي «حتى وإن كان على الطرف الاخر من المتراس»، وصولاً إلى عرقلة استيراد مواده من الدول الصديقة إذا كانت أسعارها مضاربة لأسعار مافيات الاستيراد التي تفرض خوة على الاستيراد بحدود 20% من السعر العالمي.

وإن هذا النهج يحمل في طياته أخطاراً كبرى على وضع الغالبية المسحوقة من السوريين، بما يعني زيادة مستوى التوتر الاجتماعي إيذاناً بمستوى أعلى وأكثر تعقيداً من الأزمة. وإذا كان الشعب السوري المنهك من الأزمة لا يقوم بردود أفعال فورية اتجاه لامبالاة الحكومة السورية بآلامه فهذا يعني شيئاً واحداً، هو أنّ الاحتقان يتراكم في الصدور على الصعيد الاقتصادي كما على صعد أخرى متعددة، وينبئ بانفجار جديد أكبر من سابقه، وأكثر خطورة وتعقيداً منه بحكم تراكمات وتداخلات الأزمة الوطنية الجارية حالياً.

ثالثاً، إنّ تبرير الإجراءات الحكومية بمقولة «عقلنة» الدعم، يطرح منطقياً وموضوعياً بالمقابل مسألة «عقلنة» الأجور! فهل الأجور التي يتقاضاها معظم السوريين اليوم، سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص، هي أجور «عاقلة»؟ وهل ينبغي التذكير بأنّ الغالبية المسحوقة من السوريين تعيش اليوم تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة؟ أم أنّ الحكومة قد حسمت موقفها نهائياً إلى جانب أصحاب الأرباح بوجه أصحاب الأجور؟ والأنكى هو أنّ الإنتاج الحقيقي في سورية منخفض إلى أدنى مستوياته ما يعني أنّ أصحاب الأرباح أنفسهم لا يجنون أرباحهم من مطارح الإنتاج الفعلي، الصناعي أو الزراعي، بل من القطاعات الخدمية والاستثمارية والمصرفية غير الإنتاجية، حيث مطارح الفساد الكبير من حيث الأساس. وللمفارقة، فإن أرباح المافيات من الاستيراد والبيع الاحتكاري في الداخل كافية لتعويض الزيادات التي تفرض على المواطنين.

رابعاً، إنّ تثبيت السياسات الليبرالية وتعميقها، يعني في جوهره تعميق «المؤامرة» على سورية ومؤازرتها ورفع فرص انتصارها، في الوقت الذي يجري فيه للمفارقة التشدق بمواجهتها وضرورات وأولويات هذه المواجهة! غير أن سلوك الحكومة الحالي ليس إلّا التطبيق الحرفي لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، المؤسستين التآمريتين اللتين لم تقدما للشعوب منذ تأسستا شيئاً سوى الديونية والتخلف والخراب والتبعية والفوضى التفتيتية الناتجة عن تعميق الفوارق الطبقية.

إنّ القضية الاقتصادية ليست اقتصاديةً فحسب، بل هي قضية اجتماعية وسياسية أيضاً، وهي فوق ذلك قضية أمن وطني بما فيه الأمن الاجتماعي ضمناً، لذلك فإن التلاعب بهذه القضية منذ سنوات عديدة إذ مهّد الطريق نحو ما نعيشه اليوم، فإنّ استمراره يحمل مخاطر وجودية كبرى على سورية الأرض والشعب، ما يلقي على كاهل الوطنيين في كل مكان وضع مهمة «عقلنة الأجور» على جدول الأعمال اليوم قبل أي حديث عن «عقلنة» الدعم، ضمن مهمات الوقوف بحزم في وجه السياسات الليبرالية «المجنونة».

غنائم المقاومة الشعبية من «داعش» انترنت

صندوق النقد:
«التعافي» الاقتصادي ضعيف وغير متكافئ

تراجعت الأسهم العالمية في الولايات المتحدة وأوروبا على حد سواء بشكل حاد وسط مخاوف بشأن تأثير ضعف النمو الاقتصادي العالمي في ثقة المستثمرين بالتوازي مع استمرار أسعار النفط العالمية بالهبوط.

وفيما قلصت ألمانيا الثلاثاء الماضي بشكل حاد تقديرات نموها لهذا العام والعام المقبل، أظهرت الأرقام التي صدرت هذا الأسبوع «الماضي» تراجع التضخم إلى أدنى مستوياته منذ خمس سنوات في الهند والصين والمملكة المتحدة، وهو ما دفع المراقبين إلى الحديث عن إمكانية حدوث انكماش في حين قالت وزارة التجارة إن مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة هبطت بشكل أسوأ مما كان متوقعاً، بينما قالت وزارة العمل إن أسعار المنتجين في الولايات المتحدة انخفضت بواقع 0,1 في المئة. ولا تزال بعض البنوك المركزية، بما فيها البنكان البريطاني والأمريكي، تشتري الأصول بعروض نقدية يجري تصميمها حديثاً في محاولة «غير تقليدية» لتعزيز الإقراض والنمو.

يشار إلى أن البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي أكدوا يوم السبت 11 تشرين الأول أنه «يجب اتخاذ إجراءات جريئة لتعزيز التعافي الاقتصادي العالمي».

وقالت اللجنة المالية والنقدية الدولية في بيان نيابة عن البلدان الأعضاء في الصندوق وعددها 188 أن عدداً من البلدان «يواجه احتمال ضعف النمو أو تراجعه مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة بدرجة غير مقبولة».

وكان الصندوق قد خفض هذا الأسبوع تنبؤاته للنمو العالمي في عام 2014 إلى 3,3% من 3,4% وهو ثالث تخفيض هذا العام مع انحسار احتمالات تعاف مستدام من الأزمة المالية العالمية في 2007-2009 وذلك على الرغم من قيام البنوك المركزية في العالم بضخ كميات كبيرة من السيولة في الأسواق.

دي ميستورا وحزب الله:
الحل في سورية سياسي..

اجتمع المبعوث الدولي الخاص بسورية ستيفان دي ميستورا في لبنان يوم الخميس 2014/10/16 بالشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله، في زيارة تأتي من منطلق «التشاور لأهمية التواصل مع كل الأطراف التي يمكن أن تساعد على الحل في المنطقة وخاصة في سورية»، حسب تعبير دي مستورا الذي نوه إلى أن «وجهات النظر كانت متوافقة على أن الحل في سورية سياسي».

من جانبه أكد قاسم أن «الدول الكبرى والإقليمية أضاعت 3 سنوات ونصف السنة من الوقت الذي كان مليئاً بالأخطار والقتل والتشريد في الخيار الحربي والإقصائي»، مشدداً على أن «الحل الوحيد المتاح في سورية هو الحل السياسي بعيداً عن الشروط المسبقة وتجاوز الأطراف الفاعلين والمؤثرين في مثل هذا الحل».

وأكد أن «على الجميع أن يتوقعوا تنازلات مؤلمة في هذا الإطار، لكنه الحل الوحيد المتاح ولا حل غيره».

■ وكالات

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

من يعوض العمال عن انخفاض أجورهم؟

ركز الإعلام بمختلف مشاربه السياسية على إجراءات الحكومة الأخيرة التي رفعت فيها أسعار المشتقات النفطية من مازوت وبنزين وتأثيرها الكبير على رفع أسعار المواد الغذائية وأسعار المواصلات الوسيلة الوحيدة لتنقل المواطنين، وبهذا الإجراء تكون الحكومة قد وجهت صفعةً جديدةً للفقراء وتسحب ما تبقى من جيوبهم التي «لطشتها» ارتفاعات الأسعار السابقة وجعلتهم يشدون الأحزمة على بطونهم أكثر مما سبق.

الارتفاع الأخير لأسعار المشتقات النفطية هو بمثابة طلاق بائن بين الحكومة ووعودها التي قطعتها على نفسها في السابق بتقديم أشكال مختلفة من الدعم الضروري للفقراء المتضررين من عمليات الرفع المتتالية وهي غير المبررة شعبياً ولكنها كما تدعي الحكومة السبيل الوحيد لتأمين الموارد لها متناسيةً الموارد الحقيقية التي من خلالها يمكن تأمين موارد كبيرة تمكنها من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الفقراء، دون ان يردها أحد وهناك مثل شعبي قد يصلح للتعبير عن سلوك الحكومة هذا المسلك «يا فرعون مين فرعنك...».

أحد المسؤولين الكبار عن حماية المستهلك صرح بأن الحد الأدنى للأجور التي تتناسب مع واقع الأسعار وتطوراتها لا بد أن يكون ثمانين ألفاً من الليرات السورية والآن وسطي الأجور وليس الحد الأدنى للأجور يقارب العشرين ألفاً السؤال الذي لابد من التوجه به إلى الحكومة والمسؤولين عن الشأن الاقتصادي هو كيف يستطيع الفقراء والعمال سد الهوة التي تتسع يوماً بعد أخر بين وسطي الأجور والتكاليف الحقيقية للأسعار؟ خاصةً وأن الأجور تراوح مكانها منذ عام تقريباً على هزالة تلك الزيادة قياساً بالإرتفاع الجنوني للأسعار.

إن حل مسألة الأجور وردم الهوة بينها وبين الأسعار قضية وطنية وهي الوجه الآخر لمحاربة الإرهاب بكل ألوانه وأشكاله الداخلي والخارجي، والنقابات قد وضعت في بيانها الانتخابي وضمن أولوياتها محاربة الإرهاب ومحاربته ليس بالسلاح فقط بل إضافة لذلك تأمين مستلزمات صمود الشعب السوري عبر تأمين متطلباته المختلفة السياسية والمعيشية التي تمنع القوى المعادية من النفاذ عبر الشقوق والتصدعات في الجبهة الداخلية التي تعمل قوى الفساد الكبير على فتحها باستمرار ليحاول العدو النفاذ منها وبالتالي فإن المعركة مع العدو مركبة تتطلب استنفار كل القوى الوطنية لمواجهتها وعلى أكثر من مسار، وفي مقدمة هذه القوى الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية.

رأي في بيان الاتحاد العام لنقابات العمال

أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال بياناً بمناسبة بدء الانتخابات النقابية في سورية أكد فيه على مجموعة من القضايا العامة منها الأسس التي ستسير وفقها العملية الانتخابية بالإضافة لمهام الحركة النقابية في مرحلة ما بعد انتهاء الانتخابات.

■ عادل ياسين

لقد فعل الاتحاد حسناً أن أصدر بياناً انتخابياً يوضح فيه توجهاته العامة والتي نتفق مع بعضها خاصةً مع ما جاء في المقدمة التي تؤكد على قواعد العمل الديمقراطي في الانتخابات النقابية ولكن البيان لم يقل لنا موقفه الواضح والصريح من القائمة المغلقة التي تتناقض مع الأسس الديمقراطية التي يدعو البيان لاتباعها كون القائمة المغلقة ستقيد خيارات العمال في الانتخاب وتجعلها باتجاه واحد وهي القائمة المغلقة التي سيكون الانتخاب على أساسها فقط على الهامش المتروك للمستقلين، أما بقية المرشحين في القائمة لديهم تزكية من جهات عدة قد تمنع العمال من رفض أحد منهم في حال عدم القناعة بإمكاناته في الدفاع عن حقوقهم كما تبين تجربة العمال في العديد من المحطات الانتخابية التي جرت في السابق وأثبتت عدم أهلية الكثير من النقابيين في الدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم التي عملت الإدارات على حرمان العمال منها والقائمة المغلقة التي سيجري على أساسها الانتخاب بالنسبة لعمال القطاع العام لها ما يشبهها في القطاع الخاص حيث يجري التوافق على اللجان النقابية في معامل القطاع الخاص ومنشآته بين النقابات وأرباب العمل ويكون الرأي الغالب في فرض تلك اللجان على العمال لأرباب العمل الذين يختارون لهذه اللجان المقربين منهم والقادرين على ضبط العمال ومنعهم من التحرك للمطالبة بحقوقهم وهناك العديد من التجارب التي مرَ بها عمال القطاع الخاص تواطأت فيها اللجنة النقابية مع رب العمل ضد مصلحة العمال وجرى فيها تسريح للعمال «المشاغبين» كما يصفهم أرباب العمل. إذاً التجربة الطويلة مع القائمة المغلقة تفيد بأن عملية التغيير التي تنشدها النقابات كما جاء في البيان لن تكون كذلك بل ستكرس غربة الطبقة العاملة السورية عن تنظيمها النقابي خاصة وأن النقابات خلال الفترة السابقة للانتخابات لم تقم بمراجعة حقيقية تقدم من خلالها كشف حساب للعمال عن النجاحات والإخفاقات التي مرت بها الحركة النقابية وبالتالي تؤخذ التجربة المتراكمة بما لها وما عليها من أجل صياغة برنامج المرحلة القادمة، وهذا ما أشار له البيان حيث قال «إنها مناسبة لمراجعة موضوعية لما تم إنجازه والتأسيس عليه لمرحلة نوعية مقبلة تستجيب لمتطلبات الواقع وتحديات الظروف الراهنة ولتعزيز وحدتنا النقابية الركيزة الصلبة للوحدة الوطنية».

تلازم المهمات أمام النقابات

إن المراجعة الموضوعية التي يطرح البيان النقابي القيام بها هي خطوة ضرورية وهامة وسيبنى عليها من أجل صياغة برنامج للحركة النقابية للمرحلة القادمة، والتي من المفترض أن تشمل بخطوطها العريضة قضايا ذات صلة بعضها ببعض ولا يمكن فصل الواحدة عن الأخرى في الممارسة العملية وأهمها:

1- موقف الحركة النقابية من النهج الاقتصادي الذي أتبع بتبني اقتصاد السوق الاجتماعي وما رافقه من تبني لسياسات اقتصادية راعت تعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين ولعبت هذه السياسات دوراً كبيراً في تخريب الاقتصاد الوطني الحقيقي «الصناعي- الزراعي» لمصلحة الاقتصاد الريعي الذي اعتبره الفريق الاقتصادي السابق قاطرة النمو للاقتصاد الوطني، وما تزال تعمل الحكومة الحالية عليه وتوسعه باتجاهات متعددة، فكانت النتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والنهب والفساد والتهرب الضريبي اللذين أفقدا الدولة الموارد الحقيقية المطلوبة في البناء الاقتصادي التي أشار إليها الدستور السوري في مادته الثالثة عشرة الفقرة الثانية.

إن تبني نموذج اقتصادي بديل يقطع نهائياً مع الليبرالية الاقتصادية هو ما سيحقق أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نمو اقتصادي وهو من سيضع الأساس لبناء اقتصاد وطني مقاوم ليتحدى الظروف الراهنة كما قال بيان النقابات وضمناً يعبر عن المصلحة الحقيقية للطبقة العاملة السورية.

2- استقلالية الحركة النقابية و رفض كل أشكال الهيمنة والوصاية عليها، هي قاعدة الانطلاق للحركة النقابية كيما تقوم بدورها النضالي في تعزيز الوحدة الوطنية وتصليبها في مواجهة القوى الداخلية والخارجية الساعية لضربها، ومن أجل تجديد أدواتها وخطابها النقابي الذي سيعكس برنامجها المفترض على ضوء ما استخلصته من تجربتها.

3- إعادة النظر بقانون التنظيم النقابي ليتوافق مع ما جاء في الدستور السوري الجديد خاصةً مادته الثامنة.

4- مراجعة موقف الحركة النقابية من حق الإضراب السلمي للطبقة العاملة كونه السلاح الشرعي الوحيد الذي يمكن الحركة النقابية والحركة العمالية من الدفاع عن حقوقها الشرعية والدستورية وأهمها النضال من أجل إعادة توزيع الثروة المنهوبة لمصلحة قوى رأس المال وفي هذا السياق يجري النضال من أجل ربط الأجور بالأسعار، حيث يبدأ سلم الأجور عند الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يحدده سعر سلة الاستهلاك في السوق.

أخيراً نقول كما جاء في برنامج حزبنا الانتخابي، حزب الإرادة الشعبية:

إن الطبقة العاملة السورية وقيادتها النقابية مدعوان اليوم إلى الإسهام الفعال في الدفاع عن وحدة البلاد في مواجهة أعداء الداخل والخارج عبر الدفع باتجاه الحل السياسي الشامل والناجز الحقيقي للأزمة الذي يشكل في الوقت ذاته أحد أهم أدوات مواجهة القوى الإرهابية والتكفيرية الوافدة على سورية ونسيجها الوطني، وأحد أهم أدوات الدفاع عن مصالح السوريين وفئاتهم الكادحة وفي مقدمتها العمال.

المراجعة الموضوعية التي يطرحها البيان النقابي خطوة ضرورية من أجل صياغة برنامج للحركة النقابية

عمال الكهرباء بالرقة والراتب المنتظر!

في سياق ردوده على أسئلة أعضاء مجلس الشعب في جلسته المنعقدة الأسبوع الفائت، كشف وزير الكهرباء «عماد خميس» تشكيل لجنة وزارية للتدقيق في بيانات العمال التابعين لشركة كهرباء الرقة لإعطائهم مستحقاتهم من الرواتب المتأخرة.

العمال يتساءلون: هل توقفت ميزانية سورية على رواتبنا.. كل ما نريده أن نعيش بكرامتنا؟

■ رندة جمعة

وحسب الأرقام الصادرة فقد تم فصل 6700 متعاقد في الرقة خلال عام في مختلف القطاعات، مما يعني زيادة الطين بلّة، بعد أن أقرّت بعدم تجديد عقود 4700 موظف في الرقة. رغم أن الهدف منها كان للحدّ من البطالة التي تفاقمت في سورية، ووصلت نسبتها إلى 30% خلال عام 2012، بينما لم تكن تتجاوز 8،4% في 2010، واستيعاب أكبر عدد ممكن من الخريجين الجامعيين في الوظائف الحكومية. حيث خصّت محافظة الرقة بـ 1439 فرصة عمل عام 2011، وتضاعف العدد عام 2012 الى 4118 فرصة عمل موزعة على مختلف القطاعات.

العيش بكرامة

تحت حجة «عدم الحاجة وضبط الإنفاق»، تم تمرير العديد من القضايا على حساب العمال، الأمر الذي جعل لسان حالهم يقول: «كيف سنعيش الآن، وعلى أيّ مصدر سنعتمد؟ وهل توقفت ميزانية سوريّة على رواتبنا، كل ما نريده أن نعيش بكرامتنا».

أشد المتشائمين لم يكن يتوقع أن يفصل العمال تعسفياً بهذا الشكل، أو أن توقف رواتبهم بحجة الأوضاع الراهنة؛ خاصة المستمرين على رأس عملهم، في المناطق الساخنة بعد دخول المواجهات إليها، وما يخاف منه هؤلاء العمال أن تكون نتائج عمل هذه اللجنة مثل سابقتها حين توصّلت إلى أن «الرقة بلا محافظ، والعقود تحتاج إلى توقيع من المحافظ، انتظروا تعيين محافظ، أو فك أسر المحافظ الحالي».

أثار هذا الرد حفيظة الموظفين، لتشكّل الحكومة حينها لجنة لتتابع المسألة، وبعد ثلاثة أشهر جاء القرار بالفصل، الذي أوتوماتيكياً كان يعني إيقاف رواتب بقية الموظفين بمن فيهم عمال الكهرباء.

صعوبات الحياة

تعيش آلاف الأسر بكفاف يومها على هذا الراتب البسيط، رغم أنه مع الارتفاعات الجنونية للأسعار لم يعد يكفيّ الأسبوع الأول من الشهر، ولعلّ من الأشياء التي لم يفهمها كل المتربصين، كيف للحكومة أن تدفع الرواتب بعد طول الأزمة، ودخولها العام الرابع، لكن إيقاف الرواتب دفعت مؤسسات حكومية أخرى في بداية 2013 في محافظة الرقة إلى فصل نحو 2000 عامل متعاقدين مع ثلاث شركات إنتاجية عامة، هي: «المشاريع المائية»، «محلج الأقطان» و«الإسكان العسكري» لتزيد من صعوبات الحياة أكثر فأكثر؛ وهذه كانت من المرات القليلة التي يحتشد فيها العمال في ساحة من ساحات المحافظة والمطالبة بحفظ كرامتهم وإعادتهم إلى عملهم، ودفع الرواتب لمن أوقف راتبه بغير حق!!.

الطامة الكبرى أن الحكومة قطعت رواتب موظفيّ شركة كهرباء محافظة الرقة دون غيرهم، تحت حجج ينفيها عمال شركة الكهرباء أنفسهم، لأنهم يؤكدون دائماً أنّ عملهم «يأتي في سياق حرصهم على تأمين الطاقة الكهربائية للمواطنين كواجب إنساني وأخلاقي، لا علاقة له بجهة بعينها» والدليل أنهم رفضوا أن يقبضوا المال من أي جهة أخرى غير وزارتهم الرسمية.

فهل تنصف الحكومة ولجنتها الجديدة عمال شركة الكهرباء بإعادة صرف رواتبهم المتوقفة منذ عام دون وضع مبررات مسبقة؟!!.

تشغيل المعوقين أصبح من الماضيّ!

بات من المسائل الهامة التي يجب أن تعمل عليها هيئة التشغيل بالتعاون مع وزارة العمل، نتيجة خلط «الحابل بالنابل» تشكيل لجنة وطنية من القطاعين العام وما تبقى من الخاص.

■ محرر الشؤون العمالية

تكون مهمة هذه اللجنة التي تضم عددا من المؤسسات المعنية في كلا القطاعين دعم تشغيل الأشخاص المعوقين الذين ضاعوا مع بعض القرارات والتعاميم، وإزالة العقبات التي تحول دون تشغيلهم. إن عمل وهدف هذه اللجنة يجب أن يصب في مسعى الخروج بإطار منهجيّ للخطوات الواجب اتخاذها من وزارة العمل ومؤسسات أخرى، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة تشغيل ذوي الإعاقة، ورفع كفاءة موظفيّ ومنسقيّ التشغيل لغايات إعادة دمج الأشخاص المعوقين في سوق العمل المحلية، من خلال رفع مستويات الوعيّ لدى أرباب العمل نحو ضرورة تشغيلهم، وإزالة أي موانع مادية أو معنوية تحول دون ذلك.

ويقع على عاتق الهيئة البحث في أبرز العوائق التي تحول دون دمجهم في سوق العمل بشكل تلقائيّ وميسر، والضمانات الكفيلة بزيادة نسبة تشغيلهم ضمن مختلف القطاعات، كل حسب الدور الوظيفيّ الذي يمكن أن يؤديه بالنظر إلى طبيعة الإعاقة التي يعاني منها.

السؤال: هل تمتلك الجهات المعنية الأرقام الحقيقية لعدد المعاقين الخريجين العاطلين عن العمل؟ وما العدد الذين وصل بهم المقام للتسوّل في الشوارع رغماً عنهم بسبب الظروف المعيشية الصعبة؟!.

من الأرشيف العمالي

الحوار الوطني

■ أبو فهد

يثير النقاش حول ضرورة تصليب الوحدة الوطنية في الظروف الخطيرة والدقيقة التي تمر بها منطقتنا، اهتمام أوساط واسعة، هذا النقاش الذي تشارك به جهات أكثر فأكثر من قوى وشخصيات مختلفة.

لا خلاف في الطرح بين الجميع حول أولوية الموضوع وضرورة تحقيقه، ولكن الأخذ والرد يشتد حول الصيغة والأدوات الكفيلة بإنجاز هذه المهمة، ولا شك أن الوصول إلى أوسع وحدة وطنية يشترط إخلاص الجميع في تحقيق وظيفتها، أي هدفها، وهو صد الحملة الامبريالية الأمريكية المتوحشة على منطقتنا بشروطها وإملاءاتها، بل وتحقيق الانتصار عليها. في تاريخ شعبنا الكثير من المحطات التي استطاع انطلاقاً من الظروف الملموسة أن يستنبط الشكل الملائم لتحقيق الوحدة الوطنية، وفي تاريخ حزبنا الشيوعي السوري الكثير من الأمثلة التي تشهد على إيلائه هذا الموضوع أهمية قصوى في عمله السياسي، من شعار الجبهة الوطنية في الثلاثينيات إلى الجبهة الوطنية التقدمية في الستينيات، واليوم إذا اتفقنا حول وظيفة الوحدة الوطنية يصبح الوصول إلى الصيغة الأمثل لها قضية قابلة للحل.

لا شك أن هذه الصيغة ستأتي ضمن مسار كل التجارب السابقة ومتجاوزة لها في آن واحد، أي ضمن مسارها في تثبيت الايجابي الذي يحافظ على حيويته حتى اليوم، ومتجاوزة لها في نفي السلبي الذي أعاق التجارب الماضية من أن تتطور في السياق الطبيعي المتوقع والمرسوم لها منذ البدء. حينه، ولكنها وبسبب عوامل كثيرة ذاتية وموضوعية، لم تستطع أن ترتقي اليوم إلى مستوى التحديات التي تفرضها الحياة علينا.

لذلك فإن تجاوز هذه الصيغة نحو الأمام باتجاه الوحدة الوطنية الواسعة يعني فيما يعنيه الحفاظ على ما أنتجته من إيجابي وأهمه نقل القوى الوطنية من حال اقتتال عاشته في مرحلة سابقة إلى مرحلة تعاون ولكنه يعني كذلك تجاوز تلك الصيغة التي لا تسمح للحركة السياسية اليوم بأن تنجز المهام الكبرى المطلوبة منها من خلال تفعيلها للنشاط الجماهيري، الضمان الأهم لإحباط مخططات الامبريالية الأمريكية والصهيونية ودون الخوض في التفاصيل حول الصيغ والأدوات المستقبلية لهذه الحالة من المنطقي القول الآن إن أوسع حوار وطني بين كل القوى المعنية هو الطريق لإيجاد تلك الصيغ والأدوات الموجودة عند الجميع في صد الهجمة الامبريالية الأمريكية الصهيونية الحالية كفيل بإيجاد الحلول الممكنة لكل القضايا المطروحة، من توسيع الديمقراطية وصولاً إلى إطلاقها على أوسع نطاق وانتهاءً بكل التفاصيل الجدية الأخرى من قانون الأحزاب والانتخابات إلخ.. وبالنتيجة فإن الحوار الواسع هو شوط ضروري لتلك الوحدة الوطنية التي ستعبر عن نفسها بأوسع التحالفات الوطنية القادرة على مجابهة وصد المخططات الأمريكية والصهيونية

■ قاسيون العدد 199ـ 2003/6/12

67% ممن تم فصلهم من العمانيين لم يجدوا فرصة عمل

كشف استبيان للاتحاد العام لعمال «سلطنة عمان» حول الرضا الوظيفي لعام 2014 عن جملة من الحقائق الجديدة أهمها وجود نسبة 58% من المواطنين العاملين بالقطاع الخاص غير راضين عن الوعيّ القانونيّ بمجال العمل.

وحسب صحيفة «الزمن» التي نشرت الاستبيان أن نسبة أخرى تصل إلى 65% أكدت أنها غير راضية عن مدى تجاوب وزارة القوى العاملة مع العامل في حال وجود شكاوى عمالية، وشمل الاستبيان أكثر من 460 عاملاً من المندرجين وغير المندرجين تحت نقابة عمالية، ومن عمال يعملون بشركات ليست فيها نقابة عمالية بأن 61% من القوى العاملة الوطنية غير راضية عن الراتب الذي يتقاضونه مقابل العمل الموكل إليهم، بالإضافة إلى أن 59% لا ترى في القطاع مناخاً ابتكارياً أو تطويراً بالأداء في مكان العمل.

وصعدت حالة عدم الرضا بإجراءات الترقيات المعمول بها في الشركات؛ وعن إجراءات الترفع في السلم الوظيفيّ في الشركات التي ينتمون إليها نحو 75 %. وعلى صعيد الفرص التدريبية بيَّن الاستبيان أن العمانيين العاملين بالقطاع الخاص وصلت نسبة عدم رضاهم إلى 68%، وأن نسبة 41% غير راضين عن العمل الذي يقومون به مقارنة بخبراتهم؛ ومن بين النقاط المهمة التي التفت إليها الاستبيان بلوغ حالة عدم الرضا لدى موظفيّ القطاع الخاص 75% عن شغل الوافدين للمهن الإشرافية بالشركات التي ينتمي إليها، كما يقابلها نسبة أخرى تصل إلى 68% من حالة عدم الرضا حول نسبة التعيين في المهن العليا والإشرافية .

من جانب آخر كشف استطلاع للرأي شمل 100 خريج جامعيّ، صادر أيضاً عن اتحاد العمال أن 72% من العمانيين يفضلون العمل بالقطاع الحكوميّ، خصوصا بعد إعادة جدولة الرواتب الأخيرة، وخاصة بالمزايا التي يتضمنها من حيث تحسين الرواتب ونظام التقاعد، وساعات عمل مناسبة، واستقرار وظيفيّ وأخيرا الضمان المتوفر في القطاع الحكوميّ. ولفت الاستطلاع إلى أن 13% فقط يفضلون الأعمال الحرة وريادة الأعمال، إذ من بين أسباب عزوف الشباب في هذا المجال، مادية والخوف من المستقبل، ووجود المنافسة الشرسة من القوى العاملة الوافدة التي تسيطر على السوق في كل المجالات.

من أهم المزايا تحسين الرواتب ونظام التقاعد وساعات عمل مناسبة واستقرار وظيفيّ..

الجدير بالذكر أن أكثر من 51,8 ألف مواطن ومواطنة استقالوا من القطاع الخاص خلال عام 2012 وأن 80% من الاستقالات جاءت بسبب عدم كفاية الراتب الشهريّ والحوافز المادية، وان أسباب الاستقالة توزعت بنسبة 47% في البحث عن فرص عمل في شركات ذات امتيازات أفضل، و 35,7% من الاستقالات سببها سوء معاملة من الإدارة والمسؤولين، بالإضافة إلى ضعف فرص التطور الوظيفيّ. في حين 30,8 % من الاستقالات جاءت نتيجة الفصل، ويبلغ عددهم 16 ألف مواطن ومواطنة، ويصنف نحو 63% من المستقيلين هم من العمال المصنفين كعامل مهنيّ وماهر في حين سجلت نسبة 70% من المستقيلين في عمر 25 سنة وما دون، ولا يزال 47% منهم باحثين عن عمل، ونسبة 67% ممن تم فصلهم لم يجدوا فرصة عمل.

■ وكالة أنباء العمال العرب

اعتقالات لكسر إضراب عمال حاويات «العقبة» بالقوة

اعتقلت قوات الدرك خمسة موظفين في شركة ميناء حاويات «العقبة» أثناء مشاركتهم في إضراب مفتوح كان بدأه موظفو الميناء في ساعة متأخرة من مساء الاثنين الماضيّ.

وقال بعض العمال «إن قوات الدرك عملت على فض الإضراب، إلا أن التشاورات حالت دون استخدام القوة، مشيرين إلى أن محافظ العقبة خرج عليهم، وطلب منهم مغادرة الشركة والإضراب بعيدا، ما دعاهم للتوجه إلى المبنى الرئيسيّ لمقر النقابة العامة». ووفق الناطق الإعلاميّ باسم النقابة العامة للعاملين في الموانئ والتخليص «محمد مطيلة» يأتي الإضراب احتجاجا على عدم التزام إدارة الشركة في تنفيذ القرارات المتفق عليها سابقا مع العاملين، التي أدت إلى وقف الإضراب السابق.

وشمل الإضراب بوابات الدخول، والخروج، وإغلاق عنابر البواخر، وإخراج جميع الشاحنات خارج الميناء. ممّا سبب بتوقف حركة المناولة تماما في ميناء الحاويات، وأن المضربين سيتعاونون في تحميل الحاويات التي تخص أغذية الأطفال، وبعض الأدوية، والحاويات التي تهم مؤسسات المجتمع المدنيّ.

وتتمثل مطالب العاملين بـ«صرف راتب الخامس عشر، بالإضافة إلى زيادة بدل السكن 25 ديناراً ليصبح 200 دينار، وتعديل المكافأة من 28 شهرا إلى 36 شهرا لنهاية الخدمة، واستمرار التأمين الصحيّ بعد نهاية الخدمة، وإقرار بعثات الدراسية لأبناء العاملين في الشركة». فيما ربطت إدارة الشركة الاستجابة لمطالب العاملين بتعديل نظام «الشفتات» إلى ثماني ساعات، بينما يفضل العاملون نظام 12 ساعة، كونه أكثر راحة للعاملين على الآليات الثقيلة.

إدارة الميناء كما هي العادة تحججت أن الإضراب غير قانونيّ وشرعيّ، مبررة ذلك من خلال المفاوضات الجارية بين نقابة العاملين في الميناء والإدارة تحت مظلة وزارة العمل تمهيدا للوصول إلى نتائج مرضية للأطراف كافة.

وهددت الإدارة المضربين قائلةً: «إن السلطة ومجلس إدارة الميناء، لن تقف متفرجة على هذا الإضراب، وأنها ستلجأ إلى السبل المتاحة كافة، والبدائل المعدة، لكي لا تتوقف أعمال الميناء وتشغيله، وأن أيّ محاولة إعاقة لمثل هذه الجهود، ستواجه وفقا لما نصت عليه الأنظمة، والتعليمات».

تجدر الإشارة أن العاملين في ميناء الحاويات نفذوا خلال الفترة الماضية سلسلة من الاحتجاجات، للتأكيد على مطالبهم العمالية والإدارية.

«المغربي للشغل»: إضراب 29 سيكون الأكبر من نوعه منذ 1981!!

أعلن الاتحاد المغربيّ للشغل خوض إضراب وطنيّ يوم 29 من الشهر الجاريّ، رداً على البلاغ الصادر عن الحكومة بخصوص طريقة الحوار الاجتماعيّ وتعريفه.

وأكد «الميلودي مخاريق» الأمين العام للاتحاد أن هذه هي المرة الأولى منذ سنة 1981 التي يخوض فيها الاتحاد المغربيّ للشغل إضرابا وطنياً بهذا الحجم «لأننا في السابق كنا نخوض إضرابات قطاعية فقط، وهذا دليل على أنه قد وصل السيل الزبى مع هذه الحكومة»، مهدداً أن الإضراب القادم سيطال مرافق حساسة في البلاد من بينها قطاع الموانئ والسكك الحديدية.

وأفاد الأمين العام للنقابة الأكبر في المغرب أن قرار الإضراب وافق عليه المجلس الوطنيّ للنقابة، ووافقت عليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والفدرالية الديمقراطية للشغل، كما أن باقيّ النقابات أعلنت انضمامها لهذا الإضراب باستثناء الاتحاد الوطنيّ للشغل الذي يعتبر الذراع النقابية للحكومة.

وانتقد «مخاريق» الطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع الحوار الاجتماعي قائلاً: «في وقت سابق قلنا إننا سنخوض إضرابا وطنياً، وكانت هذه رسالة قوية للحكومة لكن هذه الأخيرة اختارت طريق المواجهة، وتمادت في غيها عبر تصريحات معادية للحركة النقابية!!.

وأردف الأمين العام للاتحاد المغربيّ للشغل أنه «نظرا لحضورنا القويّ في المؤسسات العمومية والجماعات المحلية إلى جانب القطاع الخاص؛ فإن هذا الإضراب سيشل الحركة في عدد من المرافق الحيوية في الدولة، وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها، مع الإضراب الإنذاري الذي سيمتد لـ 24 ساعة، وإذا لم تستجب لمطالبنا سنقوم بإضراب جديد ولمدة أطول».

واعتبر «مخاريق» أن النقابات أجبرت على الإضراب بعد أن «حاولنا الحوار مع الحكومة، ولكن دون نتيجة بل على العكس وجدنا أن الطبقة العاملة أصبحت تئنُ تحت وقع الزيادات، وأيّ مكتب نقابيّ يتم تأسيسه، فإن الطرد مصير أصحابه على مرأى ومسمع من الحكومة».

■ نقلاً عن «هسبريس»

موقع «الكردية.نت»: قدري جميل «الإدارة الذاتية في الجزيرة تجربة جيدة يجب الاستفادة منها كنموذج لسورية في المستقبل»

■ الكردية . نت

قال قدري جميل، رئيس* جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة، إن جولةً تمهيدية للحوار مع النظام، ستعقد بدعوة من وزارة الخارجية الروسية، لكل أطراف المعارضة الداخلية، مضيفاً أن الجولة تشاورية، سيتم الاتفاق فيها على العناوين والخطوط الرئيسية للحوار، خلال الشهر الحالي.

وبحسب مصدر محلي لروزنة، فإن كلام جميل، جاء خلال لقاء تمهيدي بأعضاء من حزبه في الشمال السوري، ليضاف بذلك، إلى جانب خيار جنيف الكلاسيكي الرسمي، تحت إشراف الأمم المتحدة، خيار آخر، وهو طاولة حوار النظام، مع المعارضة الداخلية.

المصدر الذي رفض الكشف عن كيفية تنظيم اللقاء وتوقيته، أوضح أن جميل أعلن عن تشكيل طرف محاور جديد للنظام، واضح المعالم، بعد توقيع جبهة التحرير لمذكرتي تفاهم مع مجلس العشائر السورية، وهيئة التنسيق الوطني، التي وقعت أيضاً، مذكرة مع الإدارة الذاتية في الجزيرة، موضحاً، أن هذا الطرف الداخلي مقبول، بوساطة من قبل الصينيين والروس والإيرانيين.

وفي اللقاء، أكد رئيس* الجبهة ضرورة إعادة النظر، بتشكيل وفد المعارضة الذي سيفاوض النظام، والذي يجب ألا يقصي أي طرف، من أطراف المعارضة الفاعلة حسب رأيه.

أما عن موقف جبهة التغيير والتحرير، من الإدارة الذاتية والحماية الشعبية، نقل المصدر عن جميل، أنها «تجربة جيدة يجب الاستفادة منها كنموذج لسورية في المستقبل، فالإدارة الذاتية في الجزيرة، هي أحد مكونات المعارضة السورية، ونأمل أن يشاركوا في حوار موسكو التمهيدي، للحوار النهائي في دمشق».

وأوضح جميل أيضاً، أن بقاءه في العاصمة الروسية موسكو لسببين، الأول له علاقة بالتحضيرات للحل السياسي، خاصة أن جزءاً من مركز ثقل الحل أصبح في الخارج، كما يقول، والسبب الثاني، لأن عودته إلى سورية، تحتاج ضمانات، وهي غير موجودة في الظروف الحالية.

يذكر أن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف، قال إن المبعوث الأممي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، سيصل يوم 21 من هذا الشهر إلى موسكو، لإجراء محادثات مع الوزير سيرغي لافروف.

● المصدر: روزنة

■ *د.قدري جميل، أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية هو عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير وليس رئيسها كما هو وارد في الخبر المنقول في موقع «الكردية.نت»

عرفات: قتال «داعش» وهزيمته ممكنة بدليل مجريات «عين العرب»

ضمن برنامج «إيد بإيد لنحمي ونبني سورية» الذي يبث على الهواء مباشرة من إذاعة ميلودي سورية عند الساعة الثالثة ظهراً من الأحد إلى الخميس ويتناول آخر التطورات السياسية في حوار شامل مع كافة التيارات والأحزاب والشخصيات السياسية على الساحة، استضافت إذاعة ميلودي إف إم سورية الأربعاء 15 تشرين الأول 2014 علاء عرفات أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية المعارض.

تحدث عرفات عن تنظيم داعش وتحركاته والحرب عليه قائلاً: «داعش فقاعة جرى تضخيمها بشكل كبير، ولا يوجد تنظيم في هذا العالم ويستمر إلا بداعم كبير، والولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الأساسي لداعش.. داعش هو الفرع العراقي من القاعدة وظهر خلال الأزمة السورية تحت لواء جبهة النصرة وانشق عنها بعد فترة، وهو كتنظيم لديه إمدادات مالية ضخمة سابقة، ونفطية يعمل عليها التنظيم الآن، ويمكن قتاله وهزيمته بأسلحة عادية ودون استخدام قوى كبيرة، والدليل ما يحدث في عين العرب.. وكل ما شهدناه من قبل على صعيد الموصل والرقة هو مجرد عروض فقط، والتنظيم ليس بحاجة إلى كل هذه الدول لمحاربته، بل كان يجب على الدول الداعمة له إيقاف الدعم المالي واللوجستي، لكن أمريكا لا تريد ذلك لجعله فزّاعة في المنطقة».

وأضاف عرفات: «التحالف الدولي الذي صنعته أمريكا لضرب داعش، وُجد من أجل محاربة الدول المناهضة للسياسات الأمريكية، والآتي أعظم والمعركة الحقيقية لم تبدأ حتى الآن، فالمشكلة الحقيقية تبدأ إذا حدث تدخل بري في العراق أو سورية من قبل أي قوى خارجية، حيث سيجابه هذا التدخل بالسلاح والقوة، ونرى محاولات تركية لفعل ذلك، والتدخل البري الغربي في العراق وسورية إذا ما حصل لن يكون بغطاء شرعي دولي، بل سيكون خرقاً للقانون الدولي وسيكون له نتائج كبيرة».

وعن مستقبل المنطقة وما يمكن حصوله قال عرفات: «سيكون هناك تصعيد على الأرض السورية سواء بالمعارك مع داعش أو بمعارك الجيش السوري مع المسلحين في مختلف الأطراف والمناطق والهدف إحداث تغيرات ملموسة وترجيح كفات موازين القوى الكبرى».

وعن الدور التركي في المنطقة قال عرفات: «الأتراك وضعهم أسوأ مما كانوا عليه قبل شهر من الآن، وهم يتحركون بما سيضرّ بمصالحهم ولا سيما طرحهم موضوع المناطق العازلة الذي بدا واضحاً أنهم بدؤوا يتراجعون عنه».

أما عن المبعوث الجديد للأمم المتحدة إلى سورية قال عرفات: «دي ميستورا قارىء جيد لما يجري في المنطقة وهو يعمل ما يجب عليه عمله، ويرى مثل كثيرين أن جنيف أصبح خلفنا، ولذلك هو يعمل على فتح قنوات جديدة للحل، لكنه يترك خط جنيف مفتوحاً حيث قال بعد لقائه مع وفد وزارة الخارجية الروسية بأن هناك فرصة جديدة لجنيف».

وعن واقع الأزمة وواقع المعارضة السورية قال عرفات: الأزمة السورية لم يعد ممكناً حلها بدون مؤتمر دولي بسبب تدخل قوى عديدة بها، ولا بد من أن يتلو المؤتمر تشكيل حكومة وحدة وطنية بصلاحيات موسعة تنجز التعديلات القانونية والدستورية الضرورية وتكافح الإرهاب على الأرض ، ثم يتلوها حكومة أكثرية تأتي بعد انتخابات ديمقراطية..

وختم عرفات حديثه بالقول: «تسير الآن عملية بطيئة لتجميع قوى المعارضة الداخلية السورية، والمعارضة الخارجية الوطنية، وتتقدم بالطريق الصحيح».

ورداً على سؤال عن مؤتمر حوار وطني بالداخل قال عرفات إن الحوار يتطلب طرفين وواضح أن النظام غير معني بعقد حوار كهذا، وفيما يتعلق بالمعلومات عن مؤتمر يحضر له حالياً من قبل بعض الأطراف المعارضة في الداخل دون الأخرى وسيعقد داخل سورية، أعرب عن اعتقاده بأنه لن ينجح بسبب عدم نضوج الظروف والمواقف، مضيفاً «ولكن نتمنى لهم التوفيق».

■ عن موقع «ميلودي أف ام» بتصرف

بيان إلى الشعب السوري

تبرز اليوم المواجهات المستمرة في عين العرب– كوباني بين أبناء وبنات المدينة وتنظيم داعش الإرهابي، وتشكل هذه المواجهات عنواناً عريضاً جديداً من أبرز مفرداته بدء تبلور وتثمير المقاومة الشعبية الوطنية السورية بوجه الإرهاب، وثبوت أن معركة عين العرب هي معركة وطنية سورية من الدرجة الأولى، تجمع سوريين، كرداً وعرباً، في مقابل الإسناد المكشوف الذي تقدمه الحكومة التركية لتنظيم داعش، وفي مقابل احتمالات ارتكابها حماقة التدخل العسكري المباشر في سورية، بما يحمله من تداعيات لن تتوقف حدودها عند سورية وتركيا فحسب، بل ستشكل، إذا حدثت، نقلة نوعية في الصراع الإقليمي والدولي المستمر والمنتقل من مكان لآخر.

إن صمود ومقاومة أهلنا في معركة عين العرب – كوباني يؤكد حقيقة أن داعش تستخدم من قبل أطراف خارجية وتضخم إعلامياً، وأن هزيمتها ممكنة رغم كل الدعم اللوجستي والاستخباري الذي تحظى به، ورغم دمويتها وهمجيتها التي تريد ترهيب السوريين وأبناء البلدان التي تنشط بها.

إن الواجب الوطني والإنساني يقتضي من جميع السوريين على اختلاف انتماءاتهم السياسية دعم صمود شعبنا في عين العرب– كوباني. وكذلك يتوجب على النظام السوري أن يسارع إلى الدفاع عنها في وجه الإرهاب وهو الذي لا يكف عن ترديد دعاوى مكافحة الإرهاب.

وإذا كان مسار ظهور داعش وأشباهه وتمددها ومجازرها يثبت أن هناك أطرافاً مختلفة تريد لهذه التنظيمات أن تكون فزاعة تفاوضية، وعلى حساب الشعب بالدرجة الأولى، فإن الوقائع الميدانية والعسكرية الجارية اليوم، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك لدى أي مراهن واهم، أن التحالف الحالي غير جاد بمكافحة داعش وأشباهه بإطالته لأمد الحرب إلى أبعد مدى زمني ممكن واستبعاده لقوى المقاومة الشعبية التي تحارب الإرهاب الداعشي. وهذا يستدعي قيام إطار دولي موسع وجدي وفاعل بمكافحة الإرهاب، ومستند إلى الشرعية الدولية بقرار واضح التفويضات والأهداف والآجال من مجلس الأمن الدولي، وغير قابل للاستغلال من أي طرف فيه للتوظيف في تنفيذ أجندات جيوسياسية خاصة، بل مكرس أولاً وأخيراً لمساعدة الشعب السوري في الخلاص من الإرهاب التكفيري.

إن القوى الوطنية والديمقراطية الموقعة على هذا البيان، إذ تعلن دعمها بكل الوسائل المتاحة لأبناء عين العرب – كوباني في معركتهم الوطنية السورية، تجدد التأكيد على أن الاجتثاث الجدي والفعلي للإرهاب في سورية لن يتم إلا بتوفير مقدماته الضرورية المتمثلة في التوجه إلى حل سياسي تفاوضي وفقاً لبيان جنيف يلبي احتياجات سورية والسوريين في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل لنظام الاستبداد عبر حكومة انتقالية بصلاحيات كاملة تتولى توحيد جهود كل السوريين باتجاه معالجة كل الملفات السورية المتراكمة والمستجدة.

النصر للمقاومة الشعبية في عين العرب
الخزي والعار للإرهاب الظلامي

دمشق 16 /2014/10

■ جبهة التغيير والتحرير
مجلس الحكماء
ائتلاف القوى العلمانية
هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

ما بعد كوباني!

كتب الكثير عن معركة كوباني، وقيل عنها الكثير، ولا غرابة في ذلك طالما أنها فعل نوعي استثنائي، كسرت تقليد الفزاعة «الداعشية» وقدرت«ها» على استباحة مدن، واحتلال مساحات واسعة من الأرض، ومواجهة جيوش نظامية فأصبحت هذه «المعركة الكبيرة» في بلدة صغيرة منعطفاً في الأزمة السورية كلها، لابل تحولاً في الظرف الإقليمي، وربما تأخذ أبعاداً عالمية من حيث الدلالات والمعاني كما يرى محللون..

■ رمزي السالم

بغض النظر عن ما تم تداوله من قراءات جزئية وقاصرة للحدث أحياناً، وبغض النظر عن اختلاف زاوية الرؤية إلى المعركة وأبعادها و طبيعتها، والنظر إليها في بعدها القومي الكردي فقط، كما حاولت أن تصورها قوى مختلفة محلية وإقليمية ودولية، بعكس ما صرح به العديد من المقاتلين وقادتهم على الأرض وتعبيراتهم السياسية مراراً...

نتائج أولية؟!

حقق صمود عين العرب جملة نتائج ذات أهمية سياسية بالغة ستترك تأثيرها بكل تأكيد على حالة الاصطفاف القائمة بين القوى الدولية والإقليمية والمحلية:

- اتساع دائرة الشك والريبة تجاه الغايات الحقيقية للتحالف العتيد، وصولاً إلى التشكيك بجديته في القضاء على داعش، فالعديد من الوقائع التي حدثت على الأرض ومنها قصف مواقع التنظيم بعد نصف ساعة من إخلائها في الرقة ودير الزور و توجه قوافل الدبابات والمدافع والآليات المحملة بالمرتزقة إلى محيط عين العرب دون أي اعتراض من ما يسمى قوات التحالف، وعلى مرأى ومسمع الجيش التركي أيضاً، وضع الطرفين في دائرة الشبهة، ولا يلغي ذلك محاولات التحالفات الدخول على الخط بزخم أكبر في ضرب مواقع داعش في محيط المدينة دون المساس حتى الآن بطرق الإمداد والتموين بعد الصمود الأسطوري للمقاتلين، وبعد الرسائل العديد من القوى الدولية الرافضة للمشروع الامريكي الأمر الذي يؤكد – على الأقل- على حقيقة رغبتها في استدامة الاشتباك، والاستمرار في محاولات ابتزاز كل الأطراف المتصارعة كما كان دأبها منذ بداية حربها المزعومة على الإرهاب في 2001 .
- تباين المواقف حيال آفاق التحالف ودور القوى الإقليمية وخصوصاً تركيا، فتركيا المتهمة بدعم وتمويل داعش، حاولت أن تستثمر في الظرف الناشىء بهدف تحقيق حلمها بإنشاء ما يسمى المنطقة العازلة، الأمر الذي لاقى تجاوباً سريعاً من الرئيس الفرنسي هولاند؟!، في حين قالت واشنطن إن إنشاء مثل هذه المنطقة ليس على جدول الأعمال، ليتعزز هذا الموقف من قبل قيادة حلف الاطلسي مباشرة، الأمر الذي يعكس حقيقة توازن القوى الدولي، وعدم قدرة الإدارة الامريكية على الاستفراد بالقرار في القضايا الاستراتيجية.
- تفجر الأوضاع الداخلية في تركيا من خلال الاحتجاجات العارمة، وتوتر الأوضاع وصولاً إلى إطلاق الرصاص الحي على المحتجين في العديد من المدن، وبروز دور التنظيم التكفيري الذي واجه المحتجين بالسلاح في بعض المواقع والمسمى بـ«حزب الله» الذي يحمل علم داعش على مرأى ومسمع السلطات التركية.
- أثبتت عين العرب أن تجربة المقاومة الشعبية هي الحل الأنسب في مواجهة قوى التكفير، مما سيؤدي بكل تأكيد إلى امتداد التجربة إلى مناطق سورية أخرى.

في ملعب الكبار.. في دائرة النار؟

بعد الموقف الصلب الذي أبداه الروس والصينيون في منع التدخل العسكري الغربي المباشر إثر حالة التوازن الناشئة على المستوى الدولي، ازداد دور المراكز الإقليمية في الساحة السورية، ومنها تركيا التي أخذت هامشاً واسعاً من الحركة يفوق حجمها و يتجاوزما هو مسموح به في التوازنات الدولية، اكتسبت تركيا هذا الدور من خلال احتضان وتمويل الجماعات المسلحة وتسهيل مرور المسلحين القادمين من الخارج وصولاً إلى التحكم بحلقات أساسية في العمل العسكري، ولعبت دور الوكيل الأول في التدخل غير المباشر، ومع بدء التدخل المباشر إثر إعلان ما يسمى بالتحالف الدولي حاولت تركيا اللعب في الملعب نفسه لتصل بها الوقاحة إلى غطاء دولي لاحتلال الشمال السوري تحت مسمى الحماية الدولية، الأمر الذي لقي رفضاً روسياً وإيرانياً واضحاً مرة أخرى، لتصاب بخيبة أمل جديدة كما يبدو، فحاولت ممارسة عملية ابتزاز رخيصة مع «صالح مسلم» رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي في زيارته الأخيرة إلى أنقرة، واضعة جملة شروط حسب ما صرح العديد من مسؤوليها، لتضع بذلك كوباني ومقاومتها بين خيارين يكملان بعضهما إما أن تتدخل تركيا، أو تدخل داعش رغم كل ما يعنيه ذلك من؟!

التجربة الكردية مع الغرب عموماً ومع واشنطن خصوصاً تؤكد أنها دائماً حاولت استخدام الورقة الكردية كورقة ضغط لا أكثر ولا أقل

ماذا تريد حكومة اردوغان - اوغلو؟

تحاول تركيا منذ سنوات وبحركات استعراضية غير ذات جدوى فعلية تقديم نفسها على أنها زعيمة العالم الإسلامي، وممثلة لما يسمى بـ«الإسلام المعتدل»، ومن جملة ما حاولت الوصول إليه احتواء الملف الكردي، فهي من جهة احتوت بعض القوى الكردية المنضوية في ما يسمى «الائتلاف الوطني»، ومن جهة أخرى ضغطت على قوى المقاومة في كوباني من خلال التهديد بداعش.. محاولة بذلك وضع المقدمات لشطب المسألة الكردية من جدول الأعمال نهائياً، حتى لو أدى ذلك إلى تهجير مئات الآلاف من بيوتهم وأراضيهم، وارتكاب مجازر، أو امتداد الحريق إلى تركيا نفسها خدمة للرأسمال المالي الإجرامي والفاشية الجديدة ومشروعها بإحراق الفضاء الجغرافي والسياسي والاقتصادي المحيط بالقوى الدولية الصاعدة في الشرق، وتحديداً روسيا والصين..

معركة وطنية بامتياز؟!

إن جملة النتائج الأولية آنفة الذكر صبت جميعها باتجاه تثبيت خيارات أخرى ممكنة في مواجهة القوى التكفيرية، ومنها خيار المقاومة الشعبية وباتجاه إجهاض عملية تبادل الأدوار بين واشنطن وأنقرة، فكل الوقائع كانت تشير إلى استعداد تركي إعلامي، وميداني عسكري على الأرض بدءاً من تفويض البرلمان للحكومة بعمليات برية في العراق وسورية، وتحشيد القوات العسكرية على الحدود، والتباكي على قبر «سليمان شاه بن قتلمش وارطغرل» الواقع تحت السيادة التركية في الأراضي السورية بموجب اتفاقية موقعة بين أسلاف هولاند، وأوغلو عام 1922 ولكن جاءت الرياح بعكس ما تشتهي سفينة التحالف المشبوه، فكانت هذه المقاومة البطلة التي عرقلت المشروع وأطاحت بكل المعادلة المرسومة أمريكياً وتركياً.

وبذلك أعطت هذه المقاومة لنفسها بعداً وطنياً ذات طابع استراتيجي، من خلال منع احتلال الأراضي السورية،وردع الأطماع التركية، ناهيك عن تأكيد المقاومة الدائم بأن كوباني أرض سورية، وأنها قوة مقاومة وطنية سورية تدافع عن سورية، وتضامن السوريون معها في طول البلاد وعرضها، وتأكيدها على وحدة البلاد، ورفض التقسيم والتفتيت.

حذار من واشنطن وحلفائها؟!

التجربة الكردية مع الغرب عموماً، ومع واشنطن خصوصاً تؤكد أنها دائماً حاولت استخدام الورقة الكردية كورقة ضغط لا أكثر ولا أقل، وهي حتى الآن تدرج حزب العمال الكردستاني في قائمة المنظمات الإرهابية، وعبر التاريخ كانت تتخلى عن الأكراد في المراحل الانعطافية الحاسمة، لذا فإن أي مستوى من التعويل «الكردي» على المشروع الأمريكي، هو ضربة في الصميم لكل ما أنجزه المقاومون الأبطال من وزن نوعي، ويجعلها عرضة للمساومات والصفقات الدولية والاقليمية فمصلحة الكرد تتقاطع اليوم مع مصلحة تلك القوى الدولية والشعبية التي تسعى إلى لجم العدوانية الامريكية المستفحلة على خلفية الأزمة التي تمر بها، وفتح الطريق للتغيير الجذري والشامل، وصولاً إلى وحدة نضال شعوب الشرق عموماً على قاعدة وحدة المصالح والمصير والتاريخ المشترك والاعتراف المتبادل بالحقوق.

الطور المعقد من الأزمة الرأسمالية.. خيارات المواجهة!!

كان لاندلاع الأزمة الرأسمالية العالمية في عام 2008 آثاراً ونتائج اقتصادية وسياسية نوعية وهامة، ومع انشغال العالم بالنتائج الاقتصادية الكارثية للأزمة خلال الأعوام الأولى التي تعمقت على مدار السنوات اللاحقة، تطورت الأزمة إلى مراحل خطيرة جداً والتي باتت تنذر بالكثير.

■ معن خالد

بين «الطور الأول» و«الثاني»!

لقد تميز «الطور الأول»، إن صح التعبير، للأزمة بمحاولة الخروج الآمن منها بإجراءات اقتصادية تسمح بإدارتها جماعياً لمنع وصول التناقضات بين مختلف القوى الاقتصادية إلى مرحلة خطيرة، وعلى ذلك تم تشكيل مجموعة العشرين الاقتصادية التي ضمت أكبر 20 دولة من حيث حجم ناتجها الاقتصادي في محاكاة لمجموعة الثمانية الكبار وذلك لأجل «تحسين» إدارة النظام الاقتصادي العالمي وجعله أكثر «عدالة» و«ديمقراطية»!.

لاحقاً ظهرت التجليات السياسية للأزمة كانعكاس للأزمة الاقتصادية في عام 2011 مما شكل طوراً جديداً مركباً للأزمة. فمع عودة الجماهير للشارع والتي خرجت نتيجة إملاقها ورغبتها بالعدالة وتحديداً في المناطق التي كانت الولايات المتحدة تعتبرها جزءاً من نفوذها، بدأت الأزمة تنتقل إلى ما يمكن تسميته مجازاً «الطور الثاني». تعقدت الأزمة بدخول أبعاد سياسية وأمنية والعسكرية، وإن برزت إلى الواجهة التناقضات السياسية، إلا أن الجانب الاقتصادي المأزوم مثل أرضية الصراع طوال الوقت. فتحرك الولايات المتحدة وحلفائها الأقرب عسكرياً وسياسياً عبر أدواة «الفاشية الجديدة» وغيرها كان لضمان تأمين خطوط امدادهم الاستراتيجي لمصادر الطاقة وأسواق التصريف، وذلك لتحسين شروط خروجهم من أزمتهم الاقتصادية عبر منع المنافسين من التمدد أكثر في مناطق نفوذهم وتحديداً الصين وروسيا وحلفائهم.

حرب العملات الوطنية

مع نهاية عام 2012 وبداية عام 2013، خفضت الولايات المتحدة من مستويات ضخ الدولار في الأسواق العالمية وذلك تمهيداً لرفع أسعار الفائدة ورفع سعر الدولار لديها وذلك بعد استشعارها إمكانية تحسن طفيف في اقتصادها، الناتج عن سياسات الانعاش وضخ الدولار في الأسواق وتخفيض سعره، وهو ما أنذر بهروب الرساميل من أسواق الدول الصاعدة، مما أثار غضب تلك الدول التي انهارت عملاتها كالبرازيل والهند واندونيسيا وتركيا وروسيا، وهو ما دعا رئيسة البرازيل ديلما روسيف للاحتجاج حينها.

كان هذا الإجراء الاقتصادي، الذي رآه البعض اقتصادياً تقيناً من حيث الشكل، خرقاً لمفهوم الإدارة الجماعية التي قامت على أساسه مجموعة العشرين، وهو ما رآه كثر «إعلان حرب» بدرجة ما على العديد من المراكز الاقتصادية التي تخشاها الولايات المتحدة على المستوى الاستراتيجي، وردت تلك الدول المناهضة لسياسات الولايات المتحدة على مثل تلك الإجراءات بتعزيز تضامنها والذي برز بشكل واضح بإعلان دول البريكس «البرازيل –روسيا – الهند– الصين– جنوب إفريقيا» إنشاء «صندوق نقد» و«بنك للتنمية» خاص بها في مواجهة احتمال أزمات العملات والسيولة الدولية.

منذ تلك اللحظة لم تعد آليات النظام الاقتصادي الدولي الاعتيادية وحدها قادرة على إنقاذ النظام العالمي دون اضطرار مركزه الأكبر، أي الولايات المتحدة في ظل تناقض مصالحه الاقتصادية مع المراكز الأخرى، للتحكم وبشكل هجومي وعنيف بأدوات اقتصادية وسياسية وعسكرية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ظل الأزمة المستمرة.

بين أزمتين: السورية والأوكرانية!

مع بداية عام 2014 عانت الولايات المتحدة من تصاعد أزمة المديونية التي شلت إقرار الموازنة الحكومية لمدة شهر وانتهت بإقرار الحكومة الأمريكية خططاً تقشفية طالت لأول المرة النفقات العسكرية. مثل ذلك نقطة تحول استراتيجية في تاريخها وتاريخ الصراع الدولي، حيث بدأ الارتباك والتردد الأمريكي واضحاً وتحديداً بخياراته العسكرية، ففي آب 2013 إبان احتمال الاعتداء على سورية في ظل ما عرف بـ«أزمة الأسلحة الكيميائية»، كان التراجع الأمريكي عن الاعتداء إقراراً بتراجع اقتصادي–عسكري وسياسي، والذي تثبت لاحقاً على الورق بتخفيض النفقات العسكرية في الموازنة الأمريكية لأول مرة بتاريخها، ففي ظل الموقف الروسي الذي أخذ قراراً بالمواجهة وردع التدخل الامريكي المباشر بكل الوسائل ومواقف بقية الحلفاء كإيران والصين، كانت احتمالات العداون على سورية تعني الكثير من النفقات والخسائر.

ردت الولايات المتحدة على تراجعها في مقابل خوفها من الخطر الروسي والصيني بإشعال أوكرانيا، واستخدمت بداية لذلك أدوات سياسية وأمنية تمثلت بدعمها لقوى الفاشية للوصول إلى سدة الحكم في أوكرانيا ولاحقاً قامت بالضغط على الاتحاد الأوروبي لاستخدام الحصار الاقتصادي كورقة ضغط على روسيا، وتحديداً في قطاع الغاز أهم وأبرز القطاعات الحيوية فيها ، وهو مادفع الروس لأيجاد بديل ما عبر الصينين، كما هددوا مقابل ذلك بإجراءات عقابية تؤدي إلى تخفيض تدفق الغاز إلى أوروبا.

وعلى هذا دخل العالم طوراً جديداً في الصراع الناتج عن الأزمة الاقتصادية، فمن اجتماع دولي عقب أزمة عام 2008 «قمة العشرين» لأجل إيجاد أدوات اقتصادية بحتة للحل الآمن انتقلنا إلى مرحلة استخدام أدوات اقتصادية، عدائية كالحصار وغيره، وعسكرية –سياسية تقصي وتدمر العديد وقد تنقذ أو لاتنتقذ البعض الآخر من مستخدميها وهو ما يعني بدء «مرحلة المواجهة».

الأزمة في ظل مرحلة «المواجهة»...

انعكست مجمل الأزمات تعقداً في الحلول وصولاً لاحتمالات المواجهة على كافة الصعد الاقتصادية والعسكرية وغيرها، فالحصار على روسيا الذي ورطت فيه الولايات المتحدة أوروبا الغارقة في الركود، أرخى بثقل خسائره على أوروبا والمقدرة بـ40 مليار دولار، وعلى ذلك تقول أحدث التقارير بأن الصادرات الألمانية انخفضت بنسبة 5,8% في آب 2014، في أكبر تراجع لها منذ ذروة الأزمة المالية العالمية في كانون الثاني 2009 وذلك حسب مكتب الإحصاء الاتحادي. وقال خبراء إن هذا التراجع يعد دلالة جديدة على أن أكبر اقتصاد في أوروبا يتخبط وسط ضعف في منطقة اليورو وأزمات خارجها.

دخل العالم طوراً جديداً في الصراع الناتج عن الأزمة الاقتصادية فمن اجتماع دولي عقب أزمة عام 2008 «قمة العشرين» لأجل الحل انتقلما للمواجهة الاقتصادية في عام 2014

وهو ما يمثل تطوراً لافتاً على صعيد الأزمة الاقتصادية العالمية والأوروبية خصوصاً، حيث يعتبر الاقتصاد الألماني قلب الاتحاد الأوروبي الذي لم يصب بالتراجع الكبير حتى ساعة هذا الإعلان، بل ظل مصدر النمو الأساسي في منطقة اليورو طوال فترة الأزمة المندلعة منذ عام 2008 التي تعمقت مع تفاقم أزمة المديونية في منطقة اليورو. ترافق ذلك مع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا أكثر من المتوقع خلال شهر أيلول، مما يشير إلى أن سوق العمل بدأ في الضعف بعد انكماش الناتج خلال الربع السابق. لقد أدت هذه النتائج على تصاعد حدة النبرة الألمانية ضد الولايات المتحدة لأول مرة منذ عقود من الهيمنة الأمريكية عليها، بلغت حد الحديث عن ضرورة الابتعاد عن أمريكا وإيجاد موقف ألماني مستقل ومتفاهم مع الروس.

حرب النفط!

وأمام التراجع الاقتصادي في أوروبا، سعت روسيا بدأب لإيجاد بدائل اقتصادية هامة للدفاع تمثلت بالبريكس وإنشائها الاتحاد الأوراسي وتطويرها لمنظمة شنغهاي مع الصين واعتماد عملاتها المحلية في بعض تبادلاتها المالية مع لصين وغيرها. رافق ذلك تقدم الصين الاقتصادي دولياً والحديث عن مسعى الصين لجعل الليوان عملة دولية وهو ما لاقاه وزير المالية البريطاني جورج أوزبورن الخميس 9 تشرين الأول فرصة لتحفيز الاقتصاد البريطاني المريض حيث شرعت وزارة الخزانة البريطانية في تنفيذ الخطوات الإجرائية لإصدار أول أصول سيادية بالعملة الصينية اليوان فرضة، أوزبورن حذر أيضاً من مخاطر انزلاق منطقة اليورو في براثن الأزمة مجدداً بعد بيانات اقتصادية ضعيفة في الآونة الأخيرة.

أمام كل ذلك بدأت الولايات المتحدة حربها الأخطر ربما، فقامت بالعمل على تخفيض أسعار النفط إلى حوالي 86 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى له منذ حزيران 2012 بعد أن كان عند 108 دولارات للبرميل قبل شهرين فقط، وهو ما ترافق مع ارتفاع الدولار لأعلى مستوى له خلال عام.

فسر البعض ذلك بارتفاع الدولار الناتج عن حديث « المصرف الفيدرالي الأمريكي» عن رفع أسعار الفائدة مع نهاية العام، إلا أن التفسير الدقيق لهذا الانخفاض هو زيادة كمية المعروض من النفط من قبل السعودية وخفض سعره وذلك بأمر من الولايات المتحدة وفي إطار الصراع الاقتصادي السياسي الأمريكي– الروسي، فارتفاع النفط يضر بالاقتصاد الروسي أحد أهم المصدرين له كما يضر بالاقتصاد الإيراني. لكن هذا الإجراء غير محسوم من ناحية الأضرار التي قد تطال الولايات المتحدة نفسها حيث تعتبر الولايات المتحدة منتجاً للنفط الصخري الذي يتم العمل لجعله بديلاً استراتيجياً والذي يعتبر الاقتصاديون أن أسعاره فيما لو انخفضت عن 80 دولار للبرميل ستكون مخسرة للولايات المتحدة وإنتاجه غير مجدي بالتالي، كما أنه يفيد الاقتصاد الصيني الذي بدأ بتخزين كميات هامة منه.

يمثل إجراء فتح المعارك على قطاع النفط والغاز والعملات والعقوبات الاقتصادية المتبادلة سمة المرحلة وهي إجراءات تعني دخول الأزمة الاقتصادية العالمية طور المواجهة المفتوحة، كما يعني أن طوراً من الأزمة الاقتصادية أكثر شمولية وعمقاً وإيلاماً يلوح في الأفق، فالمال والطاقة هما عصب الإنتاج الرأسمالي التي تجاهد الرأسمالية لإنعاشه في ظل تهتك بنيتها وتناقض مصالح مراكزها المختلفة أمام طرق الإنعاش التدميرية والدموية.

أمام كل ذلك بدأت الولايات المتحدة حربها الأخطر ربما، فقامت بالعمل على تخفيض أسعار النفط إلى حوالي 86 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى له منذ حزيران 2012

«طلاق» الأزمة إلى ارتفاع
تعسف وتفكك عائلي وتفاقم المشاكل الاجتماعية

أرقام كثيرة تناقلتها وسائل الإعلام عن ارتفاع نسبة الطلاق في المدن السورية، حيث أجمعت كلها على وجود «أزمة» باعتراف المحامي العام الأول في دمشق، الذي صرح مؤخراً بأن حالات «الطلاق» ارتفعت في محافظتي دمشق وريفها خلال العام الحالي إلى نسب قياسية تجاوزت 100%، بواقع يعادل 100 حالة في اليوم الواحد.

■ نسرين علاء الدين- قاسيون

وكانت إحصائيات ذكرت أنه خلال العام 2013 وصلت حالات الطلاق إلى 100 حالة طلاق مسجلة في يوم واحد في دمشق وريفها ومن ضمنها حالات الطلاق التعسفي التي وصلت إلى 60 حالة يومياً وذلك مع بداية الأحداث في سورية، فيما لم يذكر الكثير من الأرقام عن باقي المحافظات، حيث اكتفت التقارير بالحديث عن 300 حالة طلاق خلال يومين في محافظة حماة، وارتفاع حالات الطلاق إلى 80 بالمئة في محافظة اللاذقية.

واقع جديد

«سالم.م»، شاب في الثلاثينيات من عمره فرضت عليه الظروف كما يقول أن يصبح مطلقاً. ويقول «أنا متزوج منذ ثلاث سنوات، لدي طفلة، وبدأت المشاكل بيني وبين زوجتي بعد أن نزح أهلي وأقاموا معنا في نفس المنزل، وكون المنزل الذي أقيم به هو في الأصل لأهلي وأنا تزوجت فيه. فأصبح لوالدتي سلطة كبيرة على حياتنا وصارت تتدخل في كل التفاصيل، ولم تعجبها طريقة تعاملي مع زوجتي التي تعمل موظفة فكنت أساعدها بالأعمال المنزلية وتربية البنت. مما دفع زوجتي للخروج والإقامة مع أهلها».

ويتابع «أنا وقعت بين ناريين نار إرضاء والدتي التي أجبرتني على حلف يمين الطلاق على زوجتي وبين نار العيش مع زوجتي التي لم تعد تطيق الإقامة مع أهلي بمنزل واحد. وأنا أعيش منذ أكثر من ستة أشهر في مكان وزوجتي تعيش مع أهلها، وأنا أبحث عن منزل يكون أجاره معقولاً كي أعيد زوجتي ونعيش معاً».

تكاليف الحياة والتحايل

لم يعد بمقدور عدد كبير من الشباب تأمين منزل ودفع تكاليف الحياة اليومية. لذلك صاروا يتحايلون على الحياة بطرق عديدة منها الإقامة في مراكز الإيواء حيث يتم تأمين لكل عائلة غرفة تكون بمثابة غرفة جلوس ونوم واستقبال ضيوف ومطبخ خاص بهذه العائلة وبذلك لا يدفع الشباب أجرة مرتفعة وتؤمن الفعاليات الخيرية معونات محدودة للعائلات التي تقيم في مراكز الإيواء.

تقدمت «ميادە.ح» بطلب «الخلع» من زوجها بعد أن اكتشفت كذبه. وتقول «لم تطل فترة الخطبة أكثر من شهر ونصف، وبعدها تزوجنا وأقمنا مع عائلة أخيه في منزل واحد ووافقت على هذا الأمر. ولكن بعد أقل من خمسة أشهر من الزواج طلب مني زوجي أن أجمع أغراضي لأننا سننتقل من المنزل الذي نستأجره ونذهب للإقامة مع عائلته في أحد مراكز الإيواء، على أن نحصل على غرفة خاصة بنا في المركز».

وتتابع «بالفعل ذهبت معه إلى المركز وكنت أعاني من بخله وهو يقول إن الظروف ستتغير بعد أن ننتقل إلى المركز ونتخلص من الإيجار، ولكن إدارة مركز الإيواء لم تعطنا غرفة خاصة بنا وأقمنا مع والده ووالدته وشقيقته. وبتنا نفصل الغرفة ليلاً بغطاء بسيط لا يحجب أي شيء، وبعد شهرين لم أستطع العيش أكثر في جو المركز؛ وعندما طلبت منه استئجار غرفة لنا رفض ذلك علماً أنه موظف ودخله جيد. عندها عدت إلى منزل أهلي على أمل أن يتحرك ويستأجر غرفة، وبعد خمسة أشهر لم يحرك ساكناً، وأنا لن أبقى على هذا الحال كثيراً وهو يرفض الطلاق كونه لا يريد أن يدفع لي المهر المقدم 150000 ليرة سورية غير مقبوض والمؤخر 200000 ليرة».

وبدورها تقول «سلافة.ق»، مطلقة لديها طفلان، «كنت أعيش مع زوجي حياة جيدة وسط إمكانيات معقولة، وبسبب الأزمة تراجع عمله وانخفض دخله ولكنني لم أشتك، وبعد فترة استشهد أحد أصدقائه المقربين والذي كان متزوجاً ولديه طفلان، وصار زوجي يهتم بأسرة صديقه على حساب عائلته، وبعد فترة عثرت على رسائل متبادلة بين زوجي وزوجة صديقه التي كان يعتني بها ويقوم بتسيير معاملاتها الحكومية من أجل الحصول على التعويض كونها كما كان يقول كانت وحيدة في المدينة وليس لديها أهل أو أقارب».

وتتابع «وعندما واجهته بالرسائل لم ينكر وأخبرني أنه سيتزوجها فعلاً وذلك من أجل تحسين وضعنا المادي بعد أن تحصل زوجة صديقه على التعويض ومرتب زوجها. وعندما رفضت الأمر وطلبت منه الابتعاد عنها رفض وفضل البقاء معها وقام بتطليقي بعد أن تنازلت عن حقوقي في سبيل بقاء الأولاد معي».

هجرة وسفر دون جدوى

حصلت «زينب» مؤخراً على قرار الطلاق من زوجها، وتقول «تطلقت من زوجي بعد زواج دام أكثر من سبع سنوات وأثمر ثلاثة أطفال، لكن الأزمة الحالية أدت إلى خسارة عمله كدهان مما أضطره للسفر إلى لبنان بهدف البحث عن عمل. وفعلاً تمكن من إيجاد عمل وسافرت مع الأولاد للإقامة معه في لبنان لكن التكاليف الباهظة للمعيشة دفعتنا إلى العودة لسورية».

وتتابع «عندما عدت تفاجأت بقراره بالهجرة إلى إحدى الدول الأوربية وكون السفر مكلفاً قمت ببيع مصاغي الذهبي واستدنت من أهلي على أمل أن يسافر ويعمل ويخرجنا مع الأولاد لعنده، وبعد سنتين لم يحقق أي من وعوده ولم أعد أستطيع العيش في المجهول أكثر من ذلك فطلبت الطلاق وفعلاً حصلت عليه».

المشاكل الاجتماعية تتفاقم

وفي هذا السياق تقول المحامية «علا»، تعقيباً على ما تقدم أعلاه، «يردنا يومياً عدد كبير من دعاوى التفريق. والتي كانت تردنا بأعداد أقل فيما مضى عما نشهده اليوم». وتضيف «إن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الحالية أدت إلى خلق مشاكل زوجية وحياتية يومية وزادت من الفجوة بين العائلات السورية. وإن الطلاق هو مشكلة اجتماعية أكثر منها قانونية. وقانون الأحوال الشخصية السوري لا يمكنه ضبط حالات الطلاق وخاصة الطلاق التعسفي باعتبار أن هذه الحالة هي حالة اجتماعية بامتياز، لذلك نفضل أن يكون هناك فترة للخطبة من أجل تفادي موضوع الطلاق».

مضيفة أنه «من حق الزوجة أن تطلب الطلاق في حال عجز الزوج عن توفير مقومات الحياة الأساسية بما في ذلك المسكن الشرعي والكسوة من مأكل ولباس. وفي ظل هذه الظروف يعجز الكثير من الأزواج عن تأمين هذه المقومات ما يؤدي في النتيجة إلى ارتفاع حالات الطلاق».

وتتابع «فرق قانون الأحوال الشخصية السوري بين الطلاق والمخالعة والتفريق، فالطلاق-حسب القانون- يقع بالإرادة المنفردة أي من قبل الزوج فقط، وإذا تبيّن للقاضي أن الزوج متعسف في طلاقه فإنه يحكم بتعويض للزوجة يقدره القاضي حسب يسر الزوج أو عسره؛ أما المخالعة فهي عقد بين الزوجين يتفقان من خلاله على إنهاء عقد الزواج ببدل تدفعه الزوجة أو غيرها لزوجها وتتم المخالعة أمام القاضي قبل الدخول بالزوجة أو بعده.

أما التفريق فيكون بقرار القاضي، وذلك يحق لكل من الزوجين إذا وجد في الآخر علة منفردة مستديمة أن يطلب فسخ عقد الزواج سواء كانت هذه العلة قبل الدخول دون أن يعلم بها أو بعد الدخول».

خلال العام 2013 وصلت حالات الطلاق إلى 100 حالة مسجلة في يوم واحد في دمشق وريفها ومن ضمنها حالات الطلاق التعسفي التي وصلت إلى 60 حالة يومياً

الطرفان متضرران من الطلاق

وبدوره يقول المختص بالدراسات الاجتماعية شادي العمر «باعتبار أن تكوين الأسرة، والذي يتم بواسطة الزواج، هو البنية الأساسية للمجتمع، فإن الطلاق هو إعادة تفكيك للبنى الاجتماعية الأساسية، هو عملية تهديم بلا شك. لكنه يبقى تهديماً غير مقصود بذاته، فالطلاق وإن كان مشكلة بالنسبة للمجتمع فإنه حل بالنسبة لأغلب الحالات الفردية، وإعادة ترتيب علاقات جديدة بعد استحالة الاستمرار في العلاقات القائمة. أما النتائج المترتبة على الطلاق، فغالباً ما تكون سلبية حتى عندما يكون الطلاق حلاً لمشكلة. ولكن آثارها السلبية تتفاوت بين الزوج والزوجة والأطفال في حال وجود أطفال لدى المطلقين. من ناحية الزوج- مثلاً- يترتب على الطلاق التزام مالي مضاعف يتعلق بإنهاء عقد الزواج وتسديد الالتزامات المالية المترتبة على ذلك. كما أنه ثمة عبء مضاف في حال رغب الطليق بالزواج مرة أخرى، ناهيك عن الآثار النفسية».

ويتابع «أما بالنسبة للمطلقة فالآثار تكون في أغلب الأحيان أشد، خاصة مع ما تحمله الصورة المجتمعية النمطية عن المطلقة ورفضها في المجتمع، بناء على نظرة التعميم المضمرة التي تثار حول كل امرأة ينتهي مصير زواجها إلى الطلاق. كما تتحمل المرأة مزيداً من الأعباء الاقتصادية المتعلقة بكون أغلب النساء غير منتجات في مجتمعاتنا، ومن هنا فالمطلقة تنتقل من شريكة حياة لها حق النفقة من الزوج، إلى عالة على أهلها.

ثمة نقطة بالغة الأهمية، هي أن مجتمعاتنا ما زالت تنظر إلى الأسرة بوصفها نواة المجتمع، على عكس المجتمع الغربي الذي يعتبر الفرد هو النواة الأساسية، لذلك ينظر إلى وضع أي فرد خارج مؤسسة الأسرة في مجتمعاتنا باعتباره وضعاً شاذاً.. الأمر الذي يؤدي ما يشبه نظام العقوبات التي يطبقها المجتمع على كل من هم خارج مؤسسة الأسرة، وخصوصاً المطلقين، ذكوراً وإناثاً ولكن بدرجات متفاوتة».

التعليم في ريف حلب:

واقع «مأزوم» ومستقبل أجيال في مهب الريح

أزمة قطاع التعليم وتداعياتها «البنية التحتية من مؤسسات ومخابر- المناهج التعليمية- البرامج الامتحانية- مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والتربوية... الخ» هي إحدى الأزمات المتراكمة في سورية، وأكثر القطاعات دماراً من ناحية أنه يمس الشريحة الأكبر والأكثر تضرراً في سورية، «أطفالها» الذين يمثلون مستقبلها.

■ مراسل قاسيون- حلب

تراجع قطاع التعليم تدريجياً مع تطور الأحداث واشتداد المعارك، وبلغ مستواه الأشد تدهوراً على مستوى دمار البنية التحتية «من مدارس ومخابر» وتراجع العملية التعليمية والتربوية.

حذف وتعديل في المناهج

وتأرجحت العملية التعليمية والتربوية حسب عقلية الجهة المسيطرة حيث فرض تنظيم «داعش» الإرهابي الفصل بين الذكور والإناث على مستوى المدرسين والطلبة، كما ألغى التنظيم الكثير من المواد الدراسية وأحل محلها أخرى تحرض على الفكر «التكفيري» المتطرف.

في حين اعتمدت المناطق الخاضعة لسيطرة المجموعات المسلحة الأخرى مناهج التعليم الرسمية مع تعديلات لامست الشكل أحياناً والجوهر أحياناً أخرى ما حرّف العملية التعليمية عن جوهرها.

نار القرارات التعسفية

المدرسون هم أحد أركان هذا القطاع التعليمي والأكثر تضرراً، حيث عومل أغلبهم معاملة الخارج عن الدولة وصرفوا من الخدمة بقرارات تعسفية لم تلامس واقع حالهم، مما اضطرهم للعمل في مجالات أخرى لتأمين قوت يومهم.

وفي هذا السياق يقول «محمد»، مدرس حلقة أولى، «في البداية كانت الظروف أقل حدة مما هي عليه الآن، حيث كان بالإمكان الذهاب إلى المدينة لقبض رواتبنا».

وتابع حديثه قائلاً «ولكن مع تطور الأحداث واشتداد الاشتباكات المسلحة وتعقد الأوضاع الأمنية أصبحت رواتبنا مرهونة بورقة قائم على رأس عمله في وضع يستحيل تأمينها بسبب غياب سلطة الدولة في تلك المناطق، الأمر الذي عرضني للصرف من الخدمة تعسفياً بسبب ذلك وهو حال الكثير من الأساتذة في هذه المناطق. ولم يراعوا واقع حالنا وطبيعة الظروف الأمنية الراهنة».

الصمود والمبادرات الشعبية

في حين بقي آخرون على رأس عملهم معبّرين عن حالة شعبية ووعي وطني بأهمية التعليم وظلوا مصرين على استمرار العملية التعليمية والتربوية بأقل الموارد المتاحة تأكيد على حس عال بالمسؤولية لإنقاذ ما تبقى من مستقبل هذا الوطن، حسب تعبير الأستاذ «حمو»، حيث احتضنت مدارس قرية «أحرص» طلبة القرى المجاورة منهم من ترك السلاح وتوجه للعلم في مبادرات شعبية وأهلية فضلت أن تضيء شمعة في وجه الظلام.

«كوباني/عين العرب» مثال آخر على المبادرات الشعبية، حيث قام عدة أساتذة بتحمل مسؤولية نقل المناهج إليها بأعبائها المادية ومخاطرها رغم انقطاع التواصل مع مديرية التربية بحلب بسبب الحصار الإرهابي المفروض عليها.

هذه المبادرات الشعبية الإيجابية تعري بعض الممارسات السلبية في مناطق أخرى كقرية «خان الشعر» من المناطق التي ظلت بعيدة عن المعارك نسبياً مع توفر كوادر من أهلها ورغم ذلك لم تشهد مثل هذه المبادرات.

الإجراءات المطلوبة

أمام هذا الواقع التعليمي نحن أمام ثلاثة مستويات من المسؤولية وهي:

– المستوى الأول: ضرورة قيام وزارة التربية متمثلة بمديرياتها بوضع خطط جدية للوصول لأبعد قرية في الريف وتأمين مستلزمات العملية التعليمية والتربوية فيها.

– المستوى الثاني: إلغاء جميع القرارات التعسفية بحق الأساتذة المصروفين من الخدمة وتعويضهم وصرف مستحقاتهم وإعادتهم للخدمة ومراعاة ظروفهم.

– المستوى الثالث: العاملون في الدولة، من ناحية التعامل بحس مسؤول إزاء واجباتهم والمبادرات الشعبية والقوى المجتمعية، التي أثبتت وعياً ومقدرة على التأقلم مع الظروف وفي كثير من الأحيان في كسرها وفرض حالة إيجابية في ظل واقع سلبي .

الجميع مطالبون في ظل هذه الأزمة ومدعوون لحث المنظمات الدولية المعنية لتحييد العملية التعليمية عن دائرة العنف وحمايتها والعمل على استمرارها ومحاسبة كل المتقاعسين، لأننا أمام مستقبل مجهول إن لم يتم تدارك هذه الفجوة.

مدارس الحسكة.. التدريس من دون كتب

مر أكثر من شهر على انطلاق العام الدراسي في سورية، رغم كل المصاعب التي خلفتها الأزمة السورية بسنواتها التي تقترب من الأربع، لكن الأمر يبدو مختلفاً بشكل جوهري في محافظة الحسكة التي يدرس أغلب طلابها من دون استلامهم لكتبهم المدرسية حتى الآن بحجة عدم توفر وسائل نقل آمنة بين الحسكة والعاصمة دمشق.

■ مراسل قاسيون- القامشلي

ورغم الإنذار المبكر الذي أطلقته مؤسسة المطبوعات المدرسية في الحسكة، قبل نحو شهر من بدء العام الدراسي، وأنها لا تمتلك أكثر من 11 بالمئة من الحاجة الفعلية للطلاب، إلا أن المشكلة بقيت قائمة كما هي حتى الآن، من دون أي خطوات حكومية جدية لحلها، باستثناء التصريحات الرسمية للمسؤولين الحكوميين في المحافظة عن جهودهم لحل الأزمة.

مدارس بلا كتب

وعانت المحافظة الأبعد عن العاصمة دمشق من أزمة نقص الكتب المدرسية في العامين الماضيين، لكنها تواجه خطر فشل العملية التعليمية ككل هذا العام، ما لم تتخذ إجراءات فعلية وعاجلة لتوفير الكتب لطلاب المدارس، حيث تفتقر مدارس المحافظة التي يصل عددها لنحو 2500 مدرسة، لأغلب الكتب، ولاسيما مدارس التعليم الأساسي.

لم يحصل عدد كبير من الطلاب على كتبهم المدرسية حتى الآن، بينما تستمر المدارس في تدريس الطلاب للمنهاج، معتمدةً على المعلم الذي يملك كتاباً، أو من أحد الطلاب الذين يستطيع أهلهم الحصول على الكتب المدرسية سواء عبر شرائها من مكتبات القطاع الخاص التي تؤمنها باستمرار أو عبر نسخة مصورة من الكتاب الأصلي.

المطلوب 4 ملايين كتاب مدرسي

لكن المشكلة بدأت تتفاقم مع بدء الاختبارات التحريرية الأولى لنحو 400 ألف طالب في التعليم الأساسي والثانوي، وقد وجدوا أنفسهم مطالبين بدراسة مقررات غير موجودة لديهم في الأصل، لتبدأ عملية طلب غير مسبوقة من الأهالي لتأمين الكتب المدرسية لأولادهم بأي ثمن، بعد أن يئسوا من الوعود الحكومية.

وتقول مؤسسة المطبوعات المدرسية في الحسكة، إن حاجة المحافظة من الكتب المدرسية للعام الدراسي 2014 – 2015 تبلغ 4,041 ملايين كتاب مدرسي، منها 3,851 ملايين كتاب لمرحلة التعليم الأساسي و190 ألف كتاب للمرحلة الثانوية.

وزاد من أزمة الطلاب، اعتماد عدد كبير من الكتب المدرسية الجديدة التي تدرس لأول مرة هذا العام، وتشمل كتب الرياضيات والعلوم والفيزياء والكيمياء للصفوف من الأول إلى التاسع الأساسي، ما حرم الطلاب من الاستفادة من الكتب القديمة لديهم.

الطائرة السحرية

تعتمد المحافظة بشكل كبير على الطائرات في تأمين التواصل مع العاصمة دمشق، عبر مطار القامشلي الدولي، ولاسيما طائرة الشحن الكبيرة التي تعتبر بمثابة طائرة إسعافية لكل ما تحتاجه المحافظة من ضروريات استمرار الحياة في ظل عدم مأمونية الطرق البرية.

وكان من المتوقع أن يصنف المسؤولون في المحافظة، الكتب المدرسية في خانة الضروريات الملحة، شأن بعض المواد الأخرى، مثل المواد الطبية المستخدمة في غسيل الكلى للمصابين بالفشل الكلوي، لكن التأخير الحاصل في توفير الكتب حتى الآن يدفع للتساؤل عن نظرة المسؤولين للتعليم الذي نال نصيبه من الأزمة السورية.

وعود وأسعار محررة

وبينما يتحدث المسؤولون في المحافظة عن اتفاق مع منظمة «اليونيسيف» الأممية لنقل الكتب عبر الطائرة، ينشغل الأهالي في حجز دورهم لدى المكتبات الخاصة– التي تعرف كيف تنقل بضائعها بأمان– سواءً لشراء كتاب بسعر ألف ليرة تقريباً، أو تصوير نسخة منه في أسوأ الأحوال، لكن بأسعار مضاعفة تزيد أعباء الحياة على السكان.

هل«الخبز» إلى الارتفاع قريباً..؟
تحذيرات من خطط لرفع الدعم الحكومي «نهائياً»

انتقد الشارع السوري بشدة قرار الحكومة الأخير برفع أسعار المحروقات من مازوت وبنزين، معبرين عن «استيائهم» من التوقيت الذي جاء فيه القرار وخاصة أنه أتى مع قدوم فصل الشتاء، حيث يتقدم المواطنون للحصول على الكمية المخصصة لهم من مازوت «التدفئة».

■ حازم عوض- قاسيون

ووفقاً للشكاوى التي وردت إلى «قاسيون»، فإن توقيت صدور قرار رفع أسعار البنزين والمازوت قبل عطلة عيد الأضحى التي امتدت حوالي 9 أيام، انعكس سلباً على جميع مناحي الحياة خلال عطلة الجهات الرسمية وبعدها، فقد ارتفعت مختلف أسعار السلع والمواصلات بشكل «جنوني»، في ظل عدم وجود أي رقابة صارمة.

خطورة التوقيت والنوع

وتأتي خطورة رفع سعر المازوت خاصة، من أنه يدخل كمادة أساسية في تشغيل المعامل وجميع المنشآت التجارية والصناعية الخصاة والعامة، بما فيها المخابز الحكومية، وهنا كانت الشكوك تدور حول احتمال رفع أسعار الخبز المدعوم من الحكومة أكثر من السعر الحالي الذي طاله رفع سابق من 15 ليرة إلى 25 ليرة بحجة ارتفاع سعر القمح عالمياً.

وعدا عن ذلك، فقد أضحى المواطن السوري مضطراً إلى دفع سعر مخصصاته من مازوت «التدفئة» وفقاً للتسعيرة الجديدة، وكأن القرار كان مقصوداً بهذا التوقيت.

وسائل النقل التي كانت سابقاً قد استغلت شح المادة، لرفع تعرفة الركوب، قامت مؤخراً برفع التعرفة من جديد لتصل إلى 35 ليرة للسرافيس العاملة على البنزين، و25 و30 ليرة للسرافيس العاملة على المازوت، بحجة ارتفاع أسعار المحروقات رسمياً.

الشركات ومخالفة القانون

وبقيت باصات النقل الداخلي، خارجة عن القانون كما كانت سابقاً، ووضعت الشركات قصاصات ورقية في باصاتها حددت بموجبها تعرفة الركوب بـ35 ليرة سورية، ضاربة بعرض الحائط قرار محافظة دمشق الأخير بتحديد تعرفة الركوب بها بـ25 ليرة.

ويشار إلى أن شركات النقل الداخلي بدمشق كانت تتقاضى 25 ليرة كتعرفة ركوب فيها عندما كانت التعرفة المحددة رسمياً بـ20 ليرة، وذلك دون أدنى رقابة أو فرض عقوبات رادعة.

ورفعت محافظة دمشق تعرفة الركوب لخطوط النقل الداخلي العاملة على المازوت من باصات وميكروباصات في مدينة دمشق 5 ليرات سورية عن التعرفة السابقة، وذلك استناداً إلى رفع سعر لتر المازوت مؤخراً من 60 إلى 80 ليرة.

وجاء قرار الرفع على الشكل التالي: من 15 إلى 20 ليرة بالنسبة للخطوط القصيرة دون 10 كم، ومن 20 إلى 25 ليرة للخطوط الطويلة فوق 10 كم.

وأصدر المكتب التنفيذي لمجلس محافظة دمشق قراراً يتضمن تعديل قرار تعرفة جزء الخط الطويل من 15 إلى 20 ليرة وتعرفة كامل الخط 25 ليرة، وتعرفة الركوب لباصات الشركة العامة للنقل الداخلي لتصبح 19 ليرة للخطوط القصيرة و25 ليرة للخطوط الطويلة.

عدادات «التكاسي» محررة

رئيس فرع المرور بدمشق، العميد حسين جمعة، أكد بأنه يتم العمل حالياً على طباعة تعرفة الركوب الجديدة لتوزيعها على وسائل النقل العامة بدمشق، وذلك «لعدم ترك أي حجة أمام السائقين برفع التعرفة»، متوعداً باجراءات صارمة ضد المخالفين، لكنه أكد في ذات الوقت بأن المخالفة يجب أن تنظم بشكوى مقدمة من قبل أي مواطن شخصياً سواء لشرطي المرور أو الفرع، بشرط تقديم رقم المركبة المخالفة واسم المشتكي.

خبير اقتصادي: هل مبدأ «عقلنة الدعم» المطروحة من قبل الحكومة الحالية هو تمهيد لإلغاء الدعم؟

وحول عدادات التكاسي التي أهملها السائقون مؤخراً، وباتت أجرة التنقل بها تعتمد على «مبازرة» الزبون والسائق، قال جمعة «إن محافظة دمشق أوجدت مكاناً مخصصاً على اتوستراد درعا لتعديل العددات»، مشيراً إلى أنه «سيتم تفعيل ورشة العدادات لإعادة برمجتها وفق التسعيرة الجديدة كون اللصاقة التي يتم وضعها حالياً داخل التكاسي لاحتساب الأجرة وفقاً لما يظهر على العداد تحتاج لعمليات حسابية لا تروق للكثيرين».

تعمل رغم فسخ عقودها!

وعن مخالفة باصات النقل الداخلي، قال جمعة إن «رفع التسعيرة فيها يكون من قبل السائق» رغم أن ذلك غير دقيق، كون الشركات تعمم لصاقات موحدة على باصاتها تحدد التعرفة المخالفة علناً التي تريدها هي.

وأكد جمعة أنه لا يمكن توقيف الباص المخالف واحتجازه بحجة «عدم إصابة المصلحة العامة بالضرر نتيجة قلة عدد الباصات في دمشق»، مشيراً إلى «وجود شركات غير مرخصة أو عقودها منتهية لكنها مازالت تعمل في دمشق لذات السبب» على حد تعبيره.

المخالفة لا تطال الشركات!

وأشار جمعة إلى أن «مخالفة باصات النقل الداخلي لا تؤدي إلى مخالفة الشركة ككل»، مؤكداً أن «المخالفة تنظم فقط بحق السائق وتتم مراسلة الشركة بذلك».

ونوّه رئيس فرع مرور دمشق إلى وجود «خطة للإقلاع بباصات النقل الداخلي العامة المتوقفة حالياً، وإيجاد باصات جديدة لرفدها إلى الخطوط»، مضيفاً أنه «هناك 800 باص وسرفيس فقط يعملون داخل حدود مدينة دمشق لتخديم أكثر من مليون مواطن».

خطط غير مدروسة

وفي سياق آخر، انتقد الخبير الاقتصادي عمار يوسف خطط الحكومة برفع الأسعار بشكل عام، ورفع أسعار البنزين والمازوت بشكل خاص مشيراً إلى أن «قرارات رفع أسعار المحروقات أدت إلى مضاعفات الأسعار وارتفاعها بين 50–60 %»، وقال إنه «كان من الأجدى بالحكومة أن تجد مواد أخرى غير المازوت والبنزين لرفع أسعارها، كون هذه المواد تنعكس على جميع مناحي الحياة».

اختيار العطلة «ليس بريئاً»

وحذّر يوسف من وجود نية للحكومة «بإلغاء الدعم لكافة المواد بشكل نهائي»، مشككاً باعتماد الحكومة توقيت رفع أسعار المازوت والبنزين قبل عيد الأضحى، قائلاً «إن اختيار هذا التوقيت خطير جداً».

وتابع إن «رفع الأسعار قبل عطلة عيد الأضحى التي امتدت أكثر من أسبوع، أخرج من يد الحكومة أي إمكانية للتدخل بالأسعار، والتوقيت مقصود 100 %، و لا يمكن أن يكون بريئاً لأنه ثبت سعراً معيناً لمدة 10 أيام في العطلة».

الخبز قريباً خارج الدعم

وتوقع الخبير الاقتصادي «إلغاء الدعم الحكومي للمواد المقننة بأي لحظة، لأن مصطلحات الحكومة لها طبيعة خاصة ومدروسة للمستقبل وتمهّد للمواطن لإلغاء الدعم».

وطالب بأن «لا تكون خطوات الحكومة انفعالية، ودون ادخال مصطلحات جديدة»، متوقعاً أيضاً رفع سعر ربط الخبز من جديد بعد رفع سعر المازوت.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن «العائلة السورية المكونة من 5 أفراد تحتاج للأكل والشرب فقط دون ملبس وتدفئة وضرائب وغير ذلك، إلى 50 ألف ليرة سورية في الشهر».

وحذر يوسف من إطلاق الحكومة لمصطلح «مبدأ عقلنة الدعم» قائلاً إن «ذلك يعيدنا إلى الحكومات السابقة وخاصة حكومة عبدالله الدردري التي دمرت الاقتصاد السوري»، وتساءل: هل مبدأ عقلنة الدعم للحكومة الحالية هو تمهيد لإلغاء الدعم؟، وهل كنا مجانين طيلة هذه المدة السابقة لنقول إنه حان الوقت لعقلنة الدعم؟

توقيت صدور قرار رفع أسعار البنزين والمازوت قبل العطلة انعكس سلباً على جميع مناحي الحياة خلال عطلة الجهات الرسمية وبعدها فقد ارتفعت مختلف أسعار السلع والمواصلات بشكل جنوني في ظل عدم وجود أي رقابة صارمة

محافظة دير الزور

بين الأوضاع المأساوية وفاشية «داعش»..!

يوماً بعد يوم، تزداد معاناة المواطنين في المحافظة ومناطقها ريفاً ومدينة، سواء في المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة والتكفيرية منها خاصةً، وتحديداً «داعش» وأخواتها، أو ما تبقى منها تحت سيطرة الدولة في المدينة.

■ مراسل قاسيون

وهذه المعاناة ليست الاقتصادية الاجتماعية والخدمية والأمنية منها فقط، وإنما طالت الحياة والوجود الفردي والجماعي، بعد ازدياد الممارسات الوحشية للتكفيرية الفاشية وتضاعفها ودخول القصف الجوي «الشكلي» لما يسمى التحالف، الذي تقوده أمريكا على الشعبين السوري والعراقي، بحجة محاربة الإرهاب.

كلّ ذلك دفع إلى تهجير جماعي ونزوحٍ فردي، فأصبحت العديد من القرى والبلداتِ والمدن الأخرى مجدداً خاوية أو شبه خاوية.

البوكمال..

موجةٌ جديدة من العنف، تمارسها داعش على أهالي مدينة البوكمال وريفها، لخوفها من اندلاع مقاومة شعبية واسعة ضدها، نتيجة ممارساتها السابقة والحالية وانكشاف دورها التخريبي وارتباطاتها الخارجية، فقد حدث اغتيال لبعض عناصرها وتفجير لسيارة«الحسبة»مما دفعها لفرض حظر التجول ومنع ركوب الدراجات النارية ليلاً، مع استمرار حالات الجلد والقتل لأبسط الذرائع كالتدخين والحجاب والصلاة وغيرها، أو الاتهام بالعمالة لقوى أخرى أو النظام فيستوجب التكفير والقتل وقطع الرأس من قبلها.

تهريب النفط والخضروات

من ناحية أخرى ارتفعت أسعار المحروقات ارتفاعاً كبيراً، نتيجة ما تقوم به داعش من نهب الثروة النفطية وتهريبها إلى العراق بأسعار بخسة، ومنه إلى الأسواق الدولية. ومؤخراً دخلت الخضروات على خط التهريب إلى العراق، وهذا ما يحقق للتكفيريين مبالغ كبيرة، إضافة لحرمان المواطنين منها مستغلين معاناة المواطنين والشباب منهم خاصةً مما سبب احتقاناً وانقسامات مجتمعية.

مدن وقرى خاوية

نتيجة الأوضاع وممارسات «داعش» أصبحت العديد من القرى والمدن والبلدات خاوية من أهاليها الذين أرغموا على المغادرة إلى تركيا أو المحافظات الأخرى، كمدينة موحسن وقرى البوعمر«العبد» والمريعية على الضفة اليمنى لنهر الفرات شرقي دير الزور، وكذلك غالبية سكان قرى جديد بكارة وجديد عكيدات والصبحة على الضفة اليسرى. وقرى قبيلة الشعيطات هجين وأبو حمام والكشكية،التي تعرض أهلها لمذابح وتهجير جماعي قسري، نتيجة وقوفها في وجه «داعش».

مدينة دير الزور

وفي المدينة وضواحيها، حدثت في الأسبوع الماضي اشتباكات بين الجيش وبعض المجموعات المسلحة التي لم تخضع لـ«داعش» في حويجة صكر «جزيرة» في وسط نهر الفرات، حيث تقدم الجيش، وسيطر على منتصف الحويجة، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى، وشهدت الحويجةً وقرًية حطلة التي تقابلها على الضفة اليسرى، والتي تحت سيطرة «داعش» نزوحاً كبيراً للأهالي وبشكل جماعي.

وما أثار الغضَب والاستياء، أنّ «داعش» قامت بتجيير ذلك لإخافة وإرهاب المواطنين في أحياء المدينة التي تحت سيطرتها، فقامت بقطع رؤوس الجنود والطواف بها وبجثثهم في سياراتهم.

لا شكّ أن الأوضاع المأساوية وممارسة المجموعات التكفيرية وتحديداً «داعش»، سببت بروز حالات فردية من المقاومة الشعبية التي يجري ًالتعتيم عليها من قبل مختلف وسائل الاعلام.

في «السقيلبية».. نهب وسلب وقتل؟!

مدينة «السقيلبية» وما يحيط بها تعتبر مناطق آمنة ضمن خارطة الأزمة السورية، إلا أنها تتعرض لأفعال تقوم بها «مجموعات إجرامية» لا يقل إجرامها وتأثيره عن المجموعات الإرهابية في المناطق المتوترة.

■ مراسل قاسيون- حماة

لقد بات مشهداً متكرراً ما تقوم به هذه «المجموعات» من عمليات نهب وسلب وقتل، وفي وضح النهار، وضحاياها أناس أبرياء همهم لقمة عيش أسرهم.

جرائم في وضح النهار!

بتاريخ 2014/10/8 قُتل الفلاح «وائل نسب» وهو يعمل في أرضه برصاصتين من قبل إحدى تلك «المجموعات الإجرامية» التي تسيد وتميد دون حسيب أو رقيب.

الفلاح المجاور لأرض المغدور قال «إنه شاهد اثنين يرتدون اللباس المموه يهاجمانه».

ضد مجهول

وفي مزرعة «تل صياح»، التي تبعد عن المدينة 4 كم، يعمل مواطن مع أسرته بتربية الخراف حيث تتوفر المراعي والتي تعتبر «آمنة جداً»

لكن ما حدث ليلة السبت الأحد الماضي غيّر التسمية؟!

حيث قرع باب منزله بقوة مع أعيرة نارية، فاستيقظ بسرعة وفتح الباب وإذا بعدد من الأشخاص يرتدون «اللباس العسكري المموه» ويحملون بنادق رشاشة وتقلهم سيارة جيب دفع رباعي، دفعوه لداخل الغرفة وادّعوا أنهم من «أمن الدولة»، ثم أدخلوه هو وزوجته المطبخ وأغلقوا عليهما الباب وبدأوا بتفتيش البيت مع الصراخ والشتائم، وبعد رحيلهم خرجوا ليجدوا منزلهم مقلوباً رأساً على عقب، فتوجه مباشرةً إلى خزانة زوجته حيث كان يدخر مبلغ قدره 5000 دولار ليجدها قد اختفت ثم ليجد خرافه العشرة قد سرقت..

في الصباح راجع بعض الأجهزة الأمنية في السقيلبية شاكياً، فأجابوه بأن لا علاقة لهم بذلك وهم مستغربون، وأكدوا أن هؤلاء مجموعة من اللصوص، ونصحوه بتسجيل ضبط عند الأمن الجنائي، وقال أحدهم: «احمد ربك منيح إلي ما قتلوك»!.

لمصلحة مَنْ؟

وحتى هذه اللحظة لم يكشف عن مرتكبي هذه الجرائم رغم تكرارها، بالرغم من أن مدينة «السقيلبية» قدمت عشرات الشهداء في صفوف الجيش العربي السوري في محاربة الارهابيين، إلا أن ذلك لم يشفع لها من فعل تلك «المجموعات» التي تقتل من أجل السرقة والنهب، فـ«وائل»، الذي قتل مؤخراً في أرضه، سبقه عدد من أبناء مدينة السقيلبية وغيره الذين قتلوا وسرقت سياراتهم على الطريق الدولي الذي لا يوجد فيه تكفيريين، وهي تحت سيطرة الدولة.

مما يقود إلى تأويلات وتفسيرات كثيرة تتردد على ألسنة أبناء المنطقة، فهذه الأعمال ليست اعتداء على المواطنين وأملاكهم فقط بل تزيد التوتر الاجتماعي في منطقة تقع تحت سيطرة الجهات الرسمية، وتسيء إلى سمعة الجيش العربي السوري وتضرّ بهيبة الدولة.

من الذاكرة

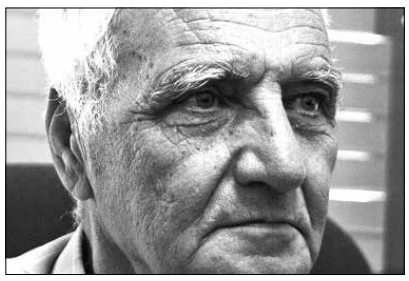

■ محمد علي طه

بعض مما قالوه!

سعيت وبصحبة عدد من الرفاق الشباب، وبمناسبة اقتراب الذكرى التسعين لتأسيس الحزب الشيوعي السوري في الثامن والعشرين من شهر تشرين الأول عام 1924 إلى زيارة بعض الرفاق القدامى، لتهنئتهم بحلول الذكرى الغالية، ولنستمع منهم إلى ما يودون الحديث عنه، فكانت أحاديثهم تنبض بالاحترام والتقدير لكل من ساهم بقسطه في نضال الحزب منذ نشوئه عشية الثورة السورية الكبرى، وبداية انطلاقته التاريخية في صفوف الشعب المنتفض على الاحتلال، والساعي بكل تصميم وعزم إلى تحقيق الاستقلال الوطني، وقد حققه بتضحياته الجسام ودماء شهدائه العظام، ذلك الاستقلال الذي عده حزبنا مفتاحاً للتطورات اللاحقة، فناضل بلا هوادة مع كل القوى الوطنية والديمقراطية ضد محاولات تصفية الاستقلال عن طريق المشاريع والأحلاف العسكرية والارتباطات المشبوهة ك«النقطة الرابعة» و«حلف المتوسط» و«حلف بغداد» و«الدفاع المشترك» و«مشروع سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب».

لقد تناولت أحاديث الرفاق بالإضافة إلى الأحداث التاريخية الوضع الراهن والأزمة التي يعانيها أبناء شعبنا ووطننا، كما أوضحوا تصوراتهم لآفاق التطورات العاصفة التي تمر بها بلادنا والمنطقة والعالم.

وهذه مقتطفات مما تحدثوا به، فالرفيق ميشيل قال: «إن أسوء المساوئ وأشر الشرور أن تمتهن كرامة الإنسان، وأن يسترخص فيقهر ويستبعد ويصبح مجرد رقم سرعان ما يتلاشى، مع أنه أغلى كنز في هذا الوجود، واستشهد بقول الرفيق ستالين: الإنسان أثمن رأسمال». أما الرفيق محمود أبو راشد الذي تجاوز التسعين من عمره فقال: «إن أكثر ما يسمعه ويراه الناس اليوم يصدمهم في الصميم، ويدفعهم إلى التساؤل: من أوصل البلاد إلى هذا الوضع الصعب، ومن المستفيد من استمرار المعاناة المؤلمة ونزيف الدماء والخراب؟».

بينما عبر الرفيق عبد الغني عن تردي الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من أبناء الشعب الذين بلا عمل وبلا دخل، إلى جانب أصحاب الدخل «المعدوم» الذين قال بلسانهم: «دفعت للماء والكهرباء... ودفعت فواتير الدواء... وثمن قليل من المازوت بعد الغلاء، فمن أين آتي بالغذاء؟ والجيب أصبحت فارغة والراتب طار في الهواء!!».

وقد كان القاسم المشترك لأحاديث الرفاق: أن الأزمة الراهنة وكما أوضح مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية، قد وضعت الهوية الوطنية السورية على مفترق طرق إجباري: إما العودة إلى ما قبل الدولة الوطنية أو تعميق الانتماء الوطني وتفعيله على حساب جميع الانتماءات الثانوية، الأمر الذي يتطلب موقفاً اقتصادياً-اجتماعياً وديمقراطياً متحيزاً بشكل كامل للطبقات المفقرة والمضطهدة، موقفاً يحول الدولة السورية من دولة راعية لمصالح «رجال الأعمال» كما كان حالها في العقد الأول من هذا القرن، إلى دولة للمنتجين الحقيقيين، دولة مواطنين لا رعايا، وتحية من القلب للذكرى التسعين لولادة الحزب الشيوعي السوري.

بيانات البنزين والمازوت..

أعلنت الحكومة عن رفع أسعار المحروقات الأساسية البنزين والمازوت، ليباع البنزين بسعر 140 ل.س / لليتر، وهو بحسب وزير النفط سعر التكلفة، أي ليرفع الدعم عن البنزين نهائياً. وليرفع سعر المازوت إلى 80 ل.س / لليتر، وهو بحسب وزير النفط نصف سعر التكلفة البالغ 160 ل.س / لليتر أي أن المازوت لا يزال مدعوماً بنسبة 100%.

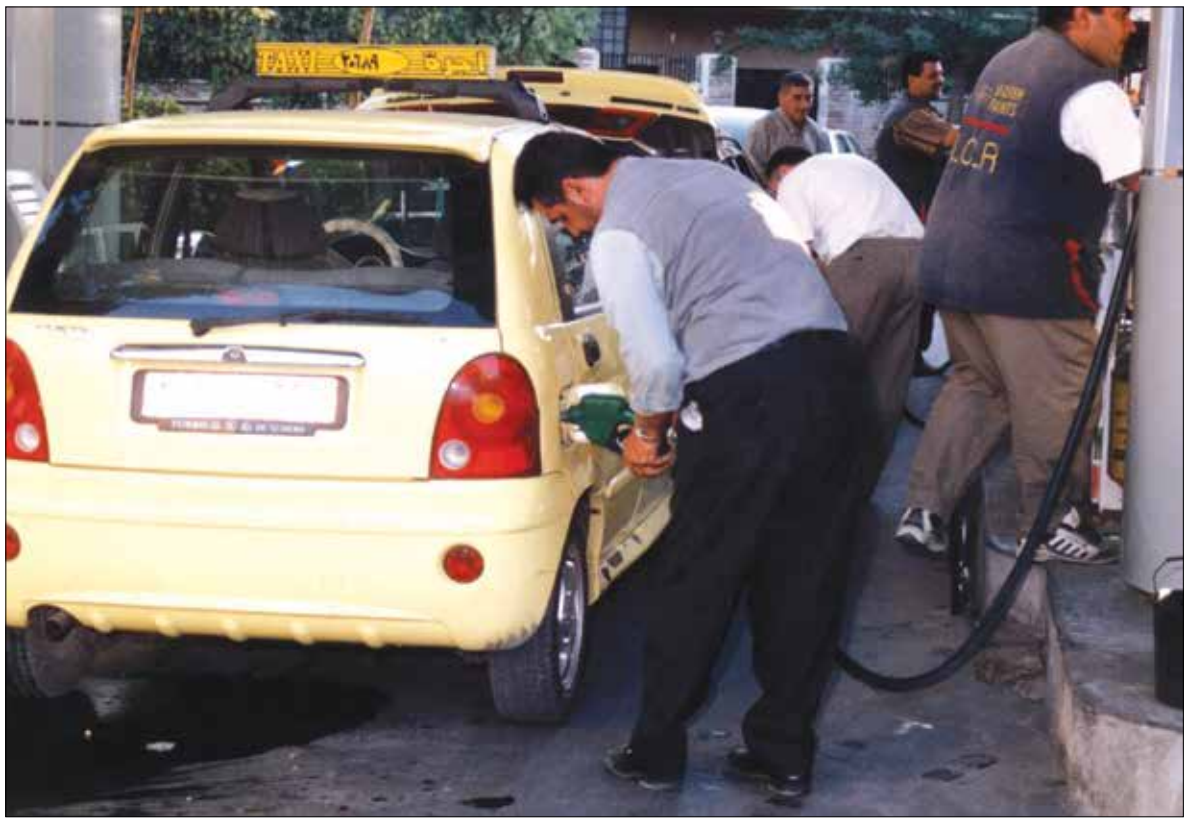

■ محرر الشؤون الاقتصادية

مناقشة بعض الأرقام من بيانات شركة محروقات المسؤولة عن قطاع المشتقات النفطية من حيث شراء مستلزمات وتوزيعها، في عام 2013، تسمح بطرح العديد من التساؤلات المنطقية، وتؤكد أن بعضاً من الوضوح في بيانات تكلفة ودعم المشتقات ضروري، وتحديداً أننا لا نأخذ معلومات حول قطاع المحروقات إلا من تصريحات مقتضبة من حين لآخر، بينما نعطي الجزء الهام من أجورنا كنتائج لواقع هذه القطاع ومحاولات الحكومة تخفيف العبء عن كاهلها، وتحميله على كاهلنا.

وزير النفط في مقابلته على التلفزيون الرسمي وضح، أن الأسباب وراء الرفع هي تخفيض النفقات الحكومية، ترشيد الاستهلاك، ومنع الفساد والتهريب. فهل الاستهلاك فائض والمواطنون يسرفون!، وهل نفقات الحكومة بالضخامة التي تطرح؟ وماذا عن الفساد؟

ترشيد الاستهلاك

رشد السوريون قسرياً استهلاكهم منذ عام 2014، حيث انخفض استهلاك المحروقات الرئيسية بشكل كبير، البنزين بنسبة 61% والمازوت بنسبة 64% تقريباً، عن عام 2010. وذلك بالمقارنة بين استهلاك الربع الأول من عام 2010، والربع الأول من عام 2014. حيث أن الأشهر الثلاثة الأولى من العام تعتبر الأكثر استهلاكاً وتعطي دلالة كافية. ليكون تقدير كميات الاستهلاك في عام 2014: البنزين:1,14 مليار ليتر/ المازوت: 2,4 مليار ليتر.

أي أن هدف الحكومة في مزيد من الترشيد، قد أنجزه المواطنون والأسر السورية وخفضوا استهلاكهم أكثر من النصف.

نفقات الحكومة في عام 2014

أما بالنسبة للنفقات الحكومية، فإن الحكومة تطرح أرقاماً مخيفة حول حجم الدعم الاجتماعي، فهي تقول بأنها دعمت السوريين في عام 2014 بمقدار 600 مليار ليرة سورية، وأن الدعم سيرتفع في العام الحالي إلى 900 مليار! مع العلم أن الحكومة رفعت أسعار كل مكونات الدعم الأساسية الخبز، السكر ، الأرز، المحروقات، ومن ضمنها الكهرباء.

فما هي نفقات الحكومة على المازوت والبنزين في عام 2014 وكيف سنقدرها؟

لدينا من المعلومات المتاحة حول عام 2013 من بيانات شركة «محروقات» معلومات حول تكاليف البنزين والمازوت تستطيع أن تساعدنا في التقدير.

حيث أن حجم الدعم للمازوت والبنزين يفترض أن يحتسب من: «تكلفة مشتريات الحكومة الداخلية من المادة + مستورداتها» مطروحاً منه «مبيعاتها الداخلية + التصدير + ما تبقى من مخزون في نهاية العام تستطيع استخدامه في عام لاحق».

جدول «1» و«2»

إذاً: مجمل دعم المازوت والبنزين في عام 2013 بلغ 100 مليار ل.س تقريباً.

إيرادات الحكومة من مازوت وبنزين 2014

خلال عام 2013: ارتفع سعر المازوت من 35– 60 ل.س، وارتفع سعر البنزين من 65– 100 ل.س. وبينما ثبت سعر المازوت في عام 2014، حتى الشهر الحالي العاشر، فإن سعر البنزين قد ارتفع في الشهر الرابع إلى 120 ل.س.

وباعتبار أن كميات الاستهلاك متساوية في عامي 2013–2014 ولم تنخفض، فإننا نستطيع تقدير إيرادات الحكومة من المازوت والبنزين في عام 2014، إيرادات البنزين بسعر 100ل.س ثم بسعر 120 اعتباراً من منتصف نيسان، أي أن إيرادات الحكومة من البنزين في الربعين الثاني والثالث أعلى، ولسهولة التقدير سنعتبر أن نصف العام الأول بسعر 100 ل.س، والنصف الثاني بسعر 120.

فهل بلغت تكاليف البنزين والمازوت أكثر من هذا المبلغ، لتحتاج الحكومة إلى دعم هذه المواد كما تقول بمبالغ تفوق 384 مليار ل.س! وهل من الممكن أن تقفز تكلفة ليتر البنزين المنتج محلياً في عام 2014، من 79 ل.س في عام 2013 إلى 140 ل.س بحسب وزير النفط، وأن تقفز تكلفة ليتر المازوت المنتج محلياً من 84 ل.س إلى 160 ل.س بين عامي 2013– 2014 ؟!

بينما صرح وزير النفط بأن دعم محروقات الربع الأول من عام 2014 بلغ 40 مليار، أي أن التقدير السنوي لدعم المحروقات يبلغ: 160 مليار ل.س. ولا يزال الفارق كبيراً بين حجم دعم كل المشتقات، والإيرادات المتوقعة من المازوت والبنزين فقط.! فما التفسير؟

من أين تأتي تكلفة الليتر الضخمة في عام 2014؟

خلال أعوام الأزمة وبين عامي 2010 و 2013، تشير بيانات محروقات إلى أن تكلفة ليتر البنزين المنتج محلياً من النفط الخام المستورد أو المستورد مباشرة، لم تتغير إلا بمقدار تغير مستويات الأسعار، أي بمقدار تغير سعر الصرف، حيث أن تثبيت الأسعار يجعل تكلفة ليتر البنزين في عام 2013 = تكلفة 2010= 22 ل.س! وتكلفة ليتر المازوت في عام 2013 بالأسعار الثابتة= تكلفة ليتر المازوت في عام 2010= 26,5 ل.س!

أي أن تغير سعر الصرف، وارتفاع مستوى الأسعار هو العامل الذي يغير من تكلفة الليتر بشكل رئيسي، بينما تبقى تأثيرات التكاليف الأخرى منخفضة، فمن أصل 528 مليار مستلزمات إنتاج المحروقات في 2013، هناك 523 مليار شراء نفط ومشتقات، والباقي للنقل والاجور وغيرها.

فهل ارتفع سعر الصرف بين عامي 2013 و2014 إلى حد يضاعف التكاليف؟! الجواب هو لا، حيث أن متوسط سعر الصرف في عام 2013 بلغ 120 ل.س وفق بيانات مصرف سورية المركزي عن المتوسط الشهري خلال العام، أما متوسط سعر الصرف في عام 2014 فيمكن تقديره بـ 150 ل.س. مع العلم أنه من المفترض أخذ سعر الصرف الرسمي باعتبار أن استيراد الحكومة يفترض أن يدفع بدولارات الاحتياطي أي بالسعر الرسمي، وليس بدولارات السوق!

جدول «1»

معلومات بنزين 2013		
بنزين «عادي وممتاز»	كمية «ليتر»	قيمة مليار ل.س
المشتريات المحلية	1,2 مليار	99
الاستيراد	86 مليون	10
المبيعات المحلية	1,3 مليار	99
التصدير	32 مليون	2,7
مخزون نهاية العام	155 مليون	1,5
دعم البنزين في عام 2013		5,8
تكلفة ليتر البنزين المنتج محلياً في عام 2013 بلغت: 79 ل.س/ لليتر		

جدول «2»

معلومات مازوت 2013		
مازوت	كمية «ليتر»	قيمة مليار ل.س
المشتريات المحلية	1,4 مليار	121
الاستيراد	1 مليار	114
المبيعات المحلية	2,6 مليار	120
التصدير	–	–
مخزون نهاية العام	449 مليون	20
دعم المازوت في عام 2013		95 مليار ل.س
تكلفة ليتر المازوت المنتج محلياً في عام 2013 بلغت: 84 ل.س		

هل من الممكن أن تقفز تكلفة ليتر البنزين المنتج محلياً في عام 2014 من 79 ل.س في عام 2013 إلى 140 ل.س بحسب وزير النفط وأن تقفز تكلفة ليتر المازوت المنتج محلياً من 84 ل.س إلى 160 ل.س بين عامي 2013- 2014 ؟!

جدول «3»

إيرادات الحكومة من المازوت والبنزين في عام 2014	
المازوت	60 ل.س × 2 مليار ليتر= 120 مليار ل.س
البنزين في النصف الأول من العام	100 ل.س × 1,2 مليار ليتر= 120 مليار ل.س
البنزين في النصف الثاني من العام	120 ل.س × 1,2 مليار ليتر= 144 مليار ل.س
مجموع الإيرادات	384 مليار ل.س

والكثير من التساؤلات!

أرباح وفق السياق المنطقي للتكلفة!

إن البيانات تدل أن تغيرات الكلف بين ما قبل الأزمة وما بعدها يعود إلى تغيرات سعر الصرف فقط، أي أن ارتفاع التكلفة بين عامي 2013 و2014 يفترض أن يكون بنتيجة ارتفاع سعر الصرف فقط كما في الأعوام السابقة، تحديداً وأن سعر الصرف في عام 2014 كان أكثر استقراراً، والإنتاج أكثر استقراراً نتيجة ثبات توريد النفط الخام من الخط الائتماني الإيراني الذي من المفترض أن يكون لا حق الدفع. ووفق هذا فإن تغير سعر الصرف، يشير إلى ارتفاع من 120 إلى 150 ل.س/ $، أي بمقدار 25%، أي أن التكلفة من المنطقي أن ترتفع بالحدود ذاتها لتصبح:

الارتفاع المنطقي لتكلفة الليتر بين 2013-2014 وفق تغير سعر الصرف من وسطي 120 إلى وسطي 150 ل.س/ $	
ليتر البنزين	من 79 ل.س/ ليتر إلى 100 ل.س/ليتر
ليتر المازوت	من 84 ل.س/ ليتر إلى 105 ل.س/ليتر
التكلفة الحكومية المعلنة: 140 ل.س/ ليتر البنزين – 160 ل.س/ ليتر المازوت	

فمن أين تأتي 140 ل.س تكاليف لليتر البنزين، و 160 ل.س تكاليف لليتر المازوت؟!

إن توضيح الحكومة لتفاصيل تكلفة الليتر أصبح ضرورة، لأن التكاليف الكبيرة المعلنة غير مفهومة في ضوء السياق المنطقي للأرقام الحكومية السابقة. وتحديداً أنه وفق التكاليف المنطقية، فإن الحكومة بأسعارها الجديدة، ستربح 40 ل.س من بيع ليتر البنزين أي حوالي: 96 مليار ل.س ربح من بيع الكمية ذاتها، بينما ستدعم ليتر المازوت بمقدار 25 ل.س أي بإجمالي 50 مليار ل.س دعم لكمية عام 2014 ذاتها. ليكون البنزين والمازوت إجمالاً ينتجان إيراداً صافياً للحكومة بمقدار 46 مليار ل.س..!

حول منع الفساد والتهريب

الحكومة تعتبر أن رفع السعر إلى سعر قريب من السعر العالمي يتيح منع مبررات التهريب، ولكن الحكومة بالمقابل أعطت السوق حصة هامة ورابحة من قطاع المحروقات على حساب الصناعيين، وربما على حساب المستهلكين لاحقاً.

حيث راسلت وزارة النفط وزارة التجارة الداخلية في كتاب رقم 1936، سرّبه الناقمون على القرارات الحكومية، وبناء على الأسس والمعايير التي تمت الموافقة عليها وفق توصية اللجنة الاقتصادية بتاريخ 15–10–2014، مقترحة الأسعار التالية:

مقترحات وزارة النفط لسعر الفيول والمازوت المستورد من القطاع الخاص للصناعة:

الفيول: 105 ألف ل.س/ للطن.

المازوت: 150 ل.س/ ليتر.

وهذه المقترحات تطرح التالي:

أن تكلفة استيراد الحكومة لطن الفيول في عام 2013، لم تتجاوز 37 ألف ل.س، وبينما رفع سعره الحكومي إلى 50 ألف ل.س، أي أن الحكومة تسلم القطاع الخاص، المشتق النفطي الأكثر ربحاً، وتسمح له بزيادة ربحه على حساب الصناعيين.

أما السعر المقترح للمازوت، فإنه ينفي صحة تصريح وزير النفط بان تكلفة ليتر المازوت تبلغ 160 ل.س، إلا إذا كان المستوردون من القطاع الخاص، يريدون الاستيراد لدعم الصناعة!! وهذا غير ممكن بطبيعة الحال.

الخلاصة والتساؤلات الأخيرة

على الحكومة أن توضح لدافعي التكاليف أي السوريين، ما هي هذه التكاليف، لترد على الأرقام والبيانات بأرقام وبيانات الكلفة، وتوضح لنا حجم العبء الحقيقي الذي يدفع من موارد الدولة، الآتية بجزئها الأعظم في ظروف الحرب، من أجور السوريين وأعمالهم، ومعيشتهم. حيث أن العديد من المفارقات تظهر وينبغي الإجابة عليها:

- انخفض استهلاك المحروقات بشكل كبير، فلماذا السعي إلى مزيد من ترشيده.
- إيرادات الحكومة من المازوت والبنزين فقط في عام 2014 تبلغ 384 مليار ل.س، بينما وفق تقدير وسطي الدعم بناء على الربع الأول من عام 2014، فإن وسطي دعم كل المحروقات يبلغ 160 مليار ل.س!.
- تكاليف ليتر البنزين والمازوت ارتفعت بين عامي 2010 و2013، بتأثير ارتفاع سعر الصرف فقط، كما تشير البيانات، فلماذا ارتفعت التكاليف بين عامي 2013-2014 بنسب أكبر بكثير من تأثيرات ارتفاع سعر الصرف؟! مع العلم أن توريد النفط الخام عبر الخط الائتماني الإيراني لتكريره، يغطي كل حاجات سورية في عام 2014، كما أشار وزير النفط سابقاً؟!.
- لماذا يسلم بيع الفيول إلى القطاع الخاص ويسعر بسعر مرتفع جداً، بينما تشير البيانات إلى أنه يباع حكومياً بأعلى من سعر التكلفة؟
- ما الذي يفسر السماح للقطاع الخاص ببيع الصناعيين المازوت بسعر 150، بينما يعلن وزير النفط أن التكلفة 160؟ ألا يشكك هذا بالتكلفة المعلنة؟

استراتيجية ضمان المستوردين.. وتدهور السوريين

■ عشتار محمود

يقول تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العالمية لعام 2013، بأنه في ظل الكساد العالمي الذي يبدو غير قابل للتعافي في الأفق القريب، فإن انعطافاً في استراتيجيات النمو نحو زيادة الأجور والاستهلاك وتوزيع الثروة من فوق لتحت لتوسيع السوق المحلية، أصبح ضرورة لاستمرار النمو في الدول النامية. ويصوب التقرير سهامه على ضرورة إيقاف سياسة دعم الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي، مع تراجع كبير في التجارة الدولية وصل حد التوقف، بعد أن كانت سياسة دعم الصادرات عنوان النمو في دول جنوب، وجنوب شرق آسيا معتمدة على تخفيض تكاليف العمل.

أما في سورية التي تعيش الحرب لعامها الرابع، فإن الحكومة تعلن تبنيها سياسة تحفيز قطاع التصدير!! معتمدة كما يبدو في ظل ارتفاع كل التكاليف على تراجع الأجور كأداة للتحفيز، حيث أن أجر العامل السوري 4,4 دولار باليوم من أخفض الأجور العالمية، والمحسوب على أساس وسطي الأجور أي 20 ألف ل.س في الشهر، وهو ليس الدخل المخصص لفرد، بل لأكثر من 6 أشخاص مع ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية في سورية بعد الحرب، وإذا ما قيست قوته الشرائية فإن الـ 20 ألف لا تؤمن للأسرة نصف غذائها الشهري الضروري.

الحكومة تعلن تبنيها استراتيجية نمو اتبعت في دول نامية كبرى كالهند والصين، بدؤوها في التسعينيات، ويعلنون الانعطاف عنها اليوم. بينما يطبقها «مفكرو» الاقتصاد السوري في ظل الحرب، وفي ظل فقر يشمل أكثر من 80% من السوريين، وفي ظرف أزمة اقتصادية عالمية.

الحكومة كذلك تطبق استراتيجيتها الخاطئة، بطريقة خاطئة، فتعلن أنها تنطلق من دعم الإنتاج، مركزة بصورة أساسية على قطاع الصناعة التصديرية، ولكنها تبدأ إجراءاتها برفع كلف الصناعة بتحريرها لأسعار المحروقات، وتسليم القطاع الخاص عملية تأمين هذه المستلزمات للصناعة، وفق القرار رقم 477 بتاريخ 2014/10/2، في تناقض واضح بين دعم الإنتاج، وتحميله تكاليف إضافية، ورهنه بأسعار السوق والمستوردين.

يطول النقاش حول استراتيجية الحكومة الجديدة في النمو، إلا أن الواضح حتى الآن أن قطاع التجارة والمستوردين قد حصلوا على انتعاشة جديدة من ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن رفع أسعار المحروقات، وحصلوا على حصة هامة من سوق المحروقات، التي تخلت الحكومة عنها بسهولة، وتخلت حتى عن الرسوم والضرائب التي من الممكن ان تنالها منها وفق القرار المذكور سابقاً. أما الإنتاج والصناعيين فما زالوا بلا ضمانات جدية، إلا إذا وجدوا «واحة» في عالم متأزم اقتصادياً لتصريف منتجاتهم ذات التكاليف المرتفعة!، أما احتمال تصريف إنتاجهم في سورية، فهذا أصبح أشبه بالوهم مع تراجع قدرة السوريين الشرائية، مقابل ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية المحلية بعد تخلي الحكومة عن دعمها بالطاقة. وبكل الاحوال فإن هؤلاء الصناعيين الذين يعلن أن دعمهم هو محرك الاستراتيجية، فإنهم سرعان ما أبدوا اعتراضهم على القرار، واعتبروه تخلياً عنهم، وتدميراً لمعالم إعادة إحياء صناعاتهم في المناطق المتوترة.

المضمون الوحيد من استراتيجية الحكومة هو انتعاش جديد للمستوردين والمحتكرين وقطاع التجارة الشرعي وغير الشرعي، وتدهور جديد للفقراء أي لمجموع أصحاب الأجور، ورواد البطالة والنزوح، وهؤلاء أكثر من 80% من السوريين.

صناعيون يستنكرون زيادة تكاليفهم

بمضاعفة سعر المازوت عليهم

جاء قرار وزير النفط برفع سعر مبيع ليتر المازوت للمنشآت الصناعية، ليضرب بعرض الحائط معنويات الصناعيين، الذين خسروا وتكبدوا المليارات، بسبب الأزمة والأحداث، التي دارت الكثير منها داخل جدران معاملهم ومصانعهم..

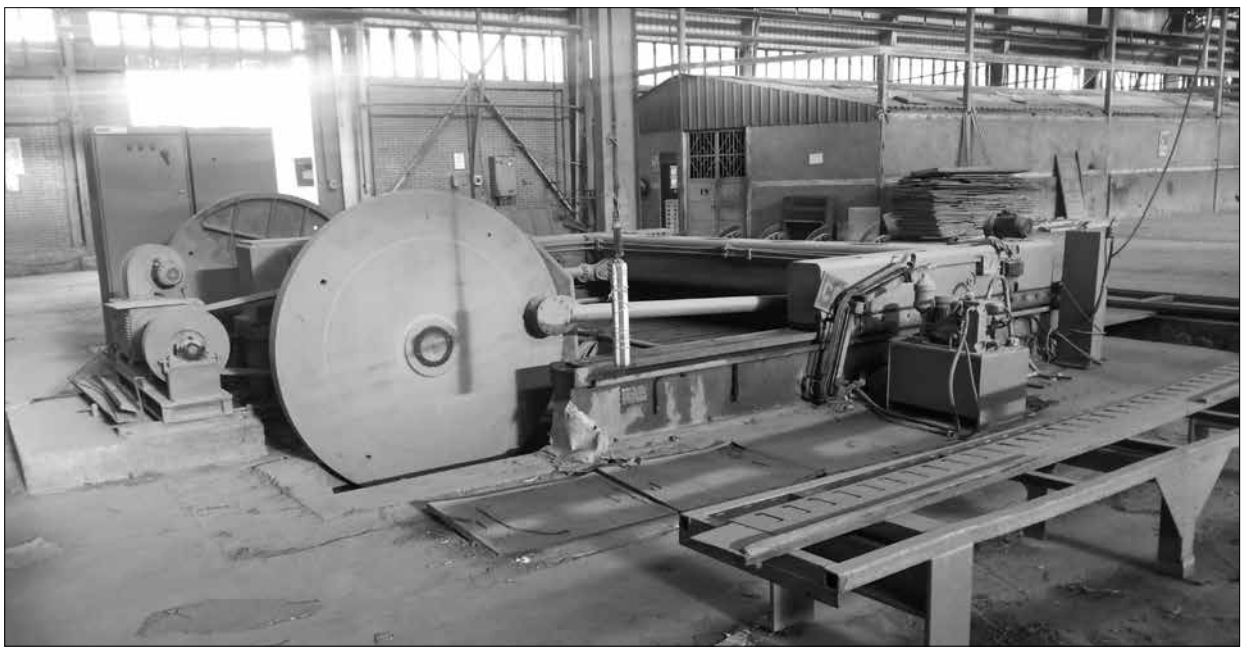

وزير النفط: نشرة أسبوعية بسعر المشتقات النفطية وفقاً لسعر الصرف

■ أروى المصفي/ قاسيون

كما صدر القرار بعد أن بدأت مدينة الشيخ نجار الصناعية بحلب تستعيد نشاطها بوتيرة سريعة، مع دخول حوالي 90 معملاً للإنتاج، حيث يتم افتتاح معمل كل ثلاثة أيام، ومع توجيه الدعوات للصناعيين للعودة إلى العمل والإنتاج، فضلاً عن قيام محافظ حمص من جانبه بمنح مهلة للصناعين الذين افتتحوا ورشات مخالفة خارج المدينة الصناعية في حمص، شهراً للعودة تدريجياً للمنطقة، ما يعني تكثيف الجهود لتفعيل عمل المدن الصناعية وإعادة عجلة الصناعة للدوران من جديد!!..

المازوت بأضعاف سعره إن وجد

جريدة قاسيون تواصلت مع أحد الصناعيين في حمص للتعرف على أوضاع المدينة الصناعية وواقع العمل وصعوباته..

وقال فيصل السباعي صناعي في المدينة الصناعية بحمص إن «معامل السكاكر والطحين والحلاوة والبطاطا لم تتوقف أبداً عن العمل في المدينة الصناعية، حيث يوجد مخصصات من المازوت للمعامل نظراً للكميات الكبيرة التي تستهلكها، بينما الورشات الحرفية يتوجب عليها تأمين المازوت بمفردها».

وبين السباعي «إن أصحاب بعض الورشات قاموا بفتح ورشاتهم في مناطق سكنية، ما دفع بالقاطنين في تلك المناطق لتقديم شكاوى إلى رئيس البلدية، الذي قام بدوره بتوجيه إنذارات لأولئك الحرفيين لنقل ورشاتهم والعودة إلى المدينة الصناعية».

وأكد السباعي أن الطريق من حمص المدينة إلى المدينة الصناعية آمن تماماً، متوقعاً عودة الصناعيين مع تعبيد سوق الهال، الذي سيمنح الحيوية للمنطقة ويشجع الناس للعودة إلى عملهم.

ولفت السباعي إلى وجود دوريات لحماية المدينة على مدار 24 ساعة، مؤكداً أنه لم يغلق ورشته منذ بدء الأزمة.

وعن الصعوبات التي يواجهها الحرفيون والصناعيون في المدينة الصناعية بحمص، أفاد السباعي إنه «نطالب بتأمين المازوت لنتكمن من العمل، حيث نقوم بشرائه حالياً بسعر 3500 ليرة لبدون سعة 20 ليتر، إن وجد في السوق السوداء، فضلاً عن ضرورة تأمين الكهرباء وإيقاف التقنين في الفترة من الساعة التاسعة صباحاً حتى الرابعة بعد الظهر أي فترة العمل»، متابعاً «هناك ندرة في مادة الغاز، ونجد صعوبة بالغة في تأمين الاسطوانات، كما نحتاج إلى إعادة تفعيل الهاتف الأرضي، الذي تعطل بسبب حرق مقسم الهاتف في البياضة».

وعن عدد الورش العاملة حالياً في المدينة الصناعية، أوضح الصناعي فيصل إنه يوجد 147 ورشة تعمل في الوقت الحالي"، منوهاً لعدم وجود دمار أو خراب في المدينة.

المادة متوفرة لكن التوزيع متوقف

ومن جانبهم اشتكى الصناعيون في مدينة الشيخ نجار بحلب من عدم تمكنهم من الحصول على مادة المازوت لتسعة أيام متتالية، بسبب عدم تحديد السعر الذي ستباع به المادة للصناعيين، حيث كانوا يحصلون عليه بسعر 85 ليرة لليتر، فيما راجت أنباء مؤخراً عن تحديد السعر بـ150 ليرة سورية/ ليتر، وهو ما سيؤدي لتحميل الصناعيين أعباء إضافية كبيرة، وتحد من قدرتهم على المنافسة محلياً وخارجياً، فضلاً عن امتناع البعض عن العمل بسبب الأعباء، خاصة مع عدم توفر الكهرباء على الإطلاق في المدينة، حسب الشكاوى..

وكان رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي طالب قبل أيام قليلة ببيع المازوت للصناعيين بالسعر الرسمي محذراً من خطورة رفع سعر المازوت على الصناعيين بما يؤدي لتوقف المعامل التي أعادت بالكاد دوران عجلة الإنتاج حالياً.

وتضمن الكتاب الذي أرسله رئيس اتحاد غرف الصناعة إلى رئيس الحكومة «إننا أمام شبه توقف للمعامل المنتجة بسبب عدم توفر مادة المازوت بالسعر المنطقي المقبول بالإضافة لعدم توفر الكهرباء والمحولات ما أدى مؤخراً إلى تراجع كبير في عدد المعامل المنتجة من نحو 160 معملاً إلى نحو الستين فقط».

وأشار الشهابي إلى أنه إذا تم تسعير مادة المازوت بالسعر العالمي – كما هو مقترح الآن– دون توفر الكهرباء فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع كبير أيضاً في عدد المعامل المنتجة إلى حدود الثلاثين معملاً فقط.

أما رئيس لجنة المحروقات في حلب أحمد سلامة، فأكد أن عدم توزيع مادة المازوت كان بسبب عدم تحديد سعر بيع المازوت للصناعيين.

وتابع سلامة «تم تحديد سعر بيع ليتر المازوت للصناعيين بـ150 ليرة سورية اعتباراً من 15 تشرين الأول الحالي»، لافتاً إلى أن الوضع الحالي وصعوبة تأمين المادة دفعت لتحديد السعر بهذه القيمة، رغم معرفة المنغصات التي يعانيها الصناعيون في الوقت الراهن..

الوعود عكس النوايا

وأرسل وزير النفط سليمان عباس كتاباً إلى وزير التجارة الداخلية تضمن تحديد أسعار المشتقات النفطية وفق المعايير التي تمت الموافقة عليها في توصية اللجنة الاقتصادية تاريخ 2014/10/15 والتي خلصت إلى اقتراح تسعير مادة المازوت بـ 150 ليرة لليتر، والفيول بـ 105 آلاف ليرة للطن، والبنزين بـ 140 ليرة وتطبق هذه الأسعار على القطاعات الواردة في توصية اللجنة الاقتصادية من منشآت صناعية وتجارية.

كتاب وزير النفط جاء بعد أن عقد صباح يوم السبت 11–10–2014 اجتماع محافظ حلب مع مدير المدينة الصناعية وأعضاء مجلس إدارة غرفة الصناعة، حيث تم أخذ موافقة وزير النفط بإعادة توزيع مادة المازوت على الصناعيين و بالسعر الرسمي اعتبارا من صباح يوم الأحد في 12–10–2014 علما ان مادة المازوت متوفرة بشكل جيد، وفقاً لما نشرته إدارة المدينة الصناعية على صفحات التواصل الاجتماعي.

الليتر أغلى في دمشق وريفها

وبدورهم، اشتكى الصناعيون في دمشق وريفها من ارتفاع السعر الذي حصلوا به على مادة المازوت «150 ليرة/ ليتر»، بعد أن كانوا يحصلون عليه بسعر 80 ليرة حسب الاتفاق مع شركة محروقات.

واعتبر أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها أيمن مولوي أن نتائج رفع سعر المازوت، ستنعكس سلبياً على المنتج والصناعي والمستهلك، لافتاً إلى أن السعر الجديد البالغ 150 ليرة هو على أرض مصفاة حمص وإن تكاليف نقله سترفع سعره إلى 160 ليرة لليتر.

السعر عالمياً يحدد المحلي

وأوضح وزير النفط، سليمان العباس، «أنّه، اعتباراً من يوم 2014/10/16، سيتم الإعلان عن أسعار المازوت والفيول والبنزين للقطاع الخاص وبشكل أسبوعي، وفقاً لنشرة «بلاتس ماركت» «فوب إيطاليا»، وستعدل أسعار المشتقات النفطية أسبوعياً وفقاً لتغيرات سعر المشتقات وسعر الصرف».

وبيّن العباس أنّ مستوردات القطاع الخاص من المشتقات النفطية ستعامل بالنسبة للضرائب والرسوم معاملة «شركة محروقات»، ما يخفف من تكلفة تأمين المادة.

يشار إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصدرت بتاريخ 2014/10/2 قرارين يقضي الأول بتعديل سعر ليتر المازوت الحر من 60 ليرة سورية إلى 80 ليرة ويقضي الثاني بتعديل سعر ليتر البنزين من 120 ليرة إلى 140 ليرة.

يذكر أن مدير المدن الصناعية أكرم الحسن، بين العام 2013 أن الخسائر والأضرار التي لحقت بالمدن الصناعية في سورية تجاوزت 180 مليار ليرة، مع توقف 3360 منشأة عن البناء و677 منشأة عن الإنتاج وخروج 87484 عاملا من عملهم.

يشتكي الصناعيون في دمشق وريفها من ارتفاع السعر الذي حصلوا به على مادة المازوت «150 ليرة/ ليتر» بعد أن كانوا يحصلون عليه بسعر 80 ليرة حسب الاتفاق مع شركة محروقات

أسئلة بطعم الوجع: إنجازاتنا الرياضية مجرد «فورات»!!

عندما أقدمت منذ عدة سنوات على البدء بكتابي «عائلات رياضية» وأصدرت الجزء الأول منه، كنت أرمي للدلالة على أمور كثيرة لتصب في منهج التحليل العملي لمثل هذه الحالات خصوصاً وأنني رصدت الكثير من العائلات المتفوقة محلياً وعربياً وقارياً في بلدنا الذي يزخر بالكثير من المتفوقين ليس في المجال الرياضي وحسب بل في مجالات أخرى كثيرة.

■ بسام جميدة

ما هو سبب تقصيرنا الرياضي ومن يقف وراء إنجازات أبطالنا وهل التفوق حالة فردية ومتى تصبح لدينا استراتيجية رياضية؟

وقد ضمنت الكتاب تحليلاً علمياً لحالات التفوق الرياضي من خلال وجود عائلة فيها عدة أشخاص يمارسون الرياضة ويتفوقون فيها، وما هو تأثير زواج رياضي برياضية وهل يمكن أن ينجبا أفراداً رياضيين بالفطرة ويملكون جينات خاصة بهم، وما هو دور الرياضة في المجتمع وتأثيرها على السلوك الإنساني، وما هو دورها في مسيرة الدول، وقد أوردت بعض الدلائل على هذا الموضوع ووعدت باستكماله في الأجزاء القادمة من الكتاب للاستفادة القصوى في خلق جيل رياضي متفوق.

أمثلة للتفوق

في الجزء الأول من الكتاب الذي طفت به غالبية المدن السورية رصدت الجزء اليسير من هذه العائلات ومنهم: عائلة معلا وعرفات وتقي الدين والبلخ وتميم والبني وجمول في دمشق، وعائلة مشعان ومرهج والعبدالله من دير الزور، وعائلة العجان وعابدين وزيدان ومخزومة من اللاذقية، وعائلة الغرير واليبرودي والحسن وسلامة من حمص، والبجبوج ومسالمة والكراد والبيازيد من درعا، وعائلة الشمالي والأغا والصالح والبشلاوي من جبلة، وعائلة الراشد والمصري من حلب، وغيرهم من العائلات التي لم تسعفني الذاكرة بذكرهم، ودونت لحياتهم الرياضية كنوع من التوثيق التاريخي للرياضة السورية، وكدليل على صوابية الرأي في توريث التفوق العائلي، وحاولت جاهداً أن يتم الاستفادة منه في حياتنا العملية لتأسيس رياضة علمية.

الأكاديمية الرياضية

كلنا يعرف بوجود أكاديمية رياضية في سورية لكن الكثيرين يجهلون ماذا قدمت للرياضة السورية من عمل من أجل بناء جيل رياضي متفوق ومبني على أسس سليمة، كما أنه هناك مشروع «البطل الأولمبي» الذي من المفترض أن يتم من خلاله صنع أبطال رياضيين على مستوى عال عبر انتقاء الموهوبين منذ الصغر ورعايتهم بشكل جدي وصحيح ووفق أساليب علمية، خصوصاً أن هذا المشروع مدعوم مادياً من اللجنة الأولمبية لهذه الغاية، التي لم نر نتائجها الملموسة على أرض الواقع حتى الآن؛ وربما تتعجبون وترسلون ألف إشارة استفهام لغياب فاعلية هذين المشروعين، ولكن فعلاً لا أملك الإجابة الحقيقية لذلك سوى الإشارة إلى واقعنا الرياضي الذي لا يسر عدواً ولا صديقاً.

تفوق نسبي

رب قائل كيف لهذه الإنجازات التي يتم الحديث عنها من قبل المسؤولين جاءت وهل جميعها وليدة المصادفة، وهل هناك وراءها تخطيط علمي وممنهج وتحضير مكثف وعالي المستوى، وخبراء يجيدون صناعة الأبطال بحرفية عالية؟

هنا لابد من القول إن غالبية إنجازاتنا الرياضية هي مجرد فورات وأن كانت تتم في حضن أنديتنا واتحاداتنا، ولكنها ليست نتاج عمل طويل ودؤوب، وحتى لا أنكر على الأبطال بطولاتهم ولا على البعض جهودهم أقول هناك فعلاً حالات موجودة ورفعت علم البلاد عالياً في المحافل الدولية والقارية، ولكنها مجرد حالات لا تؤكد وجود إستراتيجية رياضية يمكن أن يتم التعويل عليها وإرجاع تلك البطولات لها لأنها في الأصل غير موجودة.

المراوحة في المكان

عقود طويلة من الزمن ونحن نمارس الرياضة ونتغنى بتفوقنا فيها على أقراننا المقربين، وبالسنين نفسها كان غيرنا يمارس الرياضة، والاختلاف بيننا وبينهم أنهم يحاولون أن يعملوا شيئاً لافتاً مبنياً على أسس صحيحة وقد استطاعوا إلى ذلك سبيلا وحققوا إنجازات كثيرة في ألعاب عديدة، بينما بقينا نحن نراوح في مكاننا وكلما تعبنا وقفنا نستريح وغيرنا يسير، وبقيت إنجازاتنا مجرد بطولات من وهم، كوننا لم نرسم لمستقبلنا الرياضي أي أفق، وبقيت رياضتنا تعيش على مبدأ العمل كل يوم بيومه، وتغيّرت الكثير من القوانين والمراسيم ولكن لم يتغيّر التطبيق ولم تتغيّر العقلية التي تسير عليها رياضتنا وبقينا في حالة تراجع، والوجع الرياضي ينهك جسد كل الألعاب التي تشكو قله الدعم المادي وغياب الاستثمارات وعدم وضوح الرؤية للاحتراف الصحيح، وغياب الاستقلال المادي، وعدم الاستفادة من الكفاءات والكثير من الأمراض التي باتت مزمنة ولم يتم التوصل إلى حل لها طوال تلك العقود وحتى الآن.

الرقة.. البحيرة تغور والظلام يخيم..!؟

في إطار حربها المستمرة على سورية ومنها الحرب المائية، عادت تركيا إلى تخفيض عبور وتدفق مياه نهر الفرات، بما يتنافى مع القوانين الدولية للأنهار العابرة دولياً، وحقوق سورية والعراق في مياه نهر الفرات.

■ جاسم العبود

هبوط المنسوب والكهرباء

لقد أدّى هذا التعدي الجديد، والتخفيض لعبور المياه إلى هبوط مستوى منسوب بحيرة السد، وأصبح يهدد بتوقف غالبية العنفات المولدة للطاقة الكهربائية التي هي المصدر الأساس لتزويد محافظة الرقة بالكهرباء، التي وصلت نسبة انخفاضها إلى حوالي أربعة أخماس المنتج سابقاً وبات المواطنون في المحافظة، يحصلون على 3 ساعات من الطاقة في اليوم فقط!، كما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الطمي في البحيرة وغورها، مما يهدد السد في الخروج من الخدمة.

وقد انعكس بشكل مباشر على غالبية مناحي الخدمات وحياتهم اليومية التي باتت في خطر وخاصةً الصحية منها وعمل المشافي تحديداً، وليس الإنارة والغرق في الظلام فقط، والتي باتت أيضاً نادرة لعدم توفر المحروقات وارتفاع أسعارها الرسمي وفي السوق السوداء.

مياه الشرب والري الزراعي

كما أدى انخفاض تزويد المواطنين بالكهرباء إلى انقطاع مياه الشرب، نتيجة توقف محطات الضخ العامة والمحركات الخاصة بالمنازل، وهو ما رفع نسب التلوث، كما أدّى إلى توقف محطات ضخ مياه الري الزراعي التي تعتمد على الطاقة الكهربائية حصرياً، وهو ما سيكون له نتائج خطيرة وكارثية، ليس على البيئة وما تبقى من إنتاج زراعي، وإنما على حياة الفلاحين وثروتهم الحيوانية، وحتى وجودهم وبقائهم في أرضهم.. وسيؤدي مجدداً إلى نزوحٍ آخر..!! وكذلك على محافظة دير الزور أكثر حيث بات كثير من القرى والمناطق خاوية على عروشها أو شبه خالية.

والاتصالات أيضاً

كما أدى الانخفاض الجديد في توليد الطاقة الكهربائية، إلى انقطاع الاتصالات، وبالتالي الدخول في المجهول، فلا يعرف المواطن ما يحدث وما يجري حوله وفي سورية، ومصير أقاربه، مما يدخله في دوامة الخوف، وحرمانه من المشاركة بالأحداث ومواجهة المعتدين، مع السيطرة الكاملة للقوى التكفيرية، مما يدفعه لمزيدٍ من الضغوطات واضطراره للرضوخ لها.

تجاهل وصمت حكومي!؟

لا شكّ أن ما تقوم به تركيا ليس عشوائياً، فهو عدوان سافر لا يقل خطراً عن أيّ عدوانٍ عسكريٍ آخر بل يتكامل معه، وهو يأتي في إطار مساندتها للقوى التكفيرية، ويصبّ في مصلحتها.. لكن ما يثير الغضب والتساؤلات، هو التجاهل الرسمي والحكومي لما يحدث، ولمعاناة المواطنين في محافظة الرقة، وحقوق الشعب السوري ككل.

إن المطلوب أخذ كل الاجراءات الضرورية أمام هذا الوضع الذي يطال أحد أهم المشاريع التنموية في سورية، والذي لعب ويلعب دوراً هاماً في تطوير القطاع الزراعي، وتوليد الطاقة الكهربائية، وامتلاك ثروة مائية باتت اهميتها معروفة للجميع في عالم اليوم الذي تتجه موارده نحو الندرة.

الشيوعي اليوناني في اللقاء الشيوعي الأوروبي 2014:

من أجل حركة شيوعية أوروبية قوية ضد الإتحادات الإمبريالية وإسقاط الرأسمالية

بمبادرة من الحزب الشيوعي اليوناني عقد اللقاء الشيوعي الأوروبي في 2 تشرين الأول /أكتوبر في بروكسل تحت عنوان: «أوروبا 100 عامٍ بعد الحرب العالمية الأولى. الرأسمالية: أزمة وفاشية وحرب. نضال الأحزاب الشيوعية والعمالية من أجل أوروبا الاشتراكية والسلام والعدالة الاجتماعية».

هذا وحضرت اللقاء المذكور، الأحزاب الشيوعية والعمالية لا 32 التالية من مختلف الدول الأوروبية. وقدَّم الأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي اليوناني، ذيميتريس كوتسوباس كلمة اللقاء الإستهلالية، و تلى ذلك تبادل الآراء والخبرات بين الأحزاب الشيوعية حول التطورات ونشاطاتها. وتنشر قاسيون أهم ماجاء في الكلمة:

تلازم الأزمة الرأسمالية والحروب

يعكس موضوع لقائنا اليوم أولاً وقبل كل شيء، ما تعيشه بهذا الشكل أو ذاك شعوب أوروبا من أزمة اقتصادية رأسمالية وانبعاث نزعات قومية عنصرية فاشية، إضافة للحرب والتدخلات الإمبريالية.

وتعيش أوروبا عواقب ظمأ الاحتكارات الذي لا يرتوي من الأرباح، بعد مرور مئة عام على الحرب العالمية الأولى وحوالي سبعين عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية، وتواجه ولمرة أخرى حتميات نمط التطور الرأسمالي، كالأزمة الاقتصادية وعواقبها المأساوية على العمال وباقي الشرائح الشعبية. حيث تواجه الحرب أوروبا وشعوبها.

وبالطبع، تختلف تعابير هذه الظواهر من بلد لآخر. و هكذا، فمع أنه في بلادنا تعاني شرائح كبيرة من العمال من البطالة، وتدهور كبير في مستويات المعيشة، ففي أوكرانيا فإن سفك الدماء جارٍ سلفاً. حيث يتعلق اختلاف تعابير آثار الرأسمالية من بلد إلى بلد، بعدم تكافؤ التطور الرأسمالي، و مع ذلك، فإن من يربح في جميع أنحاء أوروبا من أقصاها إلى أقصاها، هم حفنة من الرأسماليين.

إننا نعلم من خلال دراسة التجربة التاريخية، بأن الأزمات الإقتصادية كأزمة 1929–1933 تقود نحو الحرب. حيث تشتد عدوانية رأس المال في كل أزمة مدمرة قوى إنتاج ضخمة.

يعتقد حزبنا في الواقع أنه حتى إذا دخل الاقتصاد في مرحلة الانتعاش، فإن ذلك قد يهتز نتيجة تأثير التطورات في المنطقة، وتدهور المسار الاقتصادي في منطقة اليورو. يمر الاقتصاد الألماني في ركود للربع الثاني من العام ويتزايد القلق في إيطاليا وفرنسا.

إن القوانين الموضوعية للرأسمالية لا ترحم. لقد سببت صعوبات النظام نشوب تناقضات حادة حول خليطة الإدارة الاقتصادية، ألهبت عملية إعادة صياغة النظام السياسي ليضمن الرأسماليون حلاً حكومياً أكثر فعالية لتعزيز الإحتكارات وربحيتها ضمن الظروف الجديدة، و لمواصلة هجمتهم ضد المصالح العمالية.

وتتفاقم التناقضات بين المراكز الإمبريالية. حيث ترتبط هذه الحقيقة مع تطورات أوكرانيا، ومع الحرب الاقتصادية والعقوبات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، ومع تطورات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد عشنا جميعاً على مدى العقدين الأخيرين تجليات ما ذكر أعلاه، عبر سلسلة طويلة لحروب وتدخلات عسكرية لحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في يوغوسلافيا والعراق وأفغانستان وليبيا وسورية وجمهورية أفريقيا الوسطى، والآن في أوكرانيا. أي في كل مكان، حيثما تُهدد مصالح الاحتكارات الأمريكية والأوروبية حين مواجهتها لمصالح مجموعات منافسة من روسية وصينية وغيرها من الاقتصادات الرأسمالية الصاعدة.

حيث ينطوي الصراع المذكور على استخدام كل أداة، بما في ذلك الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وصولاً لاحتمال استخدام الأسلحة النووية.

التدخل الأمريكي-الأوروبي بأوكرانيا أشعل الصراع

نود أن نتطرق قليلاً إلى التطورات في أوكرانيا. لقد كشف الحزب الشيوعي اليوناني ومنذ اللحظة الأولى أن احتدام هذا الصراع الدموي بهذه الشدة أتى بعد تدخل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تطورات أوكرانيا، وهي القوى المتواجدة في منافسة قوية مع روسيا من أجل السيطرة على الأسواق والمواد الأولية وشبكات النقل في البلاد. وبالطبع، تطور الصراع على أرضية المسار الرأسمالي للتنمية المتبع في هذا البلد بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. وبالتأكيد، لم يُشكِّل إسقاط حكومة يانوكوفيتش «تطوراً ديمقراطياً» حيث تسلقت نحو الحكم قوى رجعية محافظة وفاشية، جرى استخدامها من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز مخططاتهما الجيوسياسية في منطقة أوراسيا.

ويرى الحزب الشيوعي اليوناني أن الحل الفعلي للشعب الأوكراني لا يكمن في ربط أوكرانيا بعربة الاتحاد الأوروبي الإمبريالي الحالي ولا بعربة روسيا الرأسمالية الحالية. وستقود محاولة تقسيم الشعب الأوكراني على أساس عرقي ولغوي إلى مذابح أكبر مع عواقب مأساوية لا تحصى بالنسبة للشعب ذاته ولبلده، فإن اختيار هذا التكتل الدولي الرأسمالي أو سواه هو غريب تماماً عن مصالح العمال.

حول الفاشية

في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية والتناقضات الحادة والاستعدادات الحربية، إننا نشهد انتشال الرأسمالية لقوى الفاشية من مزبلة التاريخ وإعادتها إلى الحياة السياسية في العديد من البلدان. وبالتأكيد، ذلك بعد إعداد أرضية لذلك على مدى سنوات سبقت. وبمناسبة حديثنا عن قارتنا، فإن الاتحاد الأوروبي ذاته، قام بما في وسعه لإطفاء شعلة التاريخ الحقيقي الذي سُطِّر بدماء الشعوب. و هو يقوم بما في وسعه لتشويه التاريخ لتحقيق تبرير مباشر أو غير مباشر للوحشية الفاشية. فقد وصل إلى حد تحوير ذكرى يوم9 أيار/مايو من يوم نصر الشعوب على الفاشية ليُكرِّسه كـ «يوم لأوروبا» ساعياً إلى محو طابع هذه الذكرى المعادي للفاشية والإمبريالية من ذاكرة شعوب أوروبا. و هم لا يترددون ضمن افترائهم القذر الأيديولوجي – السياسي هذا، عن مساواة الفاشية بالشيوعية عبر التوجيه الإطاري الأوروبي وعبر «نظرية الطرفين» المنافية للتاريخ.

في الوقت نفسه لا يتورع الاتحاد الأوروبي كما الولايات المتحدة، على الإطلاق من الإستناد على أكثر القوى رجعية وهي تلك التي تسلقت انقلابياً إلى الحكومة و قيادة دولة أوكرانيا، كما كان قد حدث في وقت سابق في بلدان البلطيق، لتعزيز مصالحهم الجيوسياسية في منطقة أوراسيا.

ومع ذلك، فمهما تقيؤوا من سموم ومهما كتبوا وأشاعوا، فالواقع الموضوعي لا يتغير. فبعد ما يقرب على 70 عاماً على انتهاء الحرب العالمية الثانية، يثمِّن الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم العطاء والتضحيات غير المسبوقة للحركة الشيوعية في هزيمة الفاشية.

كان الوحش الفاشي آنذاك كما هو الآن صنيعة النظام الرأسمالي فقد ولد في أحشائه، وهو ليس بشيء من خارجه كما يعملون على تقديمه. إن الفاشية هي الصوت المتطرِّف لرأس المال الذي يستخدمه كـ «رأس حربة» للقوى الرأسمالية ضد الحركة العمالية. وهي تستخدم ظروف الديمقراطية البرلمانية البرجوازية، من أجل تعزيز قواها مع امتلاكها لدعم رأس المال أو قطاعات منه ومن جهاز الدولة.

كذب «الاشتراكية الديمقراطية»!

ويرتبط تعزُّز الفاشية في أوكرانيا واليونان وفرنسا والدول الأوروبية الأخرى، بتكذيب الآمال الزائفة التي غذتها الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية وغيرها من الأحزاب البرجوازية الليبرالية وجميع صنوف الحكومات البرجوازية التي وعدت بإجراء إصلاحات صديقة للشعب في حين تطبيقها سياسة ضد شعبية قاسية في خدمة الاحتكارات. حيث يحتمل في حينها أن يتوجه إحباط الشرائح الشعبية والمزارعين والعاملين لحسابهم الخاص، وقطاعات الطبقة العاملة العديمة الخبرة والعاطلين عن العمل ولا سيما الشباب نحو اتجاه أكثر رجعية.

نكافح نحن الشيوعيين من أجل القضاء على الأسباب التي تولد الأزمات والحروب والفاشية، التي ليست سوى النظام الرأسمالي. إننا نعتقد أن توجهنا هذا و الكفاح من أجل التغيير الثوري من أجل الاشتراكية، لا يمنحنا فحسب القوة خلال صدامنا اليومي مع رأس المال وللمطالبة بأهداف ومطالب متجاوبة مع الحاجات الشعبية، بل يوجِّه أيضاً سياسة تحالفاتنا. وضمن سياق هذا التوجه نكافح نحن الشيوعيين اليونان، في محاولة لتوحيد أولئك الكثر، أي الطبقة العاملة والشرائح الوسطى في المدينة و الريف ضمن نضال ضد الاحتكارات، ضد الرأسمالية.

إصلاح الرأسمالية مستحيل!

من المهم جداً لموقف الحركة الشيوعية والعمالية. ألا يقع في «الفخاخ» التي تم نصبها، من قبل كثر من ضمنهم قوى «اليسار» أي الانتهازية – الإشتراكية الديمقراطية، كحزب سيريزا في اليونان وحزب اليسار الأوروبي، الداعية للشرائح العمالية الشعبية للكفاح «تحت علم أجنبي». حيث تحضر موضوعات مثل تأسيس «جبهة جنوب» أوروبا أو ما يسمى بـ «دمقرطة الاتحاد الأوروبي» و«تغيير دور البنك المركزي الأوروبي»، الخ... من أجل «تعكير المياه» ولزرع أوهام قائلة بإمكانية تخليص الرأسمالية من الهمجية الحالية و تصحيح الاتحاد الأوروبي عبر «خليطة إدارة أفضل وأكثر عقلانية».

ومن هذا المنبر نريد التأكيد على عجز النظام الإمبريالي الدولي على غرار الرأسمالية، أن يتخلص أبداً من خصائصه الملازمة ذاتها لبعضهم البعض، وهو يعجز عن «التأنسن» عبر أسلوب إدارة «يساري» مزعوم، وعلى هذا الشكل تعجز التحالفات الرأسمالية الدولية والمنظمات الإمبريالية من طراز الاتحاد الأوروبي، عن «التأنسن».

قبل مائة عام كانت تقديرات بعض محللي التطورات الدولية، تقول بانحسار التناقضات والصدامات بين القوى العظمى حينها على بؤر جانبية أي في حروب و مناوشات محلية. حيث ارتأت تقديراتهم حينها أن ضخامة مصالح التعاون بين الدوائر الإقتصادية لأعتى البلدان، وأن من شأنها ردع نشوب حرب عالمية. كما نعلم اليوم، فقد دحضت الحياة صحة التقديرات المذكورة، حيث دفع الملايين من الناس حياتهم ثمناً.

■ إعداد قاسيون*: عن موقع الحزب الشيوعي اليوناني بالعربية.

يرتبط تعزُّز الفاشية في أوكرانيا واليونان وفرنسا والدول الأوروبية الأخرى، بتكذيب الآمال الزائفة التي غذتها الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية وغيرها من الأحزاب البرجوازية الليبرالية

بغداد الهدف القادم... إذا سقطت الأنبار

فجَّر إعلان وزير الدفاع الأمريكي عن «إنقاذ طائرات الأباتشي الأمريكية مطار بغداد من السقوط بيد داعش»، التي وصلت على مقربة 30 كم منه، حالة من الهلع بين المواطنين، وارتباكاً شديداً في أوساط القيادات السياسية والعسكرية.

■ صباح الموسوي*

لم تتوقف حالة الهلع الشعبي والارتباك الحكومي، رغم قيام رئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش بعقد اجتماعات مع نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي، توني بلنكن، والجنرال جيمس تيري، قائد القوات البرية المشتركة للتحالف الدولي. بل إن التصريحات الصادرة عن هذه الاجتماعات قد رفعت من منسوب الهلع والارتباك. إذ جاءت مطالبة العبادي المسؤول الأمريكي بأن «تفي الولايات المتحدة الأمريكية بوعودها بتسليح الجيش العراقي» بعد عشر سنوات من الهيمنة الأمريكية وخمس سنوات على توقيع ما يسمى بـ «اتفاق المصالح الاستراتيجي»، لتبلغ الشعب العراقي بأنه لا يملك جيشاً مدرباً أو مسلحاً، وعشرات المليارات المخصصة لذلك قد نهبت. وبالمحصلة، فلا حول له ولا قوة إلا بإرادته الذاتية للدفاع عن النفس والأرض عند «غزوة داعش لبغداد».

مما زاد الطين بلة صدور بيان رئيس أركان الجيش العراقي، الذي برهن على تسلم الأمريكان قيادة المعركة، في إعادة للاحتلال المباشر أن «زيباري يعبر عن تقديره وتثمينه للقادة والمستشارين الأمريكيين لمساهمتهم وتعاونهم مع القوات الأمنية العراقية، في المحافظة على أمن وسلامة الشعب العراقي، وكذلك دعمهم في تطوير قدرات الجيش العراقي، من خلال التدريب وتقديم الدعم اللوجستي»، متمنياً «النجاح والتوفيق للضيوف في مهمتهم بما يخدم مصلحة البلدين الصديقين».

معركة الأنبار هي معركة سدود مياه وطاقة وطرق برية عراقية، كما يوجد فيها أكبر ملجأ نووي، إنها معركة بغداد الاستراتيجية

ولعل الأخطر في هذا المشهد السياسي التعبوي الاستعراضي- من حشد شعبي وإعادة تسليح والإعلان عن مشروع تشكيل ما يسمى بـ «الحرس الوطني»- هو إعلان هزيمة محافظة الأنبار قبل وقوع المعركة مع «داعش». فقد طالب مجلس المحافظة «التحالف الدولي» مباشرة بإرسال قواته لإنقاذ المحافظة من السقوط المحتم بيد «داعش».

فالموقف الذي جاء تعبيراً عن طبيعة الطبقة السياسية الحاكمة في العراق- المرتهنة ارتهاناً مطلقاً للأمريكي، رغم ارتباطاتها الإقليمية المتناقضة بتركيا وايران والسعودية- وهذا ما يفسر غياب الرؤية الاستراتيجية لدى صنّاع القرار، بل ضياع القرار الوطني العراقي المستقل، بين مراكز قوى تتقاسم القرار كل تبعاً للدولة الاقليمية الراعية له. وضابط الإيقاع الوحيد المقبول من قبل جميع أطراف المحاصصة على تنوع رايتها المزيفة، الدينية «شيعية، سنية»، والقومية «عربية، كردية، تركمانية» هو الحامي الأمريكي.

خلاصة القول، إن قدرة حكومة المحاصصة على مواجهة التحديات ««داعش» وأخواتها مليشيات الوسط والجنوب والشمال»، في ضوء تركيبتها الراهنة، هي بدرجة صفر، فهي على المستوى الداخلي تلجأ إلى سياسة الهروب إلى أمام، عبر إجراءات ترقيعية تعمق وتطيل الأزمة، مثل تشكيل الحرس اللاوطني التفتيتي، وفق ما ورد في المادة الأولى: «التوازن الفعلي للمكونات الذي يحقق التمثيل النسبي للمكونات داخل المحافظة في تشكيل الحرس الوطني»!. فانتقلنا من حصص مكونات الكتل سياسياً إلى حصص مكونات المحافظة الواحدة عسكرياً، بل نزولاً للأقضية والنواحي كما ورد في المادة الثانية: «يتم تشكيل قوات عسكرية نظامية محلية في كل محافظة من أبناء المحافظة نفسها فقط، ويتم تطويع أبناء الأقضية والنواحي ومركز المحافظة، بما يضمن التمثيل الحقيقي لأبناء جميع المكونات، وبحسب نسبة تمثيلهم الحقيقي في مجتمع المحافظة نفسها»!.

إن معركة الأنبار، بما تمثله من موقع جيوسياسي، هي معركة سدود مياه وطاقة وطرق برية عراقية داخلية وخارجية رئيسية، كما يوجد فيها أكبر ملجأ نووي، هي معركة بغداد الاستراتيجية، فسقوط الأنبار بيد «داعش» يعني سقوط العاصمة بغداد، بل والعراق برمته.

■ *منسق التيار اليساري الوطني العراقي

«الحوثيون» على حدود السعودية... و «داعش» في اليمن!

شهد اليمن خلال الأسبوع الفائت تطورات سريعة، ففي وقتٍ تقدم فيه «الحوثيون» في مناطق جنوب وشمال البلاد، كانت جماعة «أنصار الشريعة» التابعة لتنظيم «القاعدة» ترد عبر سلسلة من الاختراقات في البلاد. فيما كان التطور الأبرز متمثلاً بدخول «داعش» على الخط!

■ سعد خطار

وسَّعت جماعة «الحوثيين/ أنصار الله»، منذ صباح الخميس الفائت، نطاق سيطرتها على عدة مناطق ومحافظات يمنية. فبعد اقتحامهم للقاعدة البحرية والميناء في مدينة الحديدة، والسيطرة على منطقة العدين وكامل محافظة إب وذمار، تمكن «الحوثيون» من التقدم نحو مدينة حرض في محافظة حجة، ليسيطروا بذلك على معبر حرض على الحدود اليمنية السعودية.

معارك اليمن المقبلة: «أنصار الشريعة/ أنصار الله»

في مقابل هذا التقدم، انسحب مقاتلو تنظيم «أنصار الشريعة» التابع لـ «القاعدة» من منطقة العدين، وسط توقعات باتساع رقعة المعارك في كامل البلاد. ليكون الفصل الجديد للأحداث في اليمن متمثلاً بمعركة طويلة الأمد بين «الحوثيين/ القاعدة»، معركة تريدها أمريكا وتجهز لها السعودية رداً على سقوط المبادرة الخليجية الأمريكية في اليمن. ومع تقدم الحوثيين في اليمن، استشعرت السعودية تقدماً إيرانياً على حدودها الجنوبية، مما يجعل السعودية مضطرة إلى دعم الفرع اليمني من «القاعدة» بسرعة كبيرة، تتناسب مع سرعة السيطرة «الحوثية» على مناطق شمال اليمن.

هنا لا تجد السعودية متسعاً للوقت، حيث يقوم اللاعب الإيراني بالتقدم في أماكن يدرك جيداً مدى تأثيرها السلبي على السعودية. السيطرة على الميناء البحري في الحديدة يفتح «للحوثيين» إمكانية الاستفادة من البحر الأحمر، وإمكانية تهديد الأراضي السعودية انطلاقاً من البحر الأحمر، وهو الموضوع الذي فردت الصحف السعودية مساحات واسعة على صفحاتها لشرح تأثيراته السلبية على السعودية. كما جاء خبر سيطرة الجماعة على معبر حرض ليضاعف من سرعة اتخاذ القرار السعودي بدعم «القاعدة» في اليمن، حيث تزامنت الحركة السريعة لمقاتلي التنظيم مع سرعة الاستشعار السعودي بالخطر.

«داعش» في اليمن.. هل تفعلها أمريكا؟

مخطئٌ من يحاكم مستجدات الأوضاع اليمنية انطلاقاً من تفصيل الحدث اليمني. حيث تتفاعل مستجدات الوضع الدولي والإقليمي لتنعكس على الداخل اليمني. حتى تقدم «الحوثيون» في اليمن كان قد أرجعه البعض إلى رد إيراني على تقدم «داعش» باتجاه مناطق شرق العراق. وكذلك فقد جاء الدعم السعودي للفرع اليمني من «القاعدة» بمثابة رد على تقدم «الحوثيين» في مناطق حيوية يمنية تهدد السعودية.

غير أن الحدث الأبرز من بين كل المستجدات في اليمن، تجسَّد في خروج جماعة «أنصار الدولة الإسلامية» لأول مرة في اليمن. التنظيم الجديد الذي ظهر منتصف الأسبوع الفائت كان قد أعلن ولاءه لتنظيم «الدولة الإسلامية»، ورفضه «لما يتعرض له إخواننا في الدولة الإسلامية من ضربات تشنها التحالفات الدولية على أراضيه». جاء هذا الظهور متزامناً مع سلسلة تصريحات خرجت بها تنظيمات جديدة لتعلن ولاءها «للدولة الإسلامية» في كلٍّ من باكستان وأفغانستان والجزائر.. وليتناسب مع طريقة العمل الأمريكية الآخذة بالبحث عن ذرائع تمكنها من توسيع الحريق في العالم.

وفي خصوصية الوضع اليمني، من المرجح أن يكون لظهور «داعش» في اليمن أسباب تتعلق بالرغبة الأمريكية في التدخل ضد النفوذ الإيراني في اليمن متى صارت الحاجة إلى ذلك أمراً ضرورياً، وبما يضمن لأمريكا قدرةً أكبر لتمرير الرسمة الجديدة للمنطقة ككل. ليبقى اليمن خلال الفترة القادمة نقطة اشتباك «سعودي- إيراني» مع دخول العامل الأمريكي كمؤثر فاعل في نتيجة الصراع الجاري في اليمن.

في غزة والقاهرة.. حدثان في سياق واحد

شهدت الأيام القليلة الماضية جهوداً استثنائية، فلسطينية وعربية ودولية، من حيث تسارعها ونوعية صانعيها والمشتغلين على حصد نتائج سريعة لها.

■ محمد العبد الله

مرّت على القطاع الصامد، والمنكوب بفعل نتائج العدوان الوحشي، خمسون يوماً على المذبحة التي استمرت أيضاً لخمسين يوماً- هل هي مصادفة؟- تحت نظر المجتمع الدولي، الذي عملت بعض دوله على تشكيل مظلة دعم وحماية للجرائم الصهيونية، بل، إن الولايات المتحدة الأمريكية فتحت مخازن صواريخها وقنابلها الاستراتيجية الموجودة داخل الكيان، للتعويض عما فقده جيش الغزاة في عدوانه من أجل أن يستمر في المجزرة. النظام العربي الرسمي، حرص على التشابه والتماثل مع المركز الغربي «أوربا وأمريكا الشمالية» في نظرته ومتابعته للعدوان. هكذا هي وظيفة الأطراف/التوابع مع المركز.

الوزراء في زيارة خاطفة

عاش شعبنا في القطاع عدة ساعات على وقع زيارة «علم وخبر» التي قام بها رئيس الوزراء، رامي الحمد الله، والطاقم الوزاري لحكومة الوفاق إلى غزة. عدة ساعات مع مبيت ليلة واحدة، لم تكن تهدف لمعالجة وحل الملفات الكثيرة، المعلقة والمعقدة، بل للإعلان عن تواجد «سلطة رام الله»، نهجاً سياسياً واقتصادياً، والأهم، أمنياً. حيث أعلن عن وصول ماجد فرج، مسؤول المخابرات الممسك بأهم الملفات، والمقرب جداً من رئيس السلطة، واجتماعه بعدد من ضباط الجهاز الأمني السابق.

بالرغم من ترحيب الفصائل والقوى الفلسطينية المجتمعية بالزيارة، التي يأملون بأن تكون خطوة كبيرة على طريق إنهاء الانقسام، فإن ما رشح من داخل «فتح» و«حماس» لايشير إلى وحدة موقف، بل إلى تباينات واضحة داخل كل تنظيم في التعامل مع الزيارة ونتائجها. ولا بد من الإشارة هنا، إلى تحريك المنحة المالية من قطر إلى غزة عبر نيويورك، لصرفها للموظفين، وهي جزء بسيط من الرواتب المستحقة.

سؤولون في سلطة رام الله أكدوا أن إدارة المعابر ستكون في غضون أسبوع بيد عناصر السلطة. وقيادات في «حماس» نفت علمها بذلك

عودة التراشق ...بالكلمات

ساعات الفرح المشوب بالقلق والخوف من أية انتكاسات، تلاشت مع عودة المواقف الإعلامية المتشنجة بين الحركتين. فالخلاف على استلام وإدارة المعابر التي تربط القطاع بالوطن المحتل عام 1948«بيت حانون، كرم أبو سالم، الشجاعية، العودة، المنطار، والقرّارة» ومعبر رفح، الواقع تحت إشراف وإدارة السلطات المصرية، برزت مع غيرها من القضايا.

مسؤولون في سلطة رام الله أكدوا أن إدارتها ستكون في غضون أسبوع بيد عناصر السلطة، لكن قيادات في «حماس» نفت علمها بذلك. المتحدث باسم الحركة، فوزي برهوم، أشار باستغراب لطريقة التعامل مع قضية تسليم وتسلّم المعابر في غزة: «كأن الأمر يجري بين دولتين أو تسلّم من عدو، وخاصة أنه يصدر من أعلى مستوى في الحكومة المؤقتة»، مضيفاً: «هناك فرق كبير بين الاستلام بالإقصاء والإحلال، وبين الإدارة بالخبرة والشراكة، وعلى من يتحدثون عن الإقصاء أن يناموا ويستغرقوا في النوم، لأن أحلامهم ستطول ونومهم كالكوابيس».

لكن الموقف الأكثر حدة كان في رد أحد قادة حماس في غزة، صلاح البردويل، على ماتحدث به رئيس السلطة في القاهرة مع صحافيين مصريين بعد انتهاء مؤتمر إعادة الإعمار. قال عباس في اللقاء الصحفي: «لن تحصل مصالحة حقيقية مع حماس، إلّا بعد إجراء الانتخابات»، مشدداً في كلامه: «لا يوجد مستقبل في بلد أكثر من نصفه مليشيات، وأن هذا الوضع لن يتغير إلا بالانتخابات». استنكر البردويل بشدة كلام عباس، قائلاً: «هذه التصريحات تدل على عدم جدية عباس في المصالحة، وهي نسف لكل ما تم الاتفاق عليه، وتسميم لأجواء المصالحة والعلاقات الداخلية التي تجاوزنا قدراً كبيراً من حل الأزمة الداخلية فيها». مؤكداً استغرابه من توقيت هذه التصريحات: «إنها دليل على أن الرجل مغيب، أو أنه يحاول تسويق نفسه بطريقة مزعجة جداً». أما كلام عباس عن الميليشيات فقد رأى فيه البردويل- كما كل الحريصين على المقاومة- «إهانة لأبطال المقاومة» لأن وصف المقاومة بهذه الأوصاف المبتذلة والرخيصة، عيب كبير مؤكداً على أن «تصريحات عباس لاتخدم إلاّ الاحتلال»

كان الهدف الرئيسي لمؤتمر إعادة الإعمار الحفاظ على التهدئة والدفع نحو إعادة مهزلة المفاوضات بصيغ جديدة يعمل على تسويقها وزير الخارجية الأمريكي

كرنفال القاهرة الدولي

أما المؤتمر الدولي لإعادة إعمار غزة، والذي دعت إليه وأشرفت عليه بشكل أساسي النرويج ومصر فقد استطاع حشد 55 دولة والعديد من المنظمات الدولية، المالية والإنسانية، مع استبعاد حكومة العدو من المشاركة. وبغض النظر عن المبالغ التي تبرع بها المشاركون «5,4 مليار دولار» والتي سيذهب نصفها للبدء بعمليات نقل الأنقاض، ومن ثم الانتقال لتجهيز البنى التحتية وصولاً للمساكن، والنصف الثاني سيتم إنفاقه على مدى عدة سنوات في مشاريع التنمية والتطوير في الضفة والقطاع، فإن قيمة المبلغ الذي توصل له المجتمعون فاقت توقعات السلطة وبعض الهيئات الدولية.

لكن المخاوف المشروعة لدى المواطنين في القطاع والضفة، وفي أوساط الشعب الفلسطيني في كل مكان، من أن يكون المبلغ المقرر هو «حبر على ورق» كما كان حال المبلغ المرصود في مؤتمر شرم الشيخ الذي شاركت فيه 71 دولة، وعدة منظمات إقليمية ودولية في آذار/مارس 2009 عقب العدوان العسكري الإجرامي الذي حمل اسم «الرصاص المصبوب».

إن أبناء شعبنا وأمتنا يتذكرون بمرارة وألم كل الوعود «الخلبية» التي وعدت أهل القدس المحتلة وحماة الأماكن الدينية بالدعم المالي المليوني، الذي تبخر مع انفضاض المؤتمرين في أكثر من عاصمة عربية. لكن اللافت للنظر كان في حرص رئيس السلطة على أن الحكومة الفلسطينية ستكون هي المسؤولة عن إعادة إعمار قطاع غزة «وليس لأي فصيل أو حزب الحق في استلام هذه الأموال». مضيفاً أن: «الحكومة ستستلم مواد الإعمار من خلال الأمم المتحدة، ومن ثم تسلمها إلى الجهات المعنية التي ستشرف على عملية البناء حتى تكون هناك شفافية واضحة، لأن المجتمع الدولي والدول المانحة يثقون ثقة كبيرة في أداء السلطة الوطنية الفلسطينية».

وللمفارقة، فقبل عام من الآن 14/ 2013/10، نشرت صحيفة الـ«تايمز» اللندنية بأن 2 مليار يورو تم تحويلها للسلطة الفلسطينية، كمساعدات تم إهدارها ولا يعرف كيف تم الاستيلاء على هذا المبلغ. ونشرت الصحيفة الإنجليزية وثيقة مسربة تظهر فيه أن السلطة الوطنية الفلسطينية متورطة في إهدار المبلغ. وقالت إن السبب هو «الفساد، سوء الإدارة، وغياب الرقابة المالية على المساعدات المالية التي تستلمها السلطة». إن ما نشر عن الفساد داخل مؤسسات سلطة الحكم الإداري الذاتي، يمكن العودة إليه من خلال قراءة تقرير «هيئة الرقابة العامة» الفلسطينية ومتابعة ملفات الفساد ورموزه على مدى أكثر من عقدين من السنوات.

الخلاصة

لم يكن المؤتمر مخصصاً لبحث آليات الإعمار، بل كان الهدف الرئيسي له، الحفاظ على التهدئة- لأن البدء بوصول المعدات والخبراء يتطلب التهدئة- وأمن الكيان الغاصب، والدفع نحو إعادة مهزلة المفاوضات بصيغ جديدة بدأ يعمل على تسويقها وزير الخارجية الأمريكي. في خطاب كل متحدث، كان لتلك الأهداف، حيز كبير في كلماته. ومتابعة متأنية لما تحدث به كل من كيري والسيسي وعباس وبان كي مون وبورغ بريندە، وزير خارجية النرويج، تكشف عن الأهداف الفعلية لهذا الكرنفال الدولي. وإذا كان لأحلام الغزيين فرصة للتحقق بإعادة إعمار بيوتهم ومدارسهم ومشافيهم ومحطات الكهرباء والمياه، فإن أولى الخطوات الجادة لتنفيذ ذلك، ستكون بالتنفيذ الفوري لإنهاء الحصار الظالم، وتأمين حرية التنقل للمواطنين.

إن تجارب الصراع المستمرة مع الغزاة الصهاينة تتطلب الاستعداد الدائم لمواجهة اعتداءاتهم التي لم ولن تتوقف، والتمسك بسلاح المقاومة، وإبقاء اليد على الزناد، مع الحرص على تأمين الحياة الكريمة والمسكن الملائم للمواطنين الذين شكلوا مظلة الحماية لأبنائهم المقاومين.

الجمهوريون / الديمقراطيون: إدارة الأزمات وتبادل الأدوار «2/2»

كان أوباما يضخ تريليونات الدولارات في التخفيضات الضريبية للشركات والمستثمرين، في صيف عام 2010، وتريليونات أكثر لإنقاذ البنوك، ومع ذلك ظل الكثيرون يفقدون وظائفهم، وتم طرد مئات الآلاف من منازلهم.

■ بقلم: جاك راسموس
ترجمة: جيهان الذياب

استمر دخل الطبقة العاملة بالهبوط. وبدلاً من معالجة هذه المشاكل الجدية مباشرة من خلال برامج وسياسات جديدة، فضل أوباما تقديم الحلول لمشاكل الشركات فقط في الأزمة الاقتصادية ذلك الصيف.

سنتان من رئاسة أوباما

مع استمرار البطالة في الارتفاع، في صيف عام 2010 ، وضع أوباما «برنامج التشغيل» في يدي الرئيس التنفيذي لشركة «جنرال إلكتريك»، جيف إيملت، وكانت التجارة الحرة هي الحل الذي قدمه إيملت لأزمة البطالة المستمرة، بالإضافة لإعفاءات ضريبية أكبر لشركات التصنيع متعددة الجنسيات، وما يسمى إصلاح براءات الإختراع، والمبادرات المؤيدة لقطاع الأعمال الأخرى- والتي ليس من شأنها أن تفعل شيئا لتأمين وظائف للعاطلين عن العمل.

وكان الحل الذي قدمه أوباما لمشكلة الرهن العقاري هو تجاهل فضيحة البنوك التي اندلعت في عام 2010، حيث كانت البنوك تجبر أصحاب المنازل على الخروج من منازلهم بشكل غير قانوني. وكان عشرات الآلاف من العمال ومازالوا يفقدون وظائفهم وأكثر من ثلاثمئة ألف عائلة في الشهر تفقد منزلها خلال صيف عام 2010.

وكان جواب أوباما هو السماح للمحامي العام في الولايات بأن يتعامل مع قضية الإسكان، والدفع باتجاه المزيد من اتفاقيات التجارة الحرة، جنباً إلى جنب مع إيميلت. وبعد ذلك، تم تمرير ثمانمائة مليار دولار في التخفيضات الضريبية للأعمال في نهاية عام 2010، بالإضافة إلى الإعلان عن ستمائة وخمسين ملياراً في عمليات إنقاذ للبنوك.

ليس من المستغرب أن الناخبين الأميركيين لم يعجبهم أداء أوباما في عاميه الأولين. فقد صوتوا في انتخابات التجديد النصفي عام 2010 لاستبدال ما لا يقل عن 64 من أعضاء الحزب الديمقراطي في مجلس النواب بأعضاء جمهوريين، وكثير منهم كان من الفصائل المتنوعة لحزب «الشاي» الرجعي.

يجب أن يتقبل أوباما اللوم على سياساته، نظراً للخسارة التي تسبب بها في مجلس النواب الأميركي في عام 2010. ويبدو أنه لم يكن قادراً على تحقيق أي شيء ذي قيمة من حيث البرامج البارزة خلال السنوات الأربع الماضية «2010–2014». وربما كان أفضل وصف لرئاسته أنها، بدلا من التقدم للأمام، تسير أساساً على غير هدى وتتحرك بشكل جانبي كالسلطعون.

ونظراً لهذا الواقع، سيتعين على أوباما أن يفقد مجلس الشيوخ في انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني القادم أيضاً، وسيكون على أتم الاستعداد للموافقة على المزيد من التنازلات لمصالح الشركات التي دعمها منذ بداية ولايته وحتى الآن.

في الواقع، لقد بدأت بالفعل عملية تنازلات جديدة. فالضغط من قبل الشركات لمنح المزيد من التخفيضات الضريبية للشركات نفسها آخذ في الارتفاع، والشركات متعددة الجنسيات تتحدى الإدارة مع ما يسمى «ظاهرة الانقلاب على الضرائب». يريدون القضاء التام على دفع الضرائب على دخل الولايات المتحدة في الخارج. وكان رد أوباما تهديداً رمزياً للحد من «العكس» ولكن ليس وقفها.

لقد كان يكرر ذلك لسنوات، علاوة على ذلك، لمصلحة خفض معدل الضريبة على الشركات من 35% الحالية إلى 28%. ولا شك من أن «صفقة» ما ستتبع انتخابات تشرين الثاني. ويشكل تراجعه عن إصلاح قوانين الهجرة دليلاً آخر على قيامه بالمزيد من الاستسلام. بينما قال إنه سيتخذ إجراءات تنفيذية لإصلاحها في حزيران الماضي، فقد أجلها الآن حتى ما بعد انتخابات تشرين الثاني. وسوف يتم تأجيلها مرة أخرى.

إن قائمة التراجعات السياسة الداخلية من قبل الإدارة، والتحضير لمزيد من مثل هذه التراجعات، هي في الواقع قائمة طويلة جداً. فعلى صعيد «جانب الحرب» في السياسة الخارجية يبدو واضحاً أن تصاعد وتيرة المحافظين الجدد في الدولة ووزارة الخارجية الأمريكية، ووسائل الإعلام، والكونغرس قد جروا أوباما، بذكاء، إلى الصراع في أوكرانيا، واستخدمت أحداث تنظيم «داعش» في الشرق الأوسط لفتح الباب الخلفي للإدارة الأمريكية. يمكن للمرء أن يتخيل فقط ما هي المغامرات العسكرية الإضافية التي ستتبع انتخابات تشرين الثاني عام 2014. فإرسال قوات خاصة إلى أوكرانيا ليس أمراً مستحيلاً. وزحف القوات العسكرية الأمريكية في العراق «لمواجهة داعش» أمراً لا مفر منه تقريباً.

في عامیه الأخیرین حتى لا یفقد مجلس الشیوخ في عام 2014 سیتحول أوباما لتقدیم المزید من التنازلات لمصلحة الشركات في السیاسة الاقتصادیة المحلیة.

السيناريو الأكثر احتمالاً لـ 2015-2016

لذا، جرياً على نمط الرؤساء الديمقراطيين منذ عام 1978، سيخسر الديمقراطيون في الانتخابات النصفية القادمة في تشرين الثاني 2014، بسبب دعم القوانين الموالية للشركات ومناهضة الطبقة العاملة والسياسات المؤيدة للحرب من قبل إدارة أوباما.

كان كل شيء، في فترة سنتي الرئاسة الأوليتين القصيرة والسياسات المقترحة التي فشلت في حل الأزمات الاقتصادية السابقة التي صنعها الجمهوريون والفشل في إيجاد الحلول للفوضي الاقتصادية، الذي مهد الطريق لإحياء تلك السياسات، قد أضعفهم بسبب تراكم فشلهم السابق. وذلك في محاولة استرضاء والتوصل لحل وسط مع الشركات العسكرية، بعد العامين الأولين، وتحول الرؤساء الديمقراطيون مكرهين إلى اليمين في العامين الأخيرين لولاياتهم الرئاسية الأمريكية.

لا يمكن تكرار التاريخ نفسه تماماً. ولكن سيناريو أوباما لما قبل عام 2014، يبدو مثل سابقيه في أعوام 1978 و 1998. تختار مصالح الرأسمالية، في بعض الأحيان، أن تنبذ أو حتى تتخلص من رئيسها «الديمقراطي» على الرغم من التنازلات الكبيرة والأكثر إذعاناً التي يقدمها مقارنة مع الرئيس الجمهوري. وكان هذا هو الحال مع جيمي كارتر بعد عام 1978، الذي قدم تنازلاً بعد تنازل ولكن ما زال منبوذاً في عام 1980 عندما دفعت مصالح الشركات بنجاح رونالد ريغان إلى الواجهة.

مرة أخرى، كانت مصالح الشركات على استعداد لمواصلة القبول بولاية ثانية لرئيس ديمقراطي، ما دامت تظهر عليه علامات أنه قادر على مواصلة تقديم التنازلات، كما فعل كلينتون بوضوح في 1993–1995 من خلال تقديم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من خلال تسليم البنوك الكبرى، مثل سيتي جروب للتشغيل، سياسة خزانة الولايات المتحدة. وذلك من خلال قيامه بتخفيضات هائلة في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، وبرنامجه «إدارة الرعاية الصحية» التي تعفي شركات التأمين الصحي من قوانين مكافحة الاحتكار وتسريع تلاعب شركات التأمين بسعرالتأمين الصحي.

وحالما تم تقويض كلينتون من خلال التهديدات بالإقالة في فترة ولايته الثانية، قال إنه لا يزال مستسلما لتلبية تلك المصالح في عاميه الأخيرين. وكانت النتيجة في آخر عامين له تحريراً شاملاً للمصارف، والمزيد من التخفيضات الضريبية على الأعمال والتجارة الحرة، مثل صفقات أجريت مع الصين وكلفت ثلاثة ملايين من الوظائف التي فقدت، مما سمح لشركات التكنولوجيا باستيراد مئات الآلاف من العمال الأجانب إلى الولايات المتحدة الأمريكية كل عام، ورفع القيود عن الصناعة النفطية، وحتى الوعد بالنظر في خصخصة الضمان الاجتماعي.

والآن في عاميه الأخيرين، حتى لا يفقد مجلس الشيوخ في عام 2014، مثل أسلافه الديمقراطيين كارتر وكلينتون، سيتحول أوباما، بالتأكيد، لتقديم المزيد من التنازلات لمصلحة الشركات في السياسة الاقتصادية المحلية، وتنازلات أخرى للمحافظين الجدد ومجمع الجيش الصناعي في السياسة الخارجية. وسيسعى إلى مهاجمة الطبقة العاملة بشدة وزيادة دعم السياسات المؤيدة للحرب في الكونغرس. وهكذا كان نمط الديمقراطيين، ولا يمكن لأحد أن يفكر بأنه سيتغير.

وكان الحل الذي قدمه أوباما لمشكلة الرهن العقاري هو تجاهل فضيحة البنوك التي اندلعت في عام 2010، حيث كانت البنوك تجبر أصحاب المنازل على الخروج من منازلهم بشكل غير قانوني.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

في المكان المناسب

كالعادة يتم تغطية مصالح الشركات الكبرى بأغطية ملونة ومزركشة، يغلب عليها الطابع الأخضر.

ظهرت الفلسفات البيئية في بادئ الأمر كنوع من الاحتجاج على الظلم الموجه للإنسان والطبيعة من قبل نمط العلاقات الرأسمالية الجشعة الذي يعمل بأمد قصير منظور من أجل أكبر نسب ممكنة من الربح دون الأخذ بعين الاعتبار أياً من المصالح المتناقضة لذلك من بشر «سواء في صحتهم أو نمط حياتهم» أو طبيعة «من حيث صحتها ومالها وغير ذلك».

لكن الشركات الكبرى سرعان ما استدارت، بعدما أدركت شعبية هذه الطروحات وجمهورها العريض في كل أنحاء العالم لما تلامسه من آلام الحياة اليومية للبشر وبيئتهم، ووجدت فيها مادة ثرة وغنية لاحتوائها أولاً وحرفها عن مسارها الأصلي واستغلالها ثانياً كنوع من الترويج لسياساتها التي تناقضها جملة وتفصيلاً.

ويأتي تعيين رؤوس ومخططي المؤسسات البيئية العالمية، من العاملين السابقين في المؤسسات المالية التي تدافع عن النظام العالمي الجديد، في إطار التنفيذ المباشر لهذه السياسات، ويكفي النظر في السير الذاتية لكبار هؤلاء لاكتشاف ذلك بسهولة، وهو يماثل بالطبع ما يجري في المجال السياسي في العديد من الدول حيث يجري تعيين المدراء وكبار الموظفين السابقين في المجمعات الصناعية العسكرية، وتوابعها من المؤسسات المالية المخدمة لها.

لكن لماذا الاهتمام بالقضايا البيئية وإيلائها هذا الاهتمام؟

ينبع ذلك حتماً من خوف هذه المؤسسات الشديد من الضغوط الجدية التي من الممكن أن تمارسها المؤسسات البيئية على السياسات المفقرة والضاربة بعرض الحائط بمصالح الإنسان والطبيعة، من التلوث إلى فقدان الموائل والتصحر، وغيرها من الكوارث التي لا يمكن تداركها، والتي تعتبر عاهات دائمة تصيب البشرية والأرض.

ويجري تدريب الكوادر من الدرجة الثانية في المنظمات غير الحكومية، «ومنها الجمعيات البيئية» التي تتلقى تمويلاً من تلك المؤسسات المالية بحجة حماية الطبيعة، في نوع من الغسيل المزدوج للأموال والأدمغة، ليتم دمجهم لاحقاً في تلك المؤسسات الخضراء من كل صنف ولون.

أعاصير مربحة..

تمتلك المؤسسة العسكرية الأمريكية رصيداً كبيراً في نشر الموت والدمار حول العالم، ويتربع تجار المجمعات الصناعية لإنتاج وتصدير السلاح حول العالم على قمة تلك المجازر، وها هي الأموال تنفق اليوم لشراء المزيد من الأسلحة لإكمال المسرحية الدموية التي تعيدها الولايات المتحدة الأمريكية كل بضع سنين بحجة «مكافحة الإرهاب» و «نشر الحريات»، لم تعد هذه الحقائق خافية على أحد مع تصاعد أعداد القتلى وارتفاع منسوب الدماء، لكن الأمر لم يتوقف يوماً على هذا النوع «المباشر» من الدمار، هناك نوع آخر أكثر خطورة وأعمق تأثيراً، وهو يطال العالم أجمع دون استثناء.

■ سمير حنا

تحتل وزارة الدفاع الأمريكية المركز الأول في استهلاك الوقود الأحفوري حول العالم، كما حققت المجمعات الصناعية العسكرية هناك أعلى النسب في إطلاق الغازات السامة إلى الغلاف الجوي، يبدو ذلك امراً طبيعياً للغاية إن علمنا أن الكونغرس الأمريكي قد أصدر قرارا واضحاً يعفي تلك الشركات من الالتزام بأي معاهدة بيئية قد توقعها الحكومة الأمريكية في مجال الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وانبعاث الغازات السامة، كما أن تلك الشركات لا تحتاج لمثل هذا الإعفاء أساساً لأن الحكومة الأمريكية ترفض منذ العام 1998 التوقيع على معاهدة «كيوتو» البيئية التي تتعلق بتلك القضايا بالذات، وهي لا تزال تماطل منذ ذلك الوقت و تعلن بكل وضوح بأنها ستشارك في أي تجمع بيئي يعمل لمصلحة التخفيف من تلك الانبعاثات بشرط اعتبار جميع القرارات الصادرة عن أي من تلك التجمعات غير ملزمة قانونياً كما أعلنت إدارة الرئيس أوباما قبل عدة أيام في إطار التحضير للقمة البيئية العالمية المقبلة في العاصمة «باريس» العام القادم!

أسلحة جرثومية قطبية

بكلام آخر، تم إعفاء أكثر من 1000 مجمع صناعي عسكري أمريكي في 130 دولة حول العالم من الالتزام بأي من تلك المعاهدات، كما أن جميع تجارب الأسلحة التي تجريها الحكومة الأمريكية معفية أيضاً من أي التزام، يضاف إلى ذلك مصانع الأسلحة القابعة داخل أراضي الولايات المتحدة والتي بلغ تعدادها حوالي الـ 6000 وشركائها من مصانع الطائرات والصواريخ، بالإضافة إلى بعض المجمعات «الخاصة جدا» في أماكن غير مألوفة، كمختبرات الأسلحة الجرثومية في القطب الشمالي ومجمع «أفريكوم» لقيادة حلف الناتو في أفريقيا الذي أصبح الآن محمياً تحت الغطاء الأمريكي ليتابع أعماله اليومية.

سموم المؤسسة العسكرية

واليوم، تتحدث الكثير من المنظمات البيئية عن تجاهل الحكومة الأمريكية للطلبات المقدمة من مؤسسات الأمم المتحدة لتسليم الوثائق اللازمة لإجراء إحصاء دقيق حول كميات تلك السموم التي تنشرها المؤسسة العسكرية الأمريكية في الهواء والماء والتربة، وتقاطعت مع اكتشاف سلالات معدلة من الجراثيم لدى السكان المحليين القاطنين حول بعض منشآت الاختبار الحكومية، واقتصر الأمر على دفع التعويضات المالية لعوائل المرضى بعد تفشي الأورام الخبيثة وانتقال الكثير من السموم عبر مياه الآبار الجوفية إلى المنازل، وبالطبع يعيش أولئك الناس في البيوت المقطورة وضواحي العشوائيات ولن يستمع أحد لشكواهم، كما تجاهل العالم كله نداءات العراقيين والأفغان عندما أطلقت فوق رؤوسهم قنابل اليورانيوم المنضب، حيث تراوحت الكميات المستخدمة أيام «حرب الكويت» بين 300 إلى 800 طن، وأشار تقرير من منظمة الأمم المتحدة للحماية البيئة وقتها أن القوات البريطانية والأمريكية قد استخدمت كميات من الذخيرة التي تحتوي على اليورانيوم المنضب وصلت إلى حوالي 2000 طن في الحرب العراقية التي تلتها وفي المناطق المأهولة بالسكان في معظم الأحيان.

تم إعفاء أكثر من 1000 مجمع صناعي عسكري أمريكي في 130 دولة حول العالم من الالتزام بأي من المعاهدات البيئية

إعادة الإعمار من بؤس المحرومين

لم تتجاهل الحكومة الأمريكية جميع تلك القضايا، وهي اليوم تطلق دراسة جدية تتحدث عن «مخاطر الاحتباس الحراري على الأمريكيين» خلصت إليها المختبرات العسكرية الحكومية، تحدثت فيها عن الفيضانات وموجات الجفاف والمجاعات والأعاصير والعواصف الثلجية وشح المياه النظيفة، لكن، اختارت تلك الدراسة التركيز بشكل كامل على سبل استفادة القوة العسكرية الأمريكية من تلك الاضطرابات البيئية والمناخية في مجال تقويض السلطات المحلية واستغلال حالات الضياع وفقدان السيطرة التي تلي تلك المصائب لترسيخ موطئ القدم واحتلال المزيد من الأرض، كما طرحت افكاراً أخرى تتحدث فيها عن تنظيم عملية «إعادة الإعمار» وفق الشروط التي تلائم السياسات الخارجية الأمريكية وتضمن مصالحها، ليتم توظيف التقدم التقني في إطار الاستفادة من بؤس المصابين والمحرومين لتعميق الهيمنة الوحشية على الحكومات «المعادية»، وبالأخص بعد أن تزايدت الكوارث الطبيعية التي يشهدها العالم هذه الأيام.

الطبيعة لا تتحيز لأحد

تتشبث الحكومة الأمريكية وشركاؤها بسياسة اكتناز الأرباح على حساب موارد الأرض التي تتناقص يوماً بعد يوم، وهي في سباق دائم للسيطرة على منابع الطاقة والمياه أينما وجدت، دون أدنى اعتبار لمخلفات الآلة العسكرية الجاحدة التي ما زالت تبث السموم وتحرق كل ما يأتي في طريقها، لكن الطبيعة الثائرة بأعاصيرها وزلازلها لا تتحيز لأحد، وربما سترد بغضب بعد أن يبلغ التلاعب بتوازنها حداً لا رجعة فيه، عندها لن تستطيع أي بارجة مواجهة الأمواج العاتية ولن يقدر الرصاص على مواجهة أشعة الشمس القاتلة!

واقع أغرب من الخيال..

أسلحة الحكم السري

ليس فيلماً خيالياً من أفلام الجاسوسية، حيث يسلطون ضوءاً أخضر ليزرياً على رأس العميل السري السابق فيصبح بذاكرة نظيفة جداً ممسوح منها كل ذكريات العملية السرية التي قام بها، حتى لا تسول له نفسه في يوم من الأيام تسريب أي معلومة، إنها حقائق موضوعية تستخدم منها السينما شذرات بسيطة، حقاً إنه الواقع الذي يكون أغرب من الخيال.

■ سلمى السعيد

في مقابلة لموظف في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية مع المجلة الأمريكية «ليدينغ آيج» تحدث مطولا عن بعض الإجراءات التي تستخدمها الوكالة.

● ماذا تعرفون عن التنويم المغناطيسي ومستحضرات استقراء مدى النسيان «فقدان الذاكرة» الناجم عن التنويم المغناطيسي؟

إنها تستخدم بطرق مختلفة. رأيت كيف يمسحون من ذاكرة بعض الناس أحداثاً محددة فقط. إنهم يستخدمون التنويم المغناطيسي ومستحضرات التنويم المغناطيسي، ويستخدمون أيضاً التحكم الإلكتروني بالوعي. خلال مرحلة التنويم المغناطيسي يردد صوتهم باستمرار في سماعات الأذن: «أنت لا تتذكر، لا تعلم عن ذلك». في نفس الوقت يشغلون الصوت ما بعد السمعي، يخلطون النغمات الإلكترونية الطبيعية، الضرورية لظهور الذكريات. لن تسمعوا الصوت ما بعد السمعي، ولن تشعروا به.

● كنت أفترض أن البحوث في مجال ما بعد الصوت لا تجري.

نعم البحوث لا تجري، لأنها ليست ضرورية. لقد أصبحت معروفة للجميع. يستخدمها الجميع في الممارسة العملية.

● والبوليس، هل يستخدم توجيه الوعي؟

في أعلى المستويات – إنها تساعد البوليس جيداً. إليكم ما سأقوله لكم: أرخص بضاعة في العالم هي – الناس.

● ماذا يمكنكم القول حول المؤامرات؟

كل ما يعرفه الناس، وكأن اليساريين ينوون قلب حكومتنا. حول المؤامرات اليمينية لا يسمع شيء. إلا أن بعض هذه المجموعات اليمينية أكثر خطورة من اليسارية. الجناح اليميني يترك العسكريين المستقيلين. إذا جاء اليمينيون الآن إلى الحكم –ستنشأ ديكتاتورية عسكرية. أي الديكتاتورية موجودة الآن إلا أنها غير واضحة، مخفية.

● تقصدون أولئك العشرين شخصاً الذين تحدثتم عنهم سابقاً؟

نعم، لو عرف شعب هذه البلاد عن ذلك، فسوق يقولون في المرة التالية عندما يحاولون سوق الناس إلى فييتنام «لا». الناس ضروريون للقتال، لكن لو عرفوا من في الواقع يقود الجميع، وما الذي يحصل، لفهموا ممن في الواقع يجب حماية البلاد. أما هكذا، عدم المعرفة البسيطة تكفي لدعم مجمل هذا المطبخ السياسي و «الانتخابات الحرة». من الضروري للشعب الأمريكي ولأغلب الشعوب، أن يعرفوا أنهم يقاتلون في سبيل قضية عادلة، أنهم في جانب الخير. لهذا السبب نحن لم نخسر الحرب بعد، ولكن لم نحقق السلام. مهما كانت أهمية دعم رؤية الحرية. من غير المهم، أي حزب يقف في السلطة: يقود البلاد حكومة منتخبة بشكل عادل أم كريبتوكراتيا «حكومة سرية»، – في كل الأحوال، سيجري كل شيء، كما هي الحال الآن.

وفي آب 1977 صرح المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية، الأدميرال ستينفيلد تيرنير في اجتماع مجلس الشيوخ أن وكالته أجرت تجارب على «غسل الدماغ» لعدد كبير من الأمريكيين–السجناء، المرضى النفسيين، مرضى السرطان، رواد البارات غير المشتبه بهم في نيويورك، وسان فرانسيسكو ومدن أخرى– وفي سبيل ذلك استخدمت المخدرات بفعالية LSD والوسائل الأخرى المشابهة لها من وسائل الطب النفسي «العلاج المؤثر على العقل».

المخدرات طريقة بدائية للتحكم

في الحقيقة، اعترفت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في سلسلة من تقاريرها، أن الهدف من التجارب باستخدام المخدرات هو تحديد المستحضرات، التي تسهل عملية التحكم بالناس. علماً بانه سرعان ما تبين، أن المخدرات طريقة بدائية للتحكم، عندما يدور الحديث عن الناس، وهناك طريقة أكثر فعالية بكثير. وهي طريقة «التحليل الالكتروني للذاكرة» حيث تتعرض ذاكرة الإنسان للتأثير بغرض مسح أو تغيير الذكريات عما جرى من أحداث معه. بعد التدخل الإلكتروني في المخ، يشكل الإستيتسيخولين الموجود فيه كهربا ساكنة، تحاصر الأشكال السمعية والبصرية. يمكن استخدام هذه الطريقة لمسح أو محاصرة الذاكرة أو تبطيئها، عندما تبدو الأحداث قد حصلت بعد وقوعها.

ووثق استخدام الإشعاعات ما فوق الصوتية، والإشعاعات منخفضة التردد، التي يمكن أن تؤثر على العمليات الالكترونية في المخ، وعلى نسيجه. بحيث تترك تغيراً محدداً في سلوك الإنسان.

«البحوث الطبية»

في مرحلة الحرب الباردة نفذت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية برنامجاً ضخماً كلف 25 مليون دولار، كان الهدف برمجة أشخاص التجربة بأي ثمن، ولو أدى ذلك إلى تدمير صحتهم البدنية، كان الهدف الكامن في أساس هذه التجارب الخاصة بالتحكم في الوعي والسلوك، التي سترت في ذلك الحين «بالبحوث الطبية»، قمع احتجاجات السكان التي تبعت مقتل مارتين لوثر كنغ.

الجراحة النفسية

واستخدمت الجراحة النفسية التي أجرت العديد من العمليات في العديد من السجون ومنها سجن أتموري في بيرمنغيم «ألاباما» ومستوصف دروخيم «كارولينا الشمالية» ولونغ بيتش «كاليفورنيا»، وبالنتيجة وقع العديد من «الأرانب الأهلية» المجبرين على التجربة في حالة موت شبه سريري.

نؤكد مرة أخرى ليست هذه أفلام هوليوود المرعبة إنها الحقيقة الأبشع من الخيال المريض.

أخبار العلم

التشخيص الفوري لمختلف السرطانات

تعتبر غالبية أنواع التشخيص الحديث لمرض السرطان غالية جدا، كما إنها غالبا ما تجرى في مرحلة متأخرة للمرض.

أما الجهاز الجديد الذي اخترعه العلماء في مختبر «Miroculus» فلا يتطلب إلا إجراء فحص الدم. أفاد بذلك موقع «Wired» الالكتروني.

من المعروف أن عملية تشخيص الأمراض بشكل منتظم يلجأ اليها في العادة الاشخاص البالغين سن الرشد، وذلك بهدف كشف بعض انواع السرطان مثل سرطان البروستاتا لدى الرجال وسرطان الثدي لدى النساء.

إلا أن هناك أنواعا أخرى لمرض السرطان. فما العمل في هذه الحالة لملايين الناس الذين لديهم استعداد وراثي للإصابة بهذا النوع من السرطان أو ذاك، ولم يتعرضوا لعملية تشخيص أبدا، أو أولئك الذين أصيبوا بهذا المرض في مرحلته المبكرة؟

وتعتبر الطرق الحديثة لتشخيص غالبية أنواع السرطان غالية. ويقول العلماء في مختبر «Miroculus» إن جهاز «Miriam» الذي اخترعوه رخيص، وإنه يصلح لتشخيص عشرات الأنواع من مرض السرطان. ولا يتطلب إلا إجراء فحص الدم البسيط. وقد أجري اختبار الجهاز مؤخرا في مؤتمر مؤسسة «TED» غير التجارية في ريو دي جانيرو بالبرازيل.

■ ■ ■

لقاح ضد «الأيدز»

أعلن مركز «فيكتور» الروسي لعلم الفيروسات والتكنولوجيا الحيوية عن استعداده لبدء المرحلة الثانية من الاختبارات السريرية للقاح المضاد لمرض نقص المناعة «الايدز».

هذا اللقاح هو الوحيد في روسيا، الذي ابتكر ضد مرض نقص المناعة «الايدز» وقد اجتاز بنجاح كافة الاختبارات السابقة ومن ضمنها المرحلة الأولى للاختبارات السريرية.

ويقول المدير العام لمركز «فيكتور» الحكومي «سوف نباشر باختبارات المرحلة الثانية حال تخصيص المبالغ اللازمة لذلك». واضاف ان المرحلة الثانية تشمل دراسة خواص اللقاح وتأثيره في جسم الانسان، وتستمر 1,5 – 2 سنة.

مركز «فيكتور» – هو أحد أضخم مراكز علم الفيروسات والتكنولوجيا الحيوية في روسيا، ومن مهامه ابتكار مستحضرات فعالة وطرق الوقاية وتشخيص وعلاج الأمراض المعدية.

■ وكالات

من اكتشف أمريكا؟

تبدو الإجابة بسيطة على هذا السؤال، حيث يحتل البحار الشهير «كريستوفر كولومبوس» قائمة المشاهير في صفحات التاريخ، على الرغم من أن تجربته أثبتت أنه ملاح فاشل لا يملك أي حس بالاتجاهات، كما أن «اكتشافه» المثير هذا قد اصطبغ على الفور بدماء «الهنود» من السكان الأصليين لتبدأ سنون مريرة تجاهلها كتبة التاريخ عن عمد، نعلم ذلك جميعاً، لكن الاكتشافات الأثرية الحديثة بدأت تؤكد رواية أكثر تشويقاً لم يسمعها الكثير منا من قبل، رواية قد تلقي «كولومبوس» بعيداً عن كرسي «المكتشف الأول».. رواية ترفع «العبيد» إلى مقام «حملة الحضارة» الأصليين!

■ يسار صالح

يحتفل الأمريكيون هذه الأيام بما يسمى «عيد كولومبوس»، وستغلق المحلات والمدارس أبوابها في عطلة رسمية يحتفي فيها الجميع بهذا «اليوم الوطني»، وعلى الرغم من التجاهل المتعجرف لتاريخ هذا «المكتشف الفذ» و«مآثره» الدموية تجاه سكان هذه البلاد الحقيقيين، تصر المؤسسات التعليمية على تلقين الصغار دروساً من حياة هذا المستكشف الإيطالي العظيم وتنظيم احتفالات وعروض براقة تجذب العائلات في كل مكان، إنه البحار الشجاع الذي صارع أهوال المحيطات وأرسى سفينته على تلك الشواطئ التي تنضح بالحضارة والجمال، يتوقف التاريخ «المدرسي» هنا ليكمل بعد قرون أخرى، ويسدل الستار على بقية القصص، وأنا لا أتحدث فقط عن «الهنود الحمر».

قبل كولومبوس.. وقبل المسيح!!

يبدأ تاريخ السود في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أيام العبودية، وتفرد الكثير من الأبحاث عن تلك الفترة التاريخية كفاتحة لسنين طويلة من الاضطهاد، تلتها حملات «انعتاق» و«مساواة» و«تسامح» كما يروج المؤرخون، لكن الاكتشافات التاريخية الحديثة قد أكدت اليوم بأن أصحاب البشرة السوداء وطئوا «الأراضي الجديدة» قبل كولومبوس بكثير، بل قبل المسيح بكثير! ووضعت النقوش والمخطوطات والمنحوتات المكتشفة على ضفتي الأطلسي علماء الآثار وخبراء التاريخ أمام نظرية تتعارض تماماً مع مؤرخات «المستكشف الأوروربي الأبيض».

يهمل المؤرخون ملاحظات «كولومبوس» التي سجلها بخط يده والمترجمة بدقة من قبل المؤرخ وعالم اللغة الأمريكي «ليو وينر»، والتي نشرها منذ العام 1920، حيث قال كولومبوس في أيام «اكتشافه» الأولى: «رأيت رجالاً ببشرة سوداء وأبدان نحيفة يأتون تباعاً على قوارب يحملها البحر، يتاجرون برماح رؤوسها من ذهب»، فهل هذه مصادفة؟

تتابع المخطوطات المكتشفة حديثاً دعم تلك النظرية، وتحدثت عن قيام الملك المصري رمسيس الثالث وفي العام 1292 قبل الميلاد بجمع أكثر من مائة سفينة عابراً إلى الأمريكيتين، وهذا ما أكده المؤرخ اليوناني «هرودوتس» في العام 445 قبل الميلاد عندما أشاد بالتفوق الملاحي للفراعنة المصريين، ليستند الباحث «ديفيد امحوتب» على تلك الحقائق وغيرها مطلقاً كتابه المعنون بكل وضوح: «الأمريكيون الأوائل كانوا أفارقة» متحدثاً عن الكثير من الآثار الفرعونية في الأمريكيتين وصولاً إلى تحليل الأسماء الفرعونية لبعض أقسام «الوادي الكبير» أو مايعرف باسم «غراند كانيون» في عمق الصحراء الأمريكية، وبالطبع لم يحقق الكتاب انتشاراً كبيراً بعد أن اعتبرته الأوساط البحثية «غير أكاديمي»، هي الأوساط ذاتها التي ما تزال متمسكة بتاريخ «المسكتشفين البيض» المليء بالعنصرية والتحيز دون أي نقاش.

تدعم المخطوطات المكتشفة حديثاً نظرية قيام الملك المصري رمسيس الثالث في العام 1292 قبل الميلاد بجمع أكثر من مائة سفينة عابراً إلى الأمريكيتين

الفراعنة المصريون وأمريكا..

تزداد الحقيقة وضوحاً كلما ابتعدنا عن النصوص التاريخية التقليدية، لأن تلك النصوص جميعها قد وثقت في عهد لم يخجل من الاعتراف باحتقاره لأصحاب البشرة الملونة والثقافات الغريبة، تلك الأيام التي لم نعرف فيها سوى المستكشفين الأوروبيين الباحثين عن الثروات والأمجاد، وتحولت الشعوب التي مخرت عباب البحر منذ قرون بعيدة إلى شعوب «تخاف المياه» وتعيش على «الزراعة»، وتركت المياه «الدولية» للبحارة البيض يجولون فيها بكل حرية.

كان التاريخ يهدد سمعة المستعمرين والمحتلين أصحاب السطوة والقوة على تحديات الطبيعة وكان لابد من إخفائه بأي ثمن، لكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، فكيف يستطيع أحد تجاهل التشابه المذهل بين أهرامات المصريين وأهرامات حضارة «المايا»، بالإضافة إلى التطابق الغريب في أسماء الآلهة ووظائفها وطقوس عبادتها وملامحها السوداء الفظة وشعرها الأجعد المخيف، وأيضاً التفوق المشترك في علوم الفلك والرياضيات وتنظيم التقويمات السنوية الدقيقة؟

كيف يمكن تجاهل اكتشاف بقايا للكوكايين في مواد التحنيط المصرية، تلك المواد التي لم تكن تنبت إلا في الأمريكيتين؟ كيف يمكن تجاهل حضارة «الأولميك» بالكامل، الحضارة التي تعد أساساً لحضارات المايا والأزتك والإنكا التي نعرفها، الحضارة التي تتطابق إلى حد مخيف مع الحضارة الفرعونية القديمة بعد أن توسعت وانتشرت في الوقت ذاته الذي بلغ فيه الفراعنة ذروة تقدمهم الفكري والسياسي؟ هناك المئات من تلك الأمثلة.

ماقبل ومابعد كولومبوس..

لقد بنيت أمريكا «ماقبل كولومبوس» من قبل السود الأفارقة وسلالاتهم من السكان الأصليين من «الهنود» كما يطلق عليهم، كما أن أمريكا «مابعد كولومبوس» بنيت على استعباد أولئك السود وذبح السكان الأصليين، وها هي أمريكا اليوم تبنى على استغلال «السود» و«الملونين» إلى أقصى حد ثم دفعهم خارج الحدود لأتفه الأسباب، ربما لا يحتاج الأمر إلى الكثير من «الأدلة» التاريخية لكي نستطيع تبيان الحقيقة الكامنة في صفحات المخطوطات والأحجار المنسية، هناك من يصنع الحضارة وهناك من يهوى «استهلاكها».

باختصار

أوبرا بكين تحيي ميلاد أسطورة المسرح الصيني فانغ

وصلت فرقة أوبرا بكين إلى موسكو في إطار جولة عالمية بمناسبة الذكرى الـ 120 لميلاد القطب المسرحي الصيني ماي لان فانغ. وتضم الفرقة 90 فناناً بقيادة نجل المايسترو ماي الفنان باو تزو.

وسيشاهد جمهور موسكو وبطرسبورغ مسرحيتين للفرقة، الأولى «أسطورة أفعى بيضاء» وهي عبارة عن تمثيل مسرحي لحكاية صينية معروفة في موضوع قصة حب بين الإنسان والأفعى. والثانية دراما تاريخية تحت عنوان «مو غيين يتولى القيادة».

وتعتبر أوبرا بكين تراثاً وطنياً للصين، تم إدراجها في قائمة التراث الثقافي العالمي لمنظمة «اليونيسكو» الدولية. يذكر أن إصلاحي المسرح الصيني ماي لان فانغ أقام أول عروض للأوبرا الصينية خارج البلاد.

وساهمت أوبرا بكين في إثراء إبداع فنانين عالميين مثل نيميروفيتش – دانتشينكو وسيرغي أيزانشتاين وتشارلي تشابلين وبرتولد بريشت. ويجمع هذا النوع من الفن الصيني بين الموسيقا الوطنية وأساليب نادرة للغناء والرقص وعناصر من الألعاب البهلوانية وفنون القتال.

■ ■ ■

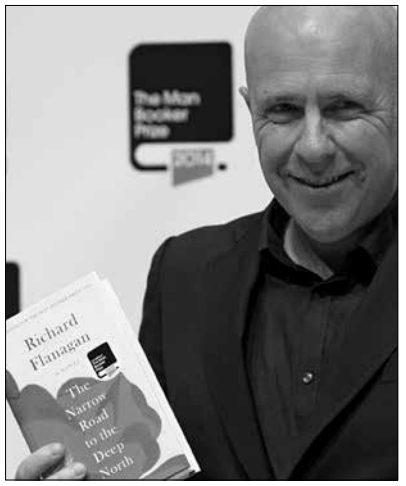

جائزة «مان بوكر» البريطانية للأسترالي فلانغن

فاز الكاتب الأسترالي ريتشارد فلانغن بجائزة «مان بوكر» البريطانية عن رواية الطريق الضيق لعمق الشمال **The Narrow Road to the Deep North**

وقال رئيس لجنة تحكيم الجائزة آي سي غريلنغ إن «رواية فلانغن تجمع بين قصة حب رائعة وبين معاناة الإنسان وحياة المحاربين»، مضيفاً أن أحداث الراوية تجري خلال بناء خط السكك الحديدية في بورما المعروفة باسم ميانمار خلال الحرب العالمية الثانية.

وللكاتب عدة روايات سابقة، وكان قد أخرج فيلماً روائياً عن روايته**The Sound of One Hand Clapping**.

أهدى فلانغن الرواية للسجين سان باكو جو غو – لإحياء ذكرى والده الذي عايش هذه التجربة في السجون اليابانية وكان يرمز اليه بالسجين **335**. وكان والد الكاتب، وهو سجين ياباني سابق، نجا من بناء خط السكك الحديدية البورمية يطلق عليها سكك الموت، قد توفي عن عمر **98** عاماً، وذلك يوم إتمام فلانغن الرواية. تقدر قيمة الجائزة الأدبية بخمسين ألف جنيه استرليني.

■ وكالات

«الرسائل المخفية» في الأغاني.. حقيقة أم خيال

في عام 1878، وبعد سنة من اختراع جهاز الفونوغراف، لاحظ المخترع الأمريكي توماس أديسون أنه يمكن تشغيل الأسطوانة بالعكس للحصول على تأثير ممتع حيث: «تظل الأغنية ذات لحن مميز في حالات عديدة، وتصبح بعض الأنغام جميلة وجديدة، لكنها على العموم مختلفة عن الأغنية التي أنتجت بشكلها الصحيح».

■ إعداد إيمان الذياب

ومنذ أن اختبر الرواد الموسيقيون في الخمسينيات من القرن المنصرم أجهزة تسجيل الصوت، وتمكنوا من تحرير وتعديل المقاطع الصوتية من خلال تقنية تدعى «ميوزيك كونكريت» «أو الموسيقا الملموسة»، والتي تشير إلى القدرة على تقطيع وتعديل المقاطع الموسيقية وجمعها بحرفية عالية، جرى تضمين «رسائل» وسط بعض الأغاني لتصبح مفهومة فقط عندما يتم تشغيلها بشكل معكوس.

فعلى سبيل المثال، لم تكن فرق «ديث ميتال» الموسيقية، فقط التي تبث رسائل خفية في أغانيها، وصادفت فرقة البيتلز لأول مرة ما يعرف بتقنية «باك ماسكنغ» أو التسجيل المقلوب الذي يحمل رسالة ضمنية، وذلك عندما سجلوا أغنيتهم «رابر سول» في عام 1965.

وذلك من خلال تأثرهم بتقنية «ميوزيك كونكريت» لتحرير الأغاني وتعديلها، فقد ضمنوا رسالة خفية في سطر من أغنية «المطر» التي صدرت في عام 1966.

ووصف أحد أعضائها ما حدث قائلاً: «كنا قد أنهينا العمل الرئيسي في ستوديوهات «إي إم آي» وكانت العادة حينئذ أن نأخذ أشرطة الأغاني معنا إلى بيوتنا، وأن نتخيل طرقاً أخرى لإضافة حيل فنية إليها أو ما يمكن أن يضاف عبر آلة الغيتار. وصلت منزلي في الخامسة صباحاً، وكنت متعباً، واستمعت إلى الشريط في جهاز التسجيل، وتبيّن أني وضعته معكوساً». ويتابع: «وبينما كانت السماعات في أذنيّ، انتابتني نشوة لما استمع إليه، ما هذا – ما هذا؟ لكنني كنت أريد حقاً أن أستمع إلى الأغنية كلها بالمقلوب تقريباً، وهذا ما حدث. وقد قمنا بعمل ذلك في نهاية الأغنية».

بعد انتشار شعبية تقنية الـ«باك ماسكنغ»، اشتهر فريق البيتلز بأغرب الأساطير التي تقال عن فرق الروك. فعندما قامت الفرقة بتسجيل نسخة استعراضية من أغنية «حر كطائر» لجون لينون التي صدرت أول مرة عام 1977، ضمنتها رسالة بتقنية الـ«باك ماسكنغ». في مقطع يقول فيه «اتضح أن الأمر لطيف مرة أخرى» في نهاية الأغنية.

وصرحت الفرقة لصحيفة الأوبزرفر: «كما أننا وضعنا في نهاية الأغنية، بغرض الدعابة، واحدة من العبارات الساخرة عند الاستماع إليها بالمقلوب، لكي نوفر للمهووسين بفرقة البيتلز شيئا يشغلهم».

اتهامات بـ« الشيطانية»

في بدايات الثمانينيات جرى تبادل اتهامات بوجود رسائل خفية «شيطانية» عند الاستماع إلى التسجيلات بطريقة معكوسة، فقد انضم بعض أولياء الأمور القلقين على أطفالهم إلى بعض الجماعات الدينية المتعصبة في أمريكا بعد تأسيس «مركز الآباء للموارد الموسيقية PMRC» في عام 1985. وقد اتُهمت فرق موسيقية مثل «ليد زيبلين» و«جوداس بريست» وحتى فرقة «الإيغلز» بأنها تنشر رسائل «شيطانية» في شكل تمتمات في أغانيها.

في بدايات الثمانينيات جرى تبادل اتهامات بوجود رسائل خفية «شيطانية» عند الاستماع إلى التسجيلات بطريقة معكوسة

فقد ادعى بعض المتعصبين المتدينين بأن إحدى الأغاني الرئيسية لألبوم «الدورادو» عام 1974 تصف المسيح بأنه «الشخص المقرف – وشيطاني»، عند الاستماع إليه بشكل معكوس، ورداً على هذه الاتهامات قامت فرقة اوركيسترا اليكتريك لايت عمداً بإدخال مقطع مخفي ضمن ألبومها التالي يدحض مثل هذه الادعاءات. كما أنكرت الفرقة احتواء ألبوم الدورادو على أي رسائل خفية، وواصلت تسجيل أغنيتها «نار في الأعالي»، وضمنتها كلمات تقول عند الاستماع إليها بشكل معكوس: «يمكن قلب الموسيقا ولكن ليس الزمن...».

وفي عام 1983، أصدرت الفرقة ألبوما بعنوان «رسائل مخفية»، يحوي بكامله كلاما صاخبا يُفهم عند الاستماع إليه بشكل معكوس، وتتضمن الأغنية الأخيرة فيه رسالة معكوسة تقول «شكراً لاستماعكم». بعض الرسائل الخفية تدل على معان محددة عندما تكون كلماتها مفهومة.

للترويج فقط..

أما اليوم فإن العديد من أغاني البوب التي تبدو بريئة – بما في ذلك أغاني ناجحة لمايلي سايرس، وجاستين بايبر– قد اتهمت أيضاً بنشرها لمقاطع معينة عند الاستماع إليها معكوسة. وقد أشار البعض إلى أن بايبر يقول في إحدى أغانيه «سنقصف هذه البنوك/النظام العالمي الجديد الشيطاني/ قريباً، أيها الإخوة!». لكن هذه الادعاءات التي نفيت تماماً لم تكن صحيحة.

ويبدو أن قصة الرسائل المعكوسة في الأغاني بدأت تستخدم اليوم كنوع من الدعاية لبعض المغنين للترويج لهم.

تجليات مشهدية لمنحوتات ريفية

في المعرض الثلاثي للنحت المقام في جديدة عرطوز في الرابع عشر من تشرين الأول هذا، وتحت رعاية محافظة ريف دمشق قدم النحاتون الثلاثة سميح الباسط وفادي عبد الهادي ومحمد بعاج، رؤية للنحت بتجليات متنوعة، قدموا الأغنية والشجرة والموال التفاح والعنب والتين والأزهار تلك التي تنبت تحت وارف من ظلال الحب التي يبذخها أهل ريف دمشق.

■ ع.م

في باحة ذات فسحة سماوية كبيرة أقرب ما يكون إلى معرض في الشارع، قدم النحاتون الثلاثة عرضاً جذب الجمهور، ليس فقط من خلال الدعوات المسبقة بل لأنه جلب النحت أمام أعين الناس وليس في الصالات المغلقة، قدمه أمامهم في الشارع، فأتى النحت إليهم وقابلوه هنها.

قدم الفنان فادي عبد الهادي عدة تجارب منها ما هو تجريدي جسد فيه الملائكة والشياطين، وتجربة كيفية خروج الفكر من الذهن على شكل أنثى، وتمثال للشهيد وحبيبتي في سرير الحناء وآرام، تجسدت لغته في الخشب مع تنوع في أنواعه حسب الحالة.

تتميز تجربة فادي عبد الهادي بالتنوع والغنى دون الاستغناء عن عناصر الفن الشعبي، فتترافق الأنثى مع الخيل، والعمارة مع الإنسان، ويبدو متأثراً بفن ما قبل التاريخ في سورية القديمة، بشكل واع وفطري في آن معاً.

كما قدم الفنان سميح الباسط تجربة متنوعة من النحت المعدني الأقرب إلى التجريد رغم وضوح عناصر البيئة فيه من قمح وأشرعة، مضافاً إليها لوحات زيتية ومائية تظهر غنى تجربته.

وأتحفنا الفنان محمد بعاج المعروف بابتعاده عن المعارض عموماً، بمفاجآت قل لها نظير من التجريد الحروفي في النحت لفلسطين والعراق والوحش الأمريكي، وتسيد لحالات من الوجد عالي الإنسانية، وعالي الاحترافية بالوقت نفسه ، عمل النحات محمد بعاج على الحجر بالليونة نفسها التي عمل بها على الخشب، في نوع من نقل الأفكار بطريقة سلسة ومحببة إلى الناس.

من الأمور اللافتة في المعرض إقبال الأطفال بشكل عفوي من الشارع على المشاهدة وإبداء الآراء والتعليقات في شوق متعطش للجمال والفكر ضمن التوتر العام الذي نشهده، يبدو أننا أمام نوع من الحياة ضمن الحرب في تذكير بأننا نعشق الحياة ما استطعنا إليها سبيلا.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 17/ 10/ 2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/ 12/ 2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/ 12/ 2011

مقاتلات عين العرب لسن مجرد جميلات

ماذا كان سيحصل لو لم تكن مقاتلات كوباني جميلات؟ هذا السؤال طرحه الكثيرون على الملأ أو في السر الأسبوع الماضي، وهم يرون درجة تعاطف كبيرة مع المقاتلات الجميلات اللواتي غزت صورهن مواقع التواصل الاجتماعي. لكن عذراً من قال إنّ جميع المقاتلات جميلات؟ هن شابات وأمهات، كبيرات وصغيرات، يختلفن في الملامح ولون العيون. ثم من قال إن القضية هنا قضيّة جمالية في المقام الأوّل؟!

■ نورأبو فرّاج

لنعد لقص الحكاية من البداية، لأن هذه«الحكاية» تحديداً تشكل مثالاً خطيراً على الآلية التي تعمل بها وسائل الإعلام لحرف اهتمام الجمهور تماماً اتجاه الجوانب الأقل أهمية في قضية شديدة الحساسية والخطورة كقضية مقاومة داعش بما تمثّله من قوى تحرّكها وتوجهها.

في عالم عادل، تسعى فيه وسائل الإعلام لحماية المصالح الحقيقية للناس، وللوصول إلى الزبدة في كل حدث إخباري جديد. كانت نشرات الأخبار والصحف الرسمية ستتجه نحو القضية الجوهرية الأبرز هنا: «فكرة المقاومة الشعبية الوطنية لداعش»، التي تُظهر أن تاريخ السوريين ومصالحهم تتناقض موضوعياً مع مشروع الدولة الإسلامية، التي تسعى للسيطرة على أرضهم والإستيلاء على النفط وغيره من الثروات والبنى التحتية. إلى جانب ترهيبهم ونشرالفكر التكفيري الذي يجعلهم أسيري الخوف ويسهّل التحكّم بهم. في عالم خيالي تهتم فيه وسائل الإعلام ومن يملكها، بالناس حقاً، كان من المفترض الانتباه إلى أن المقاومة الشعبية التي اتسعت في عين العرب لم تكن خياراً فقط، بل واقعاً وخطراً موضوعياً دفع بالجميع: أطفالاً ورجالاً ونساءً للدفاع عن الأرض.

والآن لنعد للعالم الواقعي، وللطريقة التي تم فيها معالجة القضية. بداية تم التركيز على قضية «الشرف» بالمعنى الضيّق للكلمة. وتم إنتاج عشرات التقارير التي تتحدث عن انخراط نساء «كوباني» في المعارك حفاظاً على أجسادهن من أن تغتصب من قبل مقاتلي داعش. بعد ذلك سعت وسائل الإعلام بكل جهدها لفصل عين العرب «كوباني» جغرافياً وتاريخياً وقومياً عن سورية، والتركيز على الهوية الكردية للمقاتلات، في إسقاط شبه كامل للجنسية السورية التي يحملنها، وتجاهل لتصريحات بعضهن التي أكدن فيها على انتمائهن الوطني قبل القومي الضيّق. وساهم في هذه القضية إستراتيجية الإعلام الرسمي الذي لم يعط الاهتمام الكافي لما يجري هناك.

ثم جاء بعد ذلك الشق المتعلق بالمظهر الخارجي للمقاتلات وجنسهن. وكان هذا البعد الملعب الأشرح لوسائل الإعلام. كان البدء مع المقاتلة جيلان أوزآلب التي انتحرت لتتجنب الوقوع في يد داعش وانشغلت بها وسائل الإعلام الغربية. خاصةً وأن البي بي سي كانت قد أجرت لقاء مع أوزآلب قبل استشهادها. ما حوّل المقاتلة الشجاعة إلى ما يشبه نجمات «البوب» والموسيقا بدلاً من أن تكون أيقونة للشجاعة والنضال. بدا أن ما لفت وسائل الإعلام حقاً هو الوجه الجميل «السافر» في وجه «الرجعية والإرهاب والتطرّف». هذه المرة تحرّكت المنظومات الثقافية والإعلامية بسرعة تثير الريبة والشك للإلتفاف حول نموذج مناضلات وحدات حماية المرأة. على سبيل المثال بادرت العلامة التجارية الشهيرة للأزياء «H&M» إلى تصميم زي مستوحى من بدلة مقاتلات كوباني الخاكية مع حذاء ضخم وحزام جلدي عريض ضمن مجموعة الخريف الجديدة الخاصة بالشركة. أثارت الأزياء الجديدة موجة من الاستياء، ما دفع الشركة للاعتذار متذرعة بأنها لم تقصد إظهار عدم الاحترام للمقاتلات.

تذكّر الآلية التي تم فيها التسويق غربياً لمقاتلات عين العرب بأسلوب تشويه صورة غيفارا وتحجيمه من خلال حصره بمجرد وجه وسيم يطبع على الملابس أو يعلّق صورةً على الجدران. بالرغم من اختلاف التجربة الثورية والظروف. جل ما تريده وسائل الإعلام أن تقسّم الشعب السوري إلى فئات: الجميلات، الأكراد، العلمانيين.. وأن تسقط فكرة المقاومة الشعبية الوطنية التي تضّر بمهمة الحلف الدولي «المقدسة» حينما يتوحد فيها أبناء الشعب جميعهم ضد أعدائهم. داعش ومن خلفها.

أن المقاومة الشعبية التي اتسعت في عين العرب لم تكن خياراً فقط بل واقعاً وخطراً موضوعياً دفع بالجميع أطفالاً ورجالاً ونساءً للدفاع عن الأرض

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

صاحب الجلالة عارياً

كل ما ما هو قائم على مملكة الأرض يتزعزع، يضطرب، آيل إلى السقوط، طالما أنه لا يستجيب لحاجات البشر الحقيقية، قد يطيل عمره ردحاً من الزمن، قد تكون لدية القدرة على المناورة والتكيّف، قد «يخيف» ويرعب بما لديه من توحش وسادية، قد.. وقد .. وقد.. ولكن اللحظة التاريخية الراهنة حبلى بجديد ما، فليست المرة الأولى في التاريخ التي تعم فيها هذه الفوضى بقاع الأرض، ليست المرة الأولى تُنزف فيها كل هذه الدماء، ليست المرة الأولى التي يتم العبث بالخرائط، ولكن قطار التاريخ لم يتوقف، ومن يريد أن يأخذ مقعداً في هذا القطار، عليه أن يعرف القاسم المشترك بين حالات تناوب هذا الزلزال على المستوى العالمي، وماذا تمخض عنه في كل مرة؟!

تفلس مصارفهم، نحن ندفع الثمن.. تتراجع قوة عملاتهم، نحن ندفع الثمن، يختلفون على تقاسم الحصص، نحن ندفع الثمن، تقل أرباحهم، نحن ندفع الثمن، يعكّرون المياه ويصطادون فيها، هم من يقرؤون تاريخنا فنحن أميون وجهلة، هم يرسمون مستقبلنا وخرائطنا، فنحن قُصّر، وبدائيون، وبحاجة إلى أوصياء؟!!

عقدان ونصف من الزمن، وهم يحاولون فرض نموذج– عالمهم الحر–.. «لبرلوا» كل الكون أرضاً وسماءً وبحاراً، من خمّ دجاج في قرية نائية منسية، إلى زحل والمشتري، أنهم «حراس الجنة»، أقمارهم الصناعية تحصي حتى أنفاس «الإرهابيين»– ولكنها لا تقضي عليهم..! ومع كل إشراقة شمس ثمة إرهاب باسم جديد، حرب جديدة، ووباء جديد، وكارثة جديدة، يا له من عالم حر؟!!

السؤال، والبحث عن نموذج بديل عن كل هذا أصبح متداولاً على ألسنة الناس كل الناس، وفي جهات الأرض الأربع، حتى عند من تبقى لديه شيء من العقل ولم يتلوث ضميره في مراكز أبحاثهم نفسها، ناهيك عمن يهجّر ويشرّد ويدمّر بيته وتستباح بلاده..

إنه زمن «جنوداً لم تروها» زمن الإطاحة بـ«الفوبيا» المصنعة بقوة الدجل الإعلامي، زمن «سقوط ما تبقى من الأقنعة» زمن «صاحب الجلالة» عارياً، وإن كان حوله ما حوله من الجند والحرس، وله ما له من إعلام وطواحين كلام، ولديه من الأتباع والمريدين والأبواق في الحكومات والأحزاب والطوائف والأعراق والقبائل، إنه زمن التغيير وتلبية ضرورات الواقع الموضوعي الذي يعزف سيمفونيته رغم صخب الحروب.

قاسيون
2015
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
1000 ليرة سورية قيمة الاشتراك السنوي
2000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار
حزب الإرادة الشعبية